



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد خضر - الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر
مخبر التحولات القانونية الدولية وإنعكاساتها على التشريع الجزائري



أعمال الملتقى الدولي الرابع والعشرون 24 الموسوم بـ

رهانات التكامل الاقتصادي في إفريقيا وتداعياتها على التنمية والأمن في الجزائر

يومي 16-17 ديسمبر 2024

تحرير وتنسيق

د. عبد الفتاح حلواجي - جامعة الوادي





عنوان الكتاب: أعمال الملتقى الدولي الرابع والعشرون 24
الموسوم بـ رهانات التكامل الاقتصادي في إفريقيا
وتداعياتها على التنمية والأمن في الجزائر
النوع: مجموعة أبحاث
المؤلف: مجموعة مؤلفين
ردمك (ISBN): 978-9969-986-16-7
الإيداع القانوني: 2026
الطبعة: مطبعة الهدى الوادي

جميع الحقوق محفوظة
2025 م / 2026 م

إدارة الملتقى

الرئيس الشرفي للملتقى

أ.د. عمر فرحاتي. مدير جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

رئاسة الملتقى

أ.د/ المكي دراجي (عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية)

مدير الملتقى

د/ خالد بقاص

رئاسة اللجنة العلمية

أ.د/ جراية الصادق

رئيس اللجنة التنظيمية

د/ عبد الحميد فرج

اللجنة العلمية للملتقى

أ.د/ عمر فرحاتي ، أ.د/ دراجي المكي، أ.د/ محمد الأخضر كرام، أ.د/ جراية الصادق، د/ بقاص خالد، د/ شريفي عماد ، د/ عبد الحميد فرج، د/ حلواجي عبد الفتاح، د/ معمر حفيضة - أ/ عبادي خير الدين - أ/ محمد البشير الأعور - أ/ ياسين شكيمة - أ/ نصيب عتيقة. د.ركابي صدام/ د. مجيدي يحي، د. راشدة موساوي /د مكي حفيضة - د شتحنة حسيبة - د سهيلة هادي. د. أمين بن عودة، د. الهلي عبد القادر.د. الطيب بته.

اللجنة التنظيمية للملتقى

د/ يحي مجيدي - د/ راشدة موساوي- د. عبد الفتاح حلواجي- د/ معمر حفيضة - أ/محمد البشير الأعور - أ/ ياسين شكيمة - أ/ نصيب عتيقة - د. سويد عبد الفتاح- د. علي شتيوي- أ/ حسان بلحسن- د. خليل زغدي- د مكي حفيضة - د شتحنة حسيبة - د سهيلة هادي- د. عبيدي سعد ابراهيم. د. حمزة دوش- أ/ سامي حوامدي - أ/ حنين حساني. أ/ علي سعدون.

لجنة توصيات الملتقى

رئيس اللجنة: د. السعيد مقدم

أعضاء اللجنة: -

أ.د. عصام بن حسن، د. سليمان اعراج، د. مصطفى بلعور، د. خالد بقاص، د. يمن مطيع القلال، أ.د. الصادق جراية

إشكالية الملتقى

يعد التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية مطلباً ملحاً، أكدت على أهميته كل الدول الأفريقية منذ تأسيس منظمة الاتحاد الأفريقي سنة 2001، والذي رسم استراتيجية جديدة مفادها تفعيل أكبر للعلاقات الأفريقية البينية ، بما يحقق درجة ايجابية من التعاون والتكامل الاقتصادي الحقيقي، وهو ما انخرطت في مراحل عديدة الدول الأفريقية وفق صيغ مختلفة أبرزها التجمعات الإقليمية الفرعية على غرار التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ECOWAS، التجمع الاقتصادي لدول وسط أفريقيا ECCAS، التجمع الجنوبي للتنمية SADC، الكتلة الشرقية للتكامل EAC، التجمع الاقتصادي لدول الصحراء الكبرى CEN-SAD. السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا COMESA ، سلطة التنمية بشرق إفريقيا IGAD، اتحاد المغرب العربي AMU .. الخ.

وفي ذكرى الاحتفال بخمسينية تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية سنة 2013، قرر الزعماء الأفارقة توقيع وثيقة تتضمن طموحاتهم لمدة 50 سنة ، والتي عرفت بأجندة 2063، وكان هدفها بلورة جماعية لمستوى وعمق التكامل والتنمية التي يجب أن تكون عليها القارة في غضون السنوات الـ 50 القادمة، إذ تم التركيز فيها على بناء إفريقيا مزدهرة تضمن النمو الشامل والتنمية المستدامة والحكم الرشيد، الشيء الذي يجعل من القارة السمرات فاعلاً وشريكاً مؤثراً في الساحة الدولية.

انطلاقاً مما سبق يسعى ملتقى " رهانات التكامل الاقتصادي في إفريقيا وتداعياتها على التنمية والامن في الجزائر " الى البحث في جدية ودرجة فعالية مشاريع التكامل الاقتصادي الأفريقي، وآثارها على التنمية والامن في الجزائر خاصة في ظل عديد المشاكل الامنية والسياسية والاقتصادية التي تعاني منها دول المنطقة في الفترة الراهنة.

محاوَر الملتقى

- المحور الاول :التجمعات الاقتصادية الافريقية الفرعية والقارية: دراسة في الاطر القانونية والهيكلية
 - التكتلات الافريقية الفرعية.
 - التكتلات الافريقية القارية.
 - برامج التكامل الاقتصادي الافريقي 2001-2013.
- المحور الثاني : التكامل الاقتصادي الافريقي وفق اجندة 2063 للاتحاد الافريقي
 - تطلعات اجندة 2063 الاقتصادية والتنموية.
 - تطلعات اجندة 2063 السياسية والامنية.
 - المشاريع الافريقية المنجزة خلال 2013-2023.
- المحور الثالث : الجزائر والتكامل الاقتصادي الافريقي:
 - جهود الجزائر في تفعيل التكامل الاقتصادي الافريقي.
 - آثار التكامل الاقتصادي الافريقي على التنمية والامن في الدول الافريقية.
 - آثار التكامل الاقتصادي الافريقي على التنمية والامن في الجزائر.
- المحور الرابع : تحديات نجاح مشروع التكامل الاقتصادي في افريقيا
 - التحديات الاقتصادية والتنموية.
 - التحديات السياسية والأمنية.
 - التحديات الثقافية والاجتماعية.
- المحور الخامس: فرص ومستقبل التكامل الاقتصادي الافريقي
 - افريقيا كفاعل في الساحة العالمية.

برنامج الملتقى

فعاليات افتتاح الملتقى
الاثنين 16 ديسمبر 2024
: 09:30-09:00

- القرآن الكريم،
 - النشيد الوطني،
 - كلمة السيد مدير الملتقى الدكتور خالد بقاص
 - كلمة السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية الأستاذ الدكتور المكي دراجي
 - كلمة السيد مدير الجامعة الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي
- _____
- مداخلة علمية افتتاحية للدكتور السعيد مقدّم (رئيس مجلس الشورى المغاربي) بعنوان: مساهمة الجزائر في التكامل الاقتصادي الافريقي وانعكاساتها التنموية والأمن في الجزائر

الجلسة العلمية الأولى: اليوم الأول الاثنين 16 ديسمبر 2024 التوقيت: 11:30-09:30

رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور عصام بن حسن

قاعة المناقشات بكلية الاقتصاد

المتدخل	المؤسسة	عنوان المداخلة
01	د. قاسم حجاج د. حسن بن كادي	التنمية عبر الحدودية كرافعة للسيرورات التكاملية في أفريقيا: الآليات والمعوقات، دراسة حالة المنطقة المغاربية الساحلية
02	د. يمن مطيع القلال	المرافق العامة والتنمية
03	أ.د. بلعور مصطفى	معوقات التكامل الاقتصادي في أفريقيا

مناقشات عامة

الجلسة العلمية الثانية : اليوم الأول الاثنين 16 ديسمبر 2024 - التوقيت: 11:30-13:30

رئيس الجلسة: د. قاسم حجاج جامعة ورقلة

قاعة المناقشات بكلية الاقتصاد

المتدخل	المؤسسة	عنوان المداخلة
01 أ.د. عصام بن حسن	جامعة صفاقس- تونس	التنمية المحلية بين متطلبات التدير الحرومقتضيات وحدة الدولية
02 أ.د. محمد خميس	جامعة ورقلة	أناركية النسق الاقليمي الأفريقي وأثرها على الأمن والتنمية في الجزائر
03 د/ سامي كعبش	المدرسة العليا للعلوم السياسية	أفريقيا كفضاء للتكامل الاقتصادي: دراسة في التوجهات التنموية تجاه الشركاء الأفريقيين 2019-2025
04 د/ مكي حفيظة د/ حلواجي عبد الفتاح	جامعة الوادي	محور الجزائر – أفريقيا وفقا لأجندة 2026: -دراسة في المضامين الأمنية والاقتصادية

مناقشات عامة



الورشات التكوينية والتدريبية

يوم الإثنين: بمقر المحكمة الافتراضية كلية الحقوق والعلوم السياسية.
الورشة الأولى : يوم الإثنين من 15:00 إلى 16:30 أ.د. حجاج قاسم - طلبة دكتوراه حقوق وعلوم سياسية).

يوم الثلاثاء: بمقر المحكمة الافتراضية كلية الحقوق والعلوم السياسية.
الورشة الأولى: 8:00 إلى 9:30 - أ.د. نجية زحوف (التنمية واقع وآفاق).
الورشة الثانية: 9:30 إلى 10:30 د. بدر شنوف (منهجية إعداد مقال علمي في مجلة محكمة).

الورشة العلمية الأولى :

يوم الثلاثاء 17 ديسمبر 2024 التوقيت 10:30-08:00

قاعة الاجتماعات بكلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس الورشة: أ.د. سليمان اعراج مقرر الورشة: د/ هادي سهيلة

المتدخل	المؤسسة	عنوان المداخلة	
01	د/ محمد الصالح بوعافية	جامعة ورقلة	استراتيجيات الجزائر لتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الأفريقية
02	د/ عتيقة نصيب أ.د/ المكي دراجي	جامعة الوادي	إعادة بناء الدور الجزائري في أفريقيا: التحديات والفرص في تعزيز التكامل الاقتصادي والأمني القاري
03	د/ خالد بقاص د/ ميلود احميداتو	جامعة الوادي	Algeria's Efforts in Promoting African Economic Integration
04	أ.د. مبروك كاهي د/ عبد الرزاق بوهلال	جامعة ورقلة	مشاريع الربط البري والبحري للبنية التحتية في إطار الاندماج والتكامل التنموي لدول القارة: نماذج مختارة
05	د/ علي شتيوي د/ يحي مجيدي	جامعة الوادي	التمويل الأفريقي وأثره على التكامل الاقتصادي الأفريقي دراسة حالة البنك الأفريقي للتنمية
06	د/ سالم اقاري د/ عواج طالب	جامعة تمنراست جامعة الوادي	انعكاسات انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية على التجارة البينية الجزائرية الأفريقية
07	أ/ حسان بلحسن د/ عبد الوهاب حفيان	جامعة الوادي جامعة ورقلة	أفريقيا الأجيال القادمة: مستقبل الاقتصاديات البرتقالية
08	د/ محفوظ عيسى أ.د/ جراية الصادق	جامعة البويرة جامعة الوادي	أثر التطبيع مع الكيان الصهيوني على مشروع التكامل الاقتصادي في أفريقيا
09	د/ حمزة دوش د/ جديدي نهلة	جامعة الوادي	المقاربة الجزائرية من خلال الدبلوماسية الاقتصادية والأمنية لمعالجة اشكالات الساحل الأفريقي
10	د/ نبار سليمان د/ رفرافي عبد الرحمان د/ الزهرة حروري	جامعة الوادي جامعة الوادي جامعة باتنة 1	دور الجزائر في التكامل الاقتصادي الأفريقي
11	د/ منى طواهرية	جامعة الجزائر 3	التكامل الاقتصادي الأفريقي بين الديناميات المحلية والتحديات

الدولية			
استراتيجية الجزائر في دعم التكامل الاقتصادي الأفريقي	جامعة الوادي	ط.د/ سعيداوي محمد المرتاجي د/ شوقي مدلل	12
الآليات القانونية للتكامل الاقتصادي الأفريقي	جامعة القاهرة	ط.د. دردوري عبد الغني د. جللول محمد الصالح	13
التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه نجاح التكامل الاقتصادي الأفريقي- دراسة حالة غرب أفريقيا-	جامعة تيسمسيلت العراق	د/ كمال فودي ط.د/ نبيل خالد مخلف	14
منطقة التبادل الحر كاستراتيجية للتكامل الاقتصادي الأفريقي	جامعة الوادي	أ.د/ مفيد عبد اللاوي د/ خزانة وهيبة	15
منطقة التجارة الأفريقية (AFCFTA): فرص الجزائر في تحسين التكامل الاقتصادي وأثره على الأمن والتنمية	جامعة الوادي	د/ عماد شرفي د/ عبد الحميد فرج	16
التكامل الاقتصادي وتطلعات التنمية المستدامة	جامعة الجلفة	أ.د. معمرفطوم د/ غربي يسين سي الأخضر	17
التحديات الأمنية لدفع مشروع التكامل الاقتصادي لدول أفريقيا	جامعة الشلف	د/ نعيمة سمينة د/ فايزة ختو	18
دور الجزائر في دعم وتفعيل السياسات الاقتصادية في أفريقيا	جامعة الوادي جامعة سوسة	د / شرقي عبد الوهاب ط.د/ بوعمره ابراهيم	19
الأبعاد الروحية والاجتماعية والسياسية للمبادلات التجارية بين شمال وغرب أفريقيا	جامعة الوادي جامعة الجلفة	د/ حفيضة معمر د/ قرن خيرة	20
أجندة 2063 ومعالجة قضايا السلام والأمن في أفريقيا	جامعة الأغواط	أ.د/ شمس بوشنافة	21
أجندة الاتحاد الأفريقي 2063: التطلعات وواقع التنفيذ	جامعة باتنة جامعة الوادي	د/ أسماء زينة د/ بكاري نور الدين	22
أبرز التكتلات الاقتصادية الفرعية في القارة الأفريقية	جامعة غرداية	د/ صوالحي ليلي	23
أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وجنوب أفريقيا في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية المعاصرة	جامعة الوادي	د/ مومن بكوش أحمد	24
معوقات التكامل الاقليمي في أفريقيا- المعوقات الإدارية والقانونية أنموذجا	جامعة الوادي جامعة سوسة تونس	د/ عبد العالي حفظ الله ط.د/ جيهان بوعمره	25
جهود الجزائر في تفعيل التكامل الاقتصادي الأفريقي	جامعة الوادي	د/ بالقاسم محدة	26

مناقشات عامة

***** (الجلسة الختامية 12:30) *****

قاعة المحكمة الافتراضية

(تلاوة التوصيات- ختام الملتقى)

كلمة السيد عميد الكلية

رئيس الملتقى

أ/د . المكي دراجي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين :

السيد مدير الجامعة المحترم، السادة نواب مدير الجامعة، عمداء الكليات، السادة نواب عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية، السيد أمين عام مجلس الشورى المغاربي، الأساتذة الضيوف من دولة تونس الشقيقة، الأساتذة الضيوف من مختلف جامعات الجزائر، طلبتنا الأعزاء، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلا ومرحبا بكم من جديد مع الملتقى الدولي الرابع والعشرين برحاب كلية الحقوق والعلوم السياسية والموسوم بـ "رهانات التكامل الاقتصادي في أفريقيا وتداعياتها على التنمية والأمن في الجزائر"، والذي نستضيف فيه عددا من الأساتذة والباحثين المختصين من مختلف جامعات بلدنا، وبحضور مميز من دولة تونس الشقيقة ومن جامعة صفاقس تحديدا، لتسليط الضوء على موضوع ملتقانا الذي يعنى بالتكامل الاقتصادي الأفريقي. أرحب بكم جميعا، شاكرا لكم مشاركتنا ملتقانا متمنيا لكم إقامة طيبة بيننا برحاب جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، والتي أجدد كما هي العادة شكري وامتناني للسيد الفاضل مدير الجامعة على رعايته واحتضانه لهذا الملتقى، وعلى طاقته الإيجابية التي يبعثها في كل الملتقيات والأنشطة العلمية بالجامعة، هذه الإيجابية التي جعلتنا أمام الملتقى الدولي الرابع والعشرين، والذي يدل على مسار متواصل للبحث العلمي في جامعتنا.

ختاما أجدد شكري وامتناني لكل القائمين على فعاليات الملتقى من لجنة علمية وتنظيمية ، وبخاصة مدير الملتقى ورئيسي اللجنة العلمية والتنظيمية وإطارات الكلية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة مدير الملتقى

أ/د . خالد بقاص

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين :

السيد مدير الجامعة المحترم، السادة نواب مدير الجامعة، عمداء الكليات، السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية -رئيس الملتقى- ونوابه، السيد أمين عام مجلس الشورى المغربي، الأساتذة الضيوف من دولة تونس الشقيقة، الأساتذة الضيوف من مختلف جامعات الجزائر، طلبتنا الأعزاء، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نلتقي بكم من جديد مع الملتقى الدولي الرابع والعشرين برحاب كلية الحقوق والعلوم السياسية والموسوم بـ "رهانات التكامل الاقتصادي في أفريقيا وتداعياتها على التنمية والأمن في الجزائر"، والذي يسلط الضوء على موضوع مهم من مواضيع العلاقات الدولية وهو التكامل، وعلى البعد الاقتصادي كمنطلق لتفعيل وتعميق التعاون بين الدول الأفريقية، هذه الدول التي يجمعها إطار مؤسسي اسمه الاتحاد الأفريقي الذي يسعى إلى تطوير القارة ورفق دولها عبر تفعيل العلاقات البينية، لذلك طرح سنة 2013 خطة طموحة سمّاها "أجندة الاتحاد الأفريقي 2063" أي كيف نتصوّر واقع وأهداف الاتحاد بعد 100 سنة من تأسيس أول إطار أفريقي مشترك وهو منظمة الوحدة الأفريقية.

وقد وضع الاتحاد مجموعة من التطلّعات في الجوانب الاقتصادية والتنموية والسياسية والأمنية، وربطها بعشر سنوات للمراجعة وقياس درجة التقدم، وذلك سعيا للوصول إلى بناء أفريقيا مزدهرة تضمن النمو الشامل والتنمية المستدامة والحكم الرشيد.

وانطلاقا من الرهان الاقتصادي كمدخل للتكامل، تسعى الجزائر إلى بذل عديد الجهود في المجال الاقتصادي والتجاري والاستثماري خصوصا مع دول الجوار، بغية المساعدة في ضبط الحدود وتحسين مستوى المعيشة، ورفع مؤشرات التنمية بما يحقق منفعة الجميع.

وتأسيسا على ذلك يبحث هذا الملتقى في جدية وفعالية مشاريع التكامل الاقتصادي الأفريقي في ظل عديد المشاكل التي تعاني منها القارة وفقا لخمس محاور تتضمن على التوالي التجمعات الاقتصادية

الأفريقية، وواقع التكامل الاقتصادي الأفريقي وفقا لأجندة2063، والجزائر والتكامل الاقتصادي الأفريقي، وختاما بتحديات نجاح مشروع التكامل الاقتصادي في أفريقيا ، وفرص ومستقبل هذا التكامل.

جميع هذه المحاور سيناقشها الأساتذة المشاركون، سعيا إلى الوصول لتوصيات مثمرة وفق برنامج موزع عبر يومين علميين، يضم الأول مداخلة افتتاحية للدكتور السعيد مقدم أمين عام مجلس الشورى المغربي، ثم جلستين متتاليتين، في حين تتم مناقشات اليوم الثاني عبر ورشات تضم عديد المداخلات.

في النهاية أجدد شكري وامتناني لكل القائمين على فعاليات الملتقى السيد مدير الجامعة والسيد عميد الكلية ورئيس اللجنة العلمية وأعضائها، ورئيس اللجنة التنظيمية وأعضائها، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

"استراتيجية التنمية العابرة للحدود" رافعة لسيرونة التكامل الإفريقي: حالة البلدان المغاربية

Cross-Border Development Strategy as a Lever for the African Integration Process: The Case of the Maghreb Countries



أ.د. حسان بن كادي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- الجزائر.

أ.د. قاسم حجاج

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- الجزائر.

ملخص:

في إطار ما يفرضه السياق العام للعلاقات الدولية المعاملة المتسمة بالانتقال النسقي الكبير في أكثر من بُعد، يبرز التكامل الاقتصادي الإفريقي كمجال حيوي للاستكشاف الاستراتيجي، خاصة من خلال التركيز على إنجاز "مبادرات ومشاريع" التنمية العابرة للحدود".

تأتي هذه الورقة ذات المنهجية الوصفية لتجيب على السؤالين الرئيسيين التاليين:

- ما الأدوار التي تؤديها "التنمية العابرة للحدود" في إطار مسار التكامل الإفريقي؟
- ما موقع الدول المغاربية في ديناميكية "التنمية العابرة للحدود" في ظل السياق الراهن للتطورات القارية والدولية؟

وسيكون علينا التحقق من الفرضية الرئيسة التالية: "أثر السياق القاري والدولي الانتقالي المضطرب منذ أواسط التسعينيات من القرن العشرين، في تعثر ديناميكية "التنمية العابرة للحدود" في المنطقة المغاربية". وقد تمت هيكلة الموضوع في المحاور الخمسة التالية:

أولاً: فكرة "التنمية العابرة للحدود": التعريف والتأريخ

ثانياً: التطور التاريخي لسيرونة "التنمية العابرة للحدود" الإفريقية خلال: 1994-2025

ثالثاً: حوكمة التنمية الحدودية للدول الإفريقية: الإطار القانوني والتنظيمي والسياسي

رابعاً: موقع ومكانة سيرونة "التنمية العابرة للحدود" ضمن سيرونة التكامل الإفريقي

خامساً: تفاعل الحكومات المغاربية مع مبادرات "التنمية العابرة للحدود": عرض وتقييم

الكلمات المفتاحية: التنمية عبر الحدود، الاتحاد الإفريقي، التكامل الإفريقي، المنطقة المغاربية، الشراكات.

مقدمة:

يتميز مشروع التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني الإفريقي المعاصر بعدة مميزات رافعة، فضلاً عن عدة معوقات كابحة. ومن أهم المميزات: تسابق حكومات إفريقيا على إقامة تجمعات وحدوية تكاملية جهوية، فضلاً عن سعيها الموازي لتحقيق التكامل الاتحادي القاري أفق تحقيق رؤية 2063 للوحدة الإفريقية. من أهم المعوقات: مشكلات معلمة الحدود الدولية المصنوعة في معظمها إبان الحقبة الاحتلالية الأوروبية، وضعف "التنمية العابرة للحدود"، التي تُعد أحد أهم مؤشرات قياس مدة التقدم أو التأخر في ذلك الاتجاه التكاملي.

في إطار السياق العام للاقتصاد العالمي المتسم بالتنافسية والديناميكية والتحول النسقي الكبير، يبرز التكامل الاقتصادي الإفريقي كمجال مُجدي للاستكشاف الاستراتيجي والابتكاري. وعلى الرغم من أن هذا التكامل يَعد بالنمو المتنوع والمستدام لكل من مناطق القارة الإفريقية، وإعادة تنظيم العلاقات والهياكل الاقتصادية السائدة وتطويرها؛ فإن الوصول إلى تحقيق هذا الهدف يتطلب اتباع نهج استراتيجي دقيق للاستفادة من الفرص الكاملة، وصنع الفرص من خلال إطلاق مبادرات ومشاريع "التنمية العابرة للحدود" لاستثمار الإمكانيات غير المستغلة في المناطق الحدودية.

فالقارة، بمواردها الكبيرة وأسواقها الناشئة، تمثل منطقة غير مكتشفة للنمو الاقتصادي، على الرغم من إسهامها الكبير في الصادرات العالمية من المعادن الأساسية والطاقة الأحفورية والمتجددة. وقد رسخت لدى صناع ومتخذي القرار قناعة مفادها أن العناية بالمشاريع التنموية العابرة للحدود تمكن الشعوب والحكومات الإفريقية من تنمية مصالح ومنافع متبادلة للأطراف المعنية، بل وتعميقها، وعدم الاكتفاء بتحقيق التنمية الوطنية، بل العمل لتحقيق التنمية الإفريقية التكاملية.

ولا مناص من تحقيق ذلك إن لم يتحقق الرهان التنموي العابر للحدود، ولم تُبدع آليات وطرق وخطط وميزانيات مركبة، ووسائل مبتكرة لتجاوز معوقات التاريخ والجغرافيا الاحتلالية الأوروبية وسنوات التخلف المرتبط بالنسق الإفريقي ما قبل الاحتلال الحديث.

في هذا الإطار، تأتي هذه الورقة لتناقش مسألة "التنمية العابرة للحدود"، تعريفاً وتأريخاً، وبحثاً في آليات تحقيقها وتجاوز معوقات رهاناتها، مع التوقف عند الحالة الحدودية المغربية-المغربية-المغربية-الساحلية.

- السؤال الرئيس:

"ما الأدوار التي تؤديها "التنمية العابرة للحدود" في إطار مسار التكامل الإفريقي؟ ؛

وكيف تساهم الدول المغربية في ديناميكية "التنمية العابرة للحدود" في ظل السياق الراهن للتطورات

القارية والدولية؟"

- الفرضية الرئيسة:

"أثر السياق القاري والدولي الانتقالي المضطرب منذ أواسط التسعينيات من القرن العشرين في تعثر

ديناميكية "التنمية العابرة للحدود" في المنطقة المغربية".

وللإجابة على السؤال الرئيس عبر التحقق من صحة الفرضية أعلاه، استعنا بالمنهج الوصفي، وهيكلنا

الموضوع في المحاور التالية:

أولاً: فكرة إطلاق مشاريع "التنمية العابرة للحدود": التعريف والتأريخ
ثانياً: موقع ومكانة سيرورة "التنمية العابرة للحدود" ضمن مسارات التكامل الإفريقي
ثالثاً: بعض آليات وإنجازات مبادرات وسياسات "التنمية العابرة للحدود" في المنطقة المغاربية
رابعاً: بعض المعوقات الراهنة أمام تجسيد مشاريع "التنمية العابرة للحدود" في المنطقة المغاربية
والآن، إلى صلب الموضوع:

أولاً: فكرة "التنمية العابرة للحدود": التعريف والتأريخ

تفرض علينا دراسة الواقع، دراسة أدوات دراسته، منها المفاهيم والمصطلحات والمناهج والاقترابات، منها مصطلحات "العبر حدودية"، وقبلها "الحدود" أنواعها ووظائفها و"البلد المحاذي أو المجاور" و"التنمية العابرة للحدود".

يقول الأستاذ الجزائري توفيق هامل، المتخصص في تاريخ وقضايا الدفاع بجامعة ستراسبورغ، في حوار مع مجلة سلامة عن واقع الحدود السياسية الوطنية في ظل الترابطية الدولية الراهنة (العولمة): "إن المستقبل سيقوم أقل على الحدود الوطنية منه على سلاسل التمويل العالمية، عالم تكون فيه السلطات، والهويات، والأشخاص الأكثر ترابطية هي الأكثر انتفاعاً. إذ تصبح الترابطية هي القوة الأكثر ثورية في القرن الحادي والعشرين. أي أن العالم يتجه نحو نشوء إمبراطوريات شبكية".¹

هذه "الترابطية" الدولية الراهنة، أو حالة "الاعتماد المتبادل" أو حالة "العولمة" كديناميكية تغيير كوكبية موضوعية"، تعرف منذ أزمة "العولمة النيولبرالية"، إثر انهيار الأسهم العقارية عام 2008 في أمريكا وغيرها، ثم مع الإغلاق شبه الكامل العالمي الذي فرضته جائحة كوفيد-19 خلال سنوات (2019-2022) ابتداء من الصين، حالة تراجع واهتزاز وتفكيك وعودة إلى الأفكار والممارسات السيادية، مع موت "العولمة النيولبرالية"؛ لذلك فإن استراتيجية "التنمية العابرة للحدود" التي تبناها الاتحاد الإفريقي منذ 2007، ضمن رؤية التكامل الإفريقي 2063، ما تفتأ تتعرض لجملة اختبارات لسيورتها. ومنه وجب منهجيا التعريف بها.

1-1- تعريف الحدود والحدود السياسية والبلد المحاذي :

عموماً، إن تناول موضوع الحدود عامة والحدود السياسية خاصة، يستدعي بالضرورة، الحديث عن موضوعات ومعضلات: الهوية والإقليم والسيادة والحوكمة والمواطنة؛ ومن يتناول موضوع الحدود عليه أن يركز على ما يلي:

- أ- الحدود، التفاعلات بين الأنا والآخر: أي عن جدلية العداء/ الصداقة؛ السلم/ النزاع؛ التهديدات/ المحفزات... للعيش والجوار المشترك؛
- ب- الثوابت والمتغيرات: (الثقافية، المؤسسية، العرفية، القانونية،... الخ
- ج- المصالح المشتركة-المتقاطعة والمتناقضة - المتنافرة؛
- د- سلوكيات، أدوار الفاعلين: (التربية، التنشئة الاجتماعية، التنمية الشاملة المتقاسمة والمستدامة).

إذن فالحدود السياسية هي معالم فاصلة بين أقاليم داخل الدول وبين الدول، تتأسس عليها هوية كيان سياسي- اجتماعي وتتحدد حقوق وواجبات تؤسس لأهلية التصرف القانوني السيادي للسلطات العمومية المعنية تنظيما واستغلالا، حماية وتأمينا، خلال فترات السلم والحرب.

(2-1)- تعريف الدولة المحاذية / البلد المحاذي: Pays Frontalier /Border Country : منذ عام 2000، وبمبادرة من رئيس النيجر السابق عمر ألفا كوناري، بدأت تدريجيا ترسم في الأفق الجيو-سياسي والجيو-اقتصادي الإفريقي، سيرورة التعاون بين الدول المحاذية في إفريقيا ؛ حيث ظهر مصطلح "البلد المحاذي" أو المجاور ؛ للدلالة على نوع من البلدان القارية المتجاورة والتي أرادت أن تحول التهديدات الناتجة عن حدودها المصطنعة إلى فرص للتنمية المتقاسمة.

(3-1)- تعريف "المنطقة الحدودية/La Zone Frontalière": هي: "جماعة إقليمية، تقع في مستوى أدنى في إقليم الدولة، لها حدود مشتركة (برية أو بحرية)، مع جماعة إقليمية أو جماعات إقليمية مماثلة تقع في البلد المجاور".²

وبدورنا نعرف "الدولة المحاذية/ البلد الحدودي/ المنطقة الحدودية"، بأنها / أنه: "كل إقليم قاري ذي حدود سياسية مجاورة لدولة أو أكثر، يرتبط سكانه وسلطاته العمومية بعلاقات ثنائية ومتعدد الأطراف، تفرضها ضرورة معالجة المشكلات التنموي والأمنية العابرة للحدود الوطنية".³

(4-1)- تعريف "العبر حدودية" كديناميكية تنمية وكاقتراب تحليلي علمي:

تندرج "التنمية العابرة للحدود" موضوع بحثنا، ضمن مجالات أو اختصاصات دراسات السياسة الخارجية ودراسات الأمن الوطني / القومي ودراسات العولمة ؛ غرضها تفعيل المبادرات التنموية المحلية، باعتماد مجموعة أنشطة ومشاريع تنموية مشتركة العابرة للحدود الوطنية، من إنجاز فاعلين محليين خواص وعموميين ينتمون لبلدين متجاورين أو أكثر ضمن إقليم كبير معين.

ويعتبر منهج البحث "العبر حدودي" أحد الاقترابات الجديدة المابعد حداثة⁴، لدراسة ظواهر وديناميكيات التفاعل الإنساني عبر الحدود الوطنية، خاصة منذ التسعينيات من القرن العشرين حيث بدأت أدوات العولمة الاتصالية والمواصلاتية تتسارع وتاثرها ويتعمم استخدامها، بحيث زادت مؤشرات التواصل العابر للحدود وتزايدت الأهمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والأمنية للحدود الوطنية.

والحقيقة أن تعبير "العبر حدودية" ظهر منذ بداية القرن العشرين من خلال أعمال الباحث راندولف بورن، الذي استخدمه لوصف طريقة جديدة للتفكير في العلاقات بين الثقافات. إذ يشير "منهج العبر حدودية"، إلى ظواهر الاعتماد المتبادل والعولمة والتكامل الوظيفي المتزايد للأنشطة الإنسانية، التي تتخطى الحدود وترتبط بين الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو الشركات أو الحكومات والسلطات العمومية.

من جهة أخرى يستعمل مصطلح "عابر للحدود/Transnationality"، للإشارة إلى مبدأ العمل على مستوى جغرافي أكبر من مستوى الدول، وذلك لمراعاة قيم ومصالح الاتحاد والتكامل المتجاوز للحدود الوطنية. ذلك أن السياسات أو البرامج العابرة للحدود ليست مجرد تجميعات للسياسات أو البرامج الوطنية، بل تسعى إلى غمر هذه الأخيرة ضمن مركب أكبر هو تشكيل البناء الثقافي للعمليات العالمية ؛ حيث ميّز كل من الباحثة أونج أهوا/ Ong

Aihwa والباحث كولبي ستفانس. ج/ Collier Stephen. J بين "العبر-حدودية" بوصفها شرطاً للارتباط الثقافي والحركي عبر المسافات، وبين "المنهج العبر-حدودي" كأداة علمية تحليلية للتدفقات البين دولية وقومية ؛ إذ تركز الأولى على تفردات التشكل الثقافي للعمليات العالمية وتعدّد استعمالات مفهوم الثقافة داخلها.⁵

1-5- تعريف مصطلح "التعاون العابر للحدود":⁶ يشير المصطلح في نفس الوقت إلى أداة التعاون، وكذلك إلى الغاية والوسائل ؛ ومنه، فإن على أي هيئة ترغب في دعمه والاستفادة من ديناميكياته ؛ أن تضع خطة تنموية تسمح ألياتها بترقية التعاون العابر للحدود، في أي قطاع تنموي، مثل: السلم والأمن، الهجرة، الأمن الغذائي، الصحة، البنيات القاعدية الصلبة والرقمية، وغيرها.

كما يبرز مع المصطلح أعلاه، مصطلح "التنمية الحدودية المشتركة" أو "التنمية المشتركة للحدود"، والتي تجلب مباشرة مصطلح "المواطنة العابرة للحدود" ؛ ويقصد بها: المهاجرون الفاعلون في نشاطات تنمية مشتركة، المندمجون في بنية ديناميكية عابرة للحدود، إلى درجة أن لهم وجوداً تنموياً. هذا المكان التنموي، يصنع فضاء وهوية للانتماء لسكانه، ويشجع على صنع القرار، ويؤثر على الاقتصاد، والتنمية السياسية والاجتماعية، ويسمح بتشكيل هوية مشتركة، مبنية على ثقافة وموارد منطقتين جغرافيتين أو أكثر.

كما ترتبط وتتميز أيضا بتعددية أصحاب المصلحة، ممثلة في شبكة من المشاركين تفوق كمياً ونوعياً الوكلاء التقليديين في مشاريع التعاون التنموي التقليدية، إذ تشمل السلطات العمومية المركزية والمحلية، والمنظمات المدنية، والنقابات، والجامعات، والمنشآت المهنية، ومؤسسات التكوين والتدريب، والشركات، وجمعيات المهاجرين والبنوك والمنظمات الحكومية الإقليمية والقارية والدولية النشاط.

1-6- التطور التاريخي لظاهرة الحدود في القارة الإفريقية:

بخصوص تاريخ تطور ظاهرة الحدود في القارة الإفريقية خاصة خلال القرون الماضية، وتراجع التنمية العبر حدودية بسبب التقسيم الأوروبي للقارة الإفريقية بين قواها الرأسمالية المتنافسة، بينما عرفت بعد الاستقلالات الوطنية الحديثة وضعيات اندماجية تكاملية إيجابية ومقاومة أخرى ذات منحنى تفتيتي سلبي ؛ وذلك تأثراً بتعاقب الأنساق الدولية التي تراوحت بين الأنساق الهيمنية الأحادية والأنساق المتعدد الأقطاب أو الثنائية الأقطاب ؛ حيث عرفت قارة إفريقيا عدة أشكال من التفاعلات الحدودية تعبر عنها سيرورات الانقسام والاندماج⁷، الحروب والسلام، حسب طبيعة الكيانات السياسية الاجتماعية التي سادت فيها. فكانت حدودها تتغير منذ عهد المملكات والسلطنات العائلية والمجتمعات المستقلة الزعامية، ثم عصر المستعمرات فالإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية ؛ فعصر الدول الوطنية الأصلية والمستوردة المستقلة (مركزية وفدرالية) ؛ وأخيراً، عصر محاولات العقيدة الحدودية الإفريقية Le Panafricanisme /، إنشاء "منظمة الوحدة الإفريقية" والوحدة الاقتصادية الإفريقية، والتجمعات التكاملية الإقليمية التي بلغت 10 منظمات إقليمية كبرى، سيرورة وحدوية طموحة وقلقة، انتهت بالسمو بها بديات القرن الحادي والعشرين إلى مرتبة "الاتحاد الإفريقي" ؛ حيث تظهر جلياً لدى السلطات الوطنية لجل الدول الإفريقية، إرادة مفارقة تهافت من خلالها على الانخراط في أكثر من عمليات للتكامل الإقليمي والقاري.

هذه الديناميكيات التكاملية المتكررة والمتعددة في إفريقيا تعبر عن هاجس ورهان⁸ :

- هاجس التعامل مع التركيبة الحدودية الاستعمارية الأوروبية التي كرسها مؤتمر برلين لعام 1884-1885، وما تلاه من تفاهات مع القوى الاحتلالية الأوروبية ؛

- رهان التعاون والوحدة ضمن الحدود الموروثة عن الاحتلال الأوروبي ؛ حيث انعقدت أول قمة لزعماء الدول الإفريقية في القاهرة 21 جويلية 1964 (بعد عام من حرب الرمال بين الجزائر والمغرب عام 1963)، فأقرت مبدأ إجماعي يقضي باتفاق الدول الإفريقية المستقلة آنذاك على عدم المساس بالحدود الموروثة عن الحقبة الاحتلالية الأوروبية.

بينما ظلت الأقاليم أو المناطق الحدودية تشكل مناطق ظل، إما شبه فارغة من أي نشاط بشري وتنمية أو محل نزاع عنيف أو أمكنة لإقامة المهاجرين واللاجئين أو مراكز لشبكات تبادل شرعية وغير شرعية بين السكان المحاذين لتلك الحدود. إذا، تكشف المؤشرات المختلفة تنامي اتجاهات ثقيلة وبازغة للتدفقات الهدامة أو التعميرية العابرة للحدود الوطنية في إفريقيا والتي توثق من جهة ل⁹ :

(أ)- ظواهر الهجرة غير الشرعية والإرهاب أو الجريمة المنظمة واللجوء السياسي والحروب الحدودية والأهلية والانفصالية ؛

(ب)- ظواهر التبادلات النفعية الشرعية الاتفاقية المعززة للتنمية البينية ثنائيا وإقليميا وقاريا، آخرها بداية العمل على إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر في أفق عام 2062 (40 عاما)، مع دخول اتفاقية التجارة الحرة القارية (ZLEC/AZLE = 1.7 مليار مستهلك عام 2030، إلى أزيد من 2.5 مليار مستهلك عام 2050...)، حيز التنفيذ بعد التوقيع عليها في نيامي (عاصمة النيجر)، في 7 جويلية 2019، بتأكد توقيع 54 دولة من بين 55 عضو في الاتحاد الإفريقي (التوقيع غير التصديق، والتصديق غير التنفيذ = تحدي أكبر).

ثانيا: التطور التاريخي لسيرورة "التنمية العابرة للحدود" الإفريقية خلال: 1994-2025

انتقلت سيرورة "التنمية العابرة للحدود" في إفريقيا المعاصرة من طور الفكرة إلى طور البلورة الأولى إلى طور التحقيق الميداني والتأطير المؤسسي للاتحاد الإفريقي وشركائه من داخل وخارج القارة:

خلال سنوات التسعينيات 1992-2000: مع تفاقم المديونية الإفريقية وفرض المؤسسات الدائنة الغربية لشروطها السياسية ضمن ما سمي بوصفة "إجماع آراء واشنطن" ذات الشروط العشرة، برزت حدة الأزمات الحدودية في أكثر من دولة وإقليم إفريقي، حيث: ازدياد النزاعات العابرة للحدود (قومية، رعوية، تهريب، جماعات مسلحة، جريمة منظمة) ؛ وتحول اهتمام المنظمات الإقليمية من "أمن الحدود" إلى التفكير والتخطيط لـ"تنمية المجتمعات الحدودية" ؛ وبرزت نقاشات استراتيجية حول "الأقاليم والفضاءات الحدودية"، داخل أكثر من بلد إفريقي خاصة في الدول القارية الساحلية أو المطلة على الساحل الإفريقي الشديد الصعوبة أمنيا وتنمويا.

عمليا، بدأت فكرة "التنمية العابرة للحدود" الإفريقية، بمبادرة من رئيس جمهورية مالي السابق عمر ألفا كوناري عام 2000 ؛ وتدرجيا أصبحت تلك الفكرة في عدة بلدان قارية، سياسة مقننة وممأسسة لتسيير وتنمية المناطق الحدودية، بما يتوافق مع القفزة التي رافقت آنذاك مسار إقامة الديمقراطية التعددية، في مالي عام 2000، وعدة بلدان متحولة نحو نموذج "ديمقراطية السوق الحرة".

ومنذئذ انطلق عمل إرادي طويل النفس دام 25 عاما، ملئ بكثير من المعوقات وقليل من المحفزات، وعقدت عدة اجتماعات مع حكومات الدول المجاورة. بناء على ذلك، نظمت مؤتمر تحت إقليمي، حول فكرة "البلدان العابرة للحدود" Pays Transfrontalières، وذلك بمساندة "نادي الساحل وإفريقيا الغربية"، المنعقد بمدينة سيكاسو/Sikasso، ما بين 4-7 مارس 2002، تحت رعاية الرئيس ألفا عمر كوناري.

وبعدها في ماي 2002، نظم "نادي الساحل وإفريقيا الغربية"، بأكرا عاصمة دولة غينيا اجتماعا متخصصا، ترأسه ثنائيا الرئيسان المالي ألفا عمر كوناري/ والغيني جون كيفور/ Jean Kufuor ؛ وكانت مخرجاته أرضية عمل مشتركة تؤسس لسيرورة التنمية في "البلدان العبر حدودية" Pays Transfrontalières، لي طرح تدريجيا على نطاق واسع لدى بلدان غرب إفريقيا، ثم تبناه الاتحاد الإفريقي¹⁰.

وتأسست المقاربة التنموية العبر حدودية إفريقيا رافعة شعار: "إن الحدود ليست فقط خطوطا سياسية فاصلة، بل "مجال عيش" و"نظام اجتماعي-اقتصادي"، و"جسور تواصل وتبادل" ؛ وأن "التنسيق العابر للحدود ضرورة للتنمية المحلية".

ومنه انخرطت النخب الحاكمة في مجموعة إكواس ECOWAS، ثم "خبراء مفوضية الاتحاد الإفريقي" عندما أصبح رئيسا لها. إذا، خلال سنوات 2000 إلى 2007 بدأ طرح فكرة "التنمية العابرة للحدود" على مستوى الخطاب السياسي الرسمي الإفريقي، متزامنة مع أوج الخطاب المعولم وسيرورات الاعتماد المتبادل العالمي، ومنها سيرورة إطلاق مبادرة "نيباد" من طرف دول إفريقية محورية، عام 2001، من بينها الجزائر في عهد الرئيس الجزائري الأسبق عبد العزيز بوتفليقة ؛

وفي عام 2003، وبدعم مباشر من "نادي الساحل وغرب إفريقيا"، وحكومة مالي وشبكة البحث غير الحكومية المسماة: "البيئة والتنمية في العالم الثالث- الحوار السياسي/ ENDA-Diapol" ومقرها بتونس¹¹، تم إطلاق مبادرة "حدود واندماج في إفريقيا الغربية/ West African Borders and Integration".

بذلك، بدأت خلال سنوات 2003-2004، مطالبة دول غرب إفريقيا بتبني مقاربة تنموية على طول الحدود ؛ ثم انطلقت مشاورات حول..

وفي نهاية عام 2004، نظمت مجموعة سي دي. آ. أو/ SEDEAO، ورشة (WABI= West Africa Border Initiative، أي ورشة: "مبادرة غرب إفريقيا الحدودية"، لتعلن عن إطلاق "برنامج المبادرات العابرة للحدود" / PIT= Programme d'Initiatives Transfrontalières، "CBI –Cross-Border Initiatives Programme".

علما أن لحكومات وخبراء "منظمة التجارة والتعاون الاقتصادي/ OECD"، وحكومات وخبراء "نادي الساحل وغرب إفريقيا (CSAO) (Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest)"، مساهمة مشتركة في نحت مفهوم "الاعتماد المتبادل عبر الحدود/ Interdependence across borders" ؛ وهو برنامج ترجم الرؤية السياسية إلى مشاريع ميدانية للتنمية المحلية والأمن البشري وتيسير التنقل وتوفير الخدمات التعليمية والصحية.

وطلبت من "نادي الساحل وغرب إفريقيا" بمرافقة الخطوات الأولى لتجسيد الديناميكية. وانضمت المجموعة الاقتصادية والنقدية لغرب إفريقيا (UEMOA = 8 دول)، ومجموعة اللجنة الدائمة بين الدول للكفاح ضد الجفاف في الساحل (CILSS= Comité permanent inter-Etats de lutte contre la sécheresse au Sahel)

9 دول، معلنة إدراج التعاون العابر للحدود ضمن استراتيجيتها للاندماج الإقليمي. فضلا عن مساعدات ودعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، ومفوضيتي الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، فضلا عن فتح المساهمات للعديد من المنظمات غير الحكومية التابعة للبلدان الإفريقية والأجنبية، وذلك لضمان التجسيد الفعلي الميداني لذلك البرنامج الطموح.

وكان شرط انطلاق هذا البرنامج هو البدء بعقد ورشات ميدانية لمعلمة الحدود وتسوية جميع الخلافات المتعلقة بها بين عدة دول معنية. حيث تمت معلمة حوالي 413 كلم من الحدود البرية والنهرية والبحرية بين كل من مالي وبوركينا فاسو، و 610 كلم بين زامبيا ومالاوي وزامبيا والموزمبيق ومالاوي والموزمبيق؛ فضلا عن برمجة آلاف الكيلومترات من الحدود بين دول أخرى ينتظر معلمتها خلال السنوات المقبلة¹².

وكما بدأت أولى التجارب التنموية المواطنة لهذا البرنامج من منطقة حدودية بين دولتي بوركينا فاسو ومالي هما: سيكاسو وبابو دياالاسو/ Sikasso - Bobo Dioulasso، وشارك فيها عدة فاعلين محليين عموميين وخواص، منها الإذاعات المحلية. وقد تأسس تلك الديناميكية على أساس اتفاقيات قانونية تركز التعاون العابر للحدود، عضدتها تدريجيا دبلوماسية الاتحاد الإفريقي المتعددة الأطراف التي أطلقت بدورها برنامج حدود الاتحاد الإفريقي (AUBP - African Union Border Programme) المعتمد عام 2007؛ برنامج يركز على حوكمة الحدود ودعم التعاون العبر-حدودي كآلية للوقاية من النزاعات البينية الإفريقية، ولتسريع التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة في المناطق الحدودية؛ من خلال البداية بمعالجة معضلات ترسيم حدودها (الاتفاق على خط الحدود بدقة) وتحديد لها على أرض الواقع (جعل الحدود مرئية، على سبيل المثال، من خلال وضع علامات حدودية). وقد كَمَّل ذلك البرنامج اعتماد إطار قانوني أقر لاحقا باسم "اتفاقية نيامي: للتعاون العبر-حدودي (Niamey Convention) وذلك عام 2014، ليشكل قانونا مؤطرا لتسهيل التعاون الرسمي بين الإدارات المحلية والولايات/الأقاليم والبلدان المجاورة¹³.

وبذلك تبلورة أول برنامج شبه رسمي للتعاون الحدودي في الإكواس، في غرب إفريقيا، هذا البرنامج يُعدّ *النسخة الأولى للمقاربة التي عمّمها الاتحاد الإفريقي قاريا سنة 2007؛ حيث في 2006، بدأت تحضيرات رسمية لتبني برنامج قاري موحد للاتحاد الإفريقي، إذ صاغت "مفوضية الاتحاد الإفريقي" مفهوم الحوكمة الحدودية/ "Border Governance Concept"، ضمن مشروع برنامج الاتحاد الإفريقي للحدود/ "AUBP- African Union Border Programme"، الذي أعتمد في جانفي 2007، ووقع عليه اجتماع وزراء الدول المكلفة بالحدود في أديس أبابا واعتماد «إعلان الحدودي. (Border Programme Declaration)» في جوان 2007. ومنذئذ تم وضع خطط ترسيم الحدود، وإطلاق مشاريع تجريبية للتعاون العبر-حدودي بين كل من مالي- بوركينا فاسو، تشاد - السودان، كينيا - أوغندا، الجزائر -مالي - موريتانيا والجزائر- تونس(من خلال آليات الساحل)؛ مع تشكيل خلايا إدارية " Border Focal Points، داخل وزارات الداخلية والخارجية.*

ثالثا: حوكمة التنمية الحدودية للدول الإفريقية: الإطار القانوني والتنظيمي والسياسي

قبل أن تُطلقت مفوضية الاتحاد الإفريقي خلال أعوام 2007-2014-2021، "استراتيجية حوكمة الإدارة المتكاملة للحدود"، تبنت مجموعة من الدول الإفريقية في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي "برنامج مبادرات

عابرة للحدود". حيث سعت وتوسّعت دبلوماسية الاتحاد الإفريقي لتجسيد شعار "من الحواجز إلى الجسور"، يحدوها الأمل في تعزيز السلام والأمن والاستقرار العزير في إفريقيا محط الأطماع الهيمنية الخارجية الدائمة والمتجددة، من خلال حثّ "الاتحاد الإفريقي" لمسؤولي التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية على مضاعفة التزامها بإدارة الحدود بفعالية، لما في ذلك من دور محوري في تحقيق أهداف اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بسرعة، وبالتالي المساهمة في تنمية القارة. ذلك أن "الاتحاد الإفريقي" ينظر إلى الحدود باعتبارها جسورًا نحو السلام والازدهار والتكامل؛ وأنها بمثابة نقاط ربط بين الإجراءات العامة للدول في مجالات الأمن والاقتصاد والتجارة والبنية التحتية والبيئة والشؤون الاجتماعية. ويشكّل القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي وأجندة 2063 أساس التزامنا برؤية إفريقيا مسالمة ومتكاملة ومزدهرة¹⁴.

وفي مارس 2021، بدأت "مفوضية الاتحاد الإفريقي" تنفيذ استراتيجية قارية سميت باسم: "استراتيجية حوكمة الإدارة المتكاملة للحدود". وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز مبادرات السلام والأمن، والتعاون الثنائي، وتنمية المناطق الحدودية بين الدول المتجاورة. وتُمثل هذه الاستراتيجية خطوة هامة في تنفيذ برنامج الاتحاد الإفريقي للحدود.

كما تُشكل استراتيجية إدارة الحدود الأفريقية إطارًا لتنسيق سياسات الحدود على المستويات القارية والإقليمية والوطنية لضمان مزيد من التماسك.

وتُقدم تلك الاستراتيجية توجيهات للدول الأعضاء لمواءمة سياساتها الوطنية لإدارة الحدود مع أحكام وتوصيات الاتحاد الإفريقي ذات الصلة.

وتُحدد الاستراتيجية الظروف الخاصة بكل دولة عضو ومدى امتثالها للالتزامات الدولية هذه المواءمة وتُطورها. كما تحدد مراحل تنفيذها وقد وُضعت الاستراتيجية من خلال عملية تشاركية. وفي مراحل مختلفة من عملية التطوير، تواصلت "مفوضية الاتحاد الإفريقي" مع الدول الأعضاء، ولا سيما خبراء الحدود الوطنيين والوزراء الأفارقة المسؤولين عن شؤون الحدود. وقدمت التجمعات الاقتصادية الإقليمية والبعثات الإقليمية ومختلف إدارات الاتحاد الإفريقي ملاحظاتها وتعديلاتها على مسودة الوثيقة الاستراتيجية.

واعتمدت اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالدفاع والسلامة والأمن النسخة الموحدة من الاستراتيجية في اجتماعها الدوري الذي عُقد في القاهرة، بتاريخ 19 ديسمبر 2019. حيث تم اعتماد الإعلان من قبل الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد، الذي عقد في أديس أبابا، إثيوبيا، في 9 و10 فبراير 2020¹⁵.

وقد اعتمدت تلك الاستراتيجية على خمسة مبادئ مرجعية يفترض أن تتحاكم إليها الحكومات الإفريقية في إدارة الحدود عند معالجة قضايا الحدود والتنمية العبر حدودية، وهي كالتالي¹⁶:

- (1)- مبدأ احترام الحدود القائمة وقت الاستقلال الوطني: بالاستناد إلى "ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية"، تحديدًا القرار (I) 16/AHG، والمادة 4؛ القانون التأسيسي لـ "الاتحاد الإفريقي"؛
- (2)- مبدأ التسوية التفاوضية للنزاعات الحدودية:
- (3)- الالتزام بمواصلة ترسيم الحدود وتحديثها: بالاستناد إلى مذكرة التفاهم بشأن الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا.

- (4)- الالتزام بمواصلة العمل الهيكلي لمنع النزاعات وتنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود.
- (5)- الحاجة إلى إرساء شكل جديد لإدارة الحدود بشكل عملي: حسب إعلانات برنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي وطرائق تنفيذه، المعتمدة خلال سنوات (2007، 2010، 2014، 2016).
- ومنه فقد ضمن الخبراء والديبلوماسيون الأفارقة كلا من الاتفاقية والاستراتيجية، آليات عمل هذه الاستراتيجية، ضمن ما سمي بـ "برنامج حدود الاتحاد الإفريقي (AUBP)"، كالتالي¹⁷ :
- (1)- الإطار القانوني والدبلوماسي: الدفع بتوقيع وتصديق الدول على اتفاقية نيامي وتضمينها في التشريعات الوطنية لتمكين تشكيل لجان ومجالس تعاون عبر-حدودية ؛
- (2)- بناء القدرات المؤسسية: تدريب وإعداد لجان حدودية وطنية وإقليمية، وتقوية قدرات الهيئات الإقليمية (RECs) ولجان الحدود على التخطيط وإدارة النزاعات والحدود ؛
- (3)- إطلاق مشاريع تعاون محلي ملموسة: دعم مشاريع مشتركة لإقامة البنية التحتية الصغيرة: (أسواق مشتركة، نقاط عبور قانونية، مشاريع مياه وكهربة، إدارة مخاطر كوارث)، وبرامج تنمية اقتصادية محلية تربط المجتمعات عبر الحدود.
- حيث أن الفاعلين الرئيسيين: الشركاء في تجسيد تلك المشاريع التنموية عبر حدودية هم: حكومات الدول الوطنية، والبلديات والولايات المحلية والجهوية، فضلا عن المنظمات الحكومية الإقليمية الإفريقية - ما عدا منظومة "اتحاد دول المغرب العربي" متوقفة عمليا وكليا، ومنظومة "الإكواس" المضطربة منذ اندلاع سلسلة الانقلابات العسكرية سنوات 2022-2023، في كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو وغينيا بيساو- ومفوضية الاتحاد الإفريقي ؛ الاتحاد الأوروبي وبرامجه، الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ؛ والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة/ International Centre for Migration Policy Development (ICMPD) بفيينا، ومنظمة الأمم المتحدة والبنوك التنموية الإفريقية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص المحلي ؛
- (4)- إقامة آليات الوقاية من النزاعات والوساطة: إطلاق منصات تفاوضية أمنية وسياسية لحل النزاعات الحدودية التفاوضية، واستكمال عمليات تحديد الحدود (delimitation & demarcation) عند الحاجة لخفض حدة الخلافات ؛
- (5)- هندسة آليات أمنية متوازنة لإدارة حدود متكاملة: تربط أحيانا بين التعاون التنموي ومطالبات الأمن والهجرة والكفاح ضد الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وهو نقطة حساسة سياسيا وحقوقيا.
- (6)- إطلاق منصات تبادل الخبرات وتعميم الممارسات الجيدة (Good Practices Platform) : جمع ومشاركة ممارسات جيدة من حدود مختلفة لتعميم حلول قابلة للتطبيق.
- إذن، يتطلب تحقيق "التنمية العابرة للحدود" من خلال ما تستهدفه أجندة إفريقيا أفق عام 2063، توفير مجموعة من الوسائل والآليات التي لا غنى عنها في ذلك، وسنحاول إيجازها فيما يلي¹⁸ :
- إذا، تسعى الاستراتيجيات التنموية القارية، ولا سيما أجندة إفريقيا 2063، إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي في إفريقيا من خلال تحفيز الحكومات على انتهاج مجموعة من السياسات المحورية، من بينها:
- (1)- تعزيز التجارة والاستثمار الإقليمي عبر:

- (أ)- تعبئة الموارد المحلية من أجل تمويل النمو الاقتصادي وتعزيز الإنتاج المحلي.
 - (ب)- تشجيع دخول رؤوس الأموال الخاصة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين القدرة الإنتاجية.
 - (ج)- تنمية القطاع الزراعي من خلال مضاعفة الإنتاج، تحسين الجودة، وتنوع المحاصيل.
 - (د)- إعادة هيكلة البنى التحتية الأساسية لتوفير قاعدة متينة تدعم التحول نحو اقتصاد حديث.
 - (هـ)- تسويق المنتجات الإفريقية ودعم الاندماج الاقتصادي في المجالات الحيوية لتعزيز التجارة داخل القارة.
 - (2)- رفع المساعدات الإنمائية الخارجية وضمان استدامتها واستثمارها في تخفيف الفقر كجزء من إستراتيجيات تمويل التنمية.
 - (3)- التخفيف من عبء الديون الخارجية من خلال التفاوض مع الدائنين لإعادة هيكلة الديون، باعتبارها عائقًا أمام التنمية.
 - (4)- ترقية النظام الرقعي والتكنولوجي لدعم التعليم بمستوياته، واعتباره رافدًا أساسيًا للتنمية المعرفية.
 - (5)- تحسين الخدمات الصحية للقضاء على الأمراض والأعباء الصحية، وتعزيز الرفاه الاجتماعي في القارة.
 - (6)- تعزيز ثقافة مجتمعية داعمة للشراقات من أجل التنمية والتعاون عبر الحدود.
 - (7)- دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لما لها من دور محوري في تمكين التكامل الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد القاري.
 - (8)- إقامة مؤسسات متخصصة ذات تمثيل قوي ومستقل لمتابعة المشاريع العابرة للحدود وضمان استمراريته أمام التغيرات السياسية.
 - (9)- ضمان مصادر تمويل متنوعة ومستدامة لا تفرض أجندات خارجية متعارضة مع أولويات التنمية الوطنية والإقليمية، وتدعم تنفيذ إستراتيجيات التنمية عبر الحدود.
- لذلك، لابد من وضع هذه الديناميكية الإرادية للتنمية عبر حدودية الإفريقية ضمن سياقات سيرورات التكامل الإفريقي أفق 2063، تاريخ الاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس ديناميكية الوحدة الإفريقية المعاصرة.

رابعاً: موقع ومكانة سيرورة "التنمية العابرة للحدود" ضمن سيرورات التكامل الإفريقي

إذا كانت التنمية هي غاية التكامل الإفريقي فإن "التنمية العابرة للحدود" هي الوسيلة الموصلة لتحقيق ميدانية هذا التكامل القاري في قارة طالما عبثت القوى الرأسمالية الإمبريالية المتنافسة (حكومات وشركات) على تقسيمها والتدخل في شؤونها الداخلية والبيئية وتعطيل وتفخيخ خطط التنمية المستقلة فيها ؛ ومنه، فقد احتلت التنمية عبر وطنية مكانة خاصة في تجسيد التكامل الإفريقي ميدانيا من خلال برمجة عدة مشاريع وانشاء مؤسسات عبر وطنية لتمويل ومتابعة إنجاز مشاريع التنمية المختلفة، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى بعضها:

1-4)- مساهمة متنامية لـ "بنك التنمية الإفريقي" في استراتيجية "التنمية العابرة للحدود":

"بنك التنمية الإفريقي"، مؤسسة تمويل تنموية متعددة الأطراف أنشئت للمساهمة في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في البلدان الإفريقية ؛ شاركت فيها ثلاثة كيانات تمويلية إفريقية هي: "البنك الإفريقي للتنمية"، و"صندوق التنمية الإفريقي" و"الصندوق الائتماني النيجيري". هدف البنك الإفريقي للتنمية هو محاربة الفقر وتحسين ظروف المعيشة في القارة من خلال تشجيع استثمار رأس المال العام والخاص في المشاريع والبرامج التي من المحتمل أن

تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا، فعندما تأسس البنك الإفريقي للتنمية، التزم مؤسسه بمهمة الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية في أفريقيا لتحفيز التنمية في جميع أنحاء القارة. فمنذ بدايته المتواضعة برأسمال قدره 250 مليون دولار، ارتقى البنك الإفريقي للتنمية إلى مستويات غير مسبوقة: إذ في فيفري 2021، أكدت "وكالة التصنيف الائتماني S&P Global" التصنيف الائتماني لمُصدِر الديون بالعملة الأجنبية لـ "بنك التنمية الإفريقي" عند مستوى «AAA/A-1+» مع نظرة مستقبلية مستقرة. وقد واصل البنك تلقي دعم استثنائي من مساهميه، شمل رفع رأس ماله المكتتب به من 93 مليار دولار إلى 208 مليارات دولار، وهو أكبر زيادة في رأس مال البنك منذ تأسيسه. كما حصل على الاعتراف به باعتباره البنك الرائد لتمويل التنمية في إفريقيا، وتم الترحيب به باعتباره بنك التنمية الأكثر شفافية في العالم، وتم تكريمه كأفضل مؤسسة مالية متعددة الأطراف في العالم في عام 2021، وذلك من بين العديد من الجوائز الأخرى.¹⁹

وإذا كان لهدف العام لمجموعة "البنك الإفريقي للتنمية" هو توفير التمويل للدول الإفريقية، بشكل فردي وجماعي، للمشاريع التي من شأنها أن تساهم بشكل فعال في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة المشاريع التي لها أقوى تأثير على الحد من الفقر على الاقتصادات والتي يمكن أن تحسن مستوى المعيشة، فإن من أولوياته تمويل المشاريع التنموية العابرة للحدود لما لها من جدوى ومردودية مزدوجة ومتعدية، كالمشاريع التي تعزز التجارة البينية في إفريقيا، وبالتالي التكامل الإقليمي ويساهم في تقليص فجوة تمويل التجارة في إفريقيا، بما يتماشى مع تطلعات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. فقد منح البنك - على سبيل المثال - أكثر من 323.75 مليون دولار لتطوير الزراعة والنقل والتجارة بين بروندي ورواندا أكتوبر الماضي، وساهم بشكل فعال في تمويل جسر "لوغون"، الذي تم بناؤه بفضل الدعم المالي من "البنك الإفريقي للتنمية"، و"صندوق التنمية الإفريقي"، والحكومة الكاميرونية، والعمل المشترك بين الحكومتين الكاميرونية والتشادية، والذي يشكل استثماراً استراتيجياً يزيد عن 578 مليون أورو، ويضع الجسر، الذي استغرق بناؤه خمس سنوات، حدًا لمخاطر وقيود وسائل النقل القديمة، ويفتح عصرًا جديدًا للتجارة عبر الحدود من خلال ربط بلدة ياغوا في أقصى شمال الكاميرون ببلدة بونغور في جنوب تشاد، ويساهم الجسر بشكل كبير في التكامل الإقليمي، وهو أحد الأهداف الخمسة ذات الأولوية لاستراتيجية البنك الإفريقي للتنمية.²⁰

وقد كان للمنظومة المالية الإفريقية مساهمة هامة في مبادرة "نيباد"، التي ساهمت بدورها في دعم سيرورة "التنمية العابرة للحدود في القارة الإفريقية".

(2-4)- مساهمة مبادرة "نيباد/NEPAD" في دعم سيرورة "التنمية العابرة للحدود" الإفريقية:

"نيباد/NEPAD"، اسم مختصر بالإنجليزية لـ مبادرة "الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا"، هي مبادرة برزت على الساحة الإفريقية في اجتماع "منظمة الوحدة الإفريقية" في لوساكا بدولة زامبيا، في جويلية 2001، بمشاركة أساسية من رؤساء وحكومات: جنوب إفريقيا، نيجيريا، السنغال، مصر والجزائر.²¹

وهي إحدى المحاولات الجادة لتنمية القارة الإفريقية والقضاء على الفقر من خلال الشراكة الإقليمية على مستوى الدول وعلى مستوى التكتلات الاقتصادية الموجودة داخل القارة الإفريقية. وتتضمن رؤية "الاتحاد الإفريقي"

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الأفريقية ضمن هذه المبادرة التي تم صاغها وتبناها خمس رؤساء دول إفريقية محورية هي: مصر والجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا والسنغال.

وللمبادرة عدة أهداف، هي: القضاء على الفقر، تحقيق التنمية المستدامة، تدارك تهمة القارة الأفريقية، تمكين المرأة، دمج الاقتصاد الأفريقي مع الاقتصاد العالمي. كما تؤكد المبادرة على الملكية الأفريقية للتنمية القارية، والاعتماد على الموارد الذاتية، والشراكة بين الشعوب الأفريقية، وتحقيق التكامل الإقليمي والقاري، وتنمية التنافسية لدول القارة، الشراكة مع الدول المتقدمة يتم تمويل الوكالة من خلال ميزانية الاتحاد الأفريقي. وتشمل مجالات عمل مبادرة "نيباد": الزراعة والأمن الغذائي، إدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ، التكامل الإقليمي والبنية التحتية، بجانب برامج العمل في قطاع تنمية البنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية، والحوكمة الاقتصادية والشراكات.

بعد أن حظيت بإجماع شركاء إفريقيا بوصفها الآلية الأنجع لتدبير وتوجيه المساعدة من أجل التنمية لأفريقيا التي ظلت في السابق رهينة سياسات حكومية غير منسقة ولا تخضع للرقابة في كثير من الأحيان، كما وفرت آلية قارية تمكن من مواءمة المشاريع التنموية الوطنية والمحلية المشتركة (البنية التحتية، الطاقة، الفلاحة...) مع الاحتياجات الخاصة لكل بلد مع مراعاة البعد التكاملي وكل ذلك يشكل صورة من صور التنمية العابرة للحدود فإن مبادرة "نيباد" اليوم -بعد مرور أزيد من عقدين من الزمن على إقرارها- تمر بمرحلة استثنائية بعقل تداعيات أزمات كوفيد-19، والتغيرات الناتجة عن التنافسات والتدخلات الجيو-سياسية والجيو-استراتيجية والجيو-اقتصادية في عديد البلدان الهشة كليبيا (2011) ومالي والنيجر وبوركينا فاسو (2012 ثم 2022 إلى اليوم)، إلا أنها تظل في حال التغلب على تلك الأزمات، أحد أهم رافعات كثير من المشاريع التي انخرطت فيها مجموعة من البلدان الإفريقية المحورية كالجزائر ونيجيريا، كمثال إنجاز الطريق الكبير الرابط بين الجزائر ولاغوس عبر بلدان الساحل الإفريقي.

في الإجمال: قامت المبادرة منذ 2001 من إطلاقها، بدور تنظيمي وتنفيذي تمويلي، حققت به فعليا الكثير من المشاريع على الأرض، أبرزها:

- مشاريع الطرق العابرة للحدود، الطاقة، والغاز.

- برامج التعليم الرقمي وشبكات الألياف.

- مبادرات الزراعة والأمن الغذائي.

- جهود لتعزيز العلوم، بناء القدرات والتمكين الاجتماعي.

إن صندوق IPPF: Infrastructure Project Preparation Facility، التي أنشئ عام 2004، ويدار من طرف "البنك الإفريقي للتنمية"، هو مرفق يقوم بإعداد مشاريع البنية التحتية التابع لـ "نيباد"، ودعم الفاعلين المعنيين بالتنمية من خلال إعداد المشاريع ذات الأولوية وجذب الاستثمارات الكبرى؛ أي هو آلية تمويل تقنية وقبل-استثمارية لدعم إعداد مشاريع البنية التحتية الإفريقية الكبرى (قبل مرحلة التنفيذ)، ويقوم بالمهام التقنية التالية²²:

✓ تمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية؛

✓ إعداد الدراسات البيئية والاجتماعية؛

✓ دعم الهندسة المالية وهيكلية الشراكات (PPP) ؛

✓ تحويل أفكار المشاريع إلى مشاريع قابلة للتمويل.

وحسب تقارير البنك الإفريقي للتنمية، تكمن الأهمية الاستراتيجية لهذه الآلية في أنها تسد فجوة ما قبل الاستثمار، التي تعتبر أكبر عائق أمام مشاريع إفريقيا التنموية ؛ ترفع جودة المشاريع وتطمئن الممولين، وتحول المشاريع إلى حقيقة واقعية ؛ حيث منذ تأسيس NEPAD-IPPF، دعمت 113 مشروعاً إقليمياً من إنجاز شركات القطاع العام والخاص، ومن تمويل عدو جهات مانحة غير إفريقية، في قطاعات الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمياه البنية التحتية العابرة للحدود، مُخصصة أكثر من 124 مليون دولار أمريكي لإعداد المشاريع، ومُساهمة في حشد استثمارات لاحقة تتجاوز 13 مليار دولار أمريكي.

كما أشادت بيرجيت بيكل/Birgit Pickel، المديرية العامة لشؤون أفريقيا في الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، أحد الأطراف غير الإفريقية الشريكة الطويلة الأمد لمبادرة "نيباد"، بعمل "صندوق الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD-IPPF)"، لسجله الحافل في دفع عجلة تطوير البنية التحتية الإقليمية الإفريقية، وأوضحت أن الصندوق، منذ تأسيسه، قام بدعم إنجاز أكثر من 60 مشروعاً للبنية التحتية، وصل نصفها إلى مرحلة التمويل النهائي، وهي الآن قيد الإنشاء أو مكتملة. وأضافت: "لقد ساهمت هذه الجهود في تحفيز التزامات استثمارية تجاوزت 13 مليار دولار أمريكي، مما يُبرز قدرة الصندوق الفائقة على تحويل الدراسات الفنية إلى مشاريع قابلة للتمويل وذات أثر ملموس"²³.

خامساً: تفاعل الحكومات المغربية مع مبادرات "التنمية العابرة للحدود": عرض وتقييم

في هذا المحور من هذا الموضوع، سنقدم أمثلة عن الأنشطة الميدانية والإنجازات العملية للاستراتيجية الإفريقية لتعزيز "التنمية العابرة للحدود" في المنطقة المغربية، مع التوقف عند المعوقات الظرفية والهيكلية أمام عملية تجسيد مشاريع "التنمية العابرة للحدود" المغربية والمغربية الساحلية، بما أن الحدود المغربية الجنوبية مشاطئة للصحراء الكبرى الإفريقية.

فقد اتسم تفاعل الفواعل الحكومية وغير الحكومية في البلدان المغربية مع استراتيجية "التنمية العابرة للحدود" الإفريقية بخصوصية إقليمية مقارنة بباقي الأقاليم الكبرى للقارة الإفريقية، فقد ساهمت مجموعة من المتغيرات والتغيرات في تحديد وجهة ذلك التفاعل (إيجابياً وسلبياً)، كما سنرى فيما يلي عندما نقوم بتقييم عام لبرنامج الاتحاد الإفريقي لحوكمة تنمية الحدود، وتعزيز "التنمية العابرة للحدود"، واستكشاف حظ المنطقة المغربية والمنطقة المغربية – الساحلية من ديناميكياته ومخرجاته التنموية.

1-5- الحصيلة الإجمالية الراهنة لتنفيذ "استراتيجية برنامج "التنمية عبر الحدود" الإفريقية:

في 2023 نظّم "الاتحاد الإفريقي" ورش مراجعة استراتيجية برنامج (AUBP)، مع الشركاء (المجتمعات الاقتصادية الإقليمية، الدول الأعضاء، المانحين)، لتكييف البرنامج مع الواقع السياسي والأمني المتغير، وتعزيز التمويل والتنسيق. كما نظم منتديات سياسية / مدنية عبر الحدود: مثال منتدى أبيدجان للحدود/ Abidjan Border Forum، الذي انعقد في 2024، بمشاركة واسعة من الدول الأعضاء، منظمات دولية، ومجتمع مدني، لمناقشة «الحدود الخضراء» وإدارة الموارد المشتركة والأمن البيئي. وقد تم فيه تسجيل تقدم نسبي في تنفيذ العمود

الأساسي الذي هو: ترسيم الحدود/Delimitation & Demarcation، عبر دعم جهات غير إفريقية مثل Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ)، بالشراكة مع برنامج (AUBP)، واصل البرنامج العمل على ترسيم حدود دولية، وإنشاء لجان وطنية وحدودية، وتنفيذ مشاريع ترسيم فعلي²⁴.

وفي سبتمبر 2025، اجتمع خبراء برنامج (AUBP) مع Intergovernmental Authority on Development (IGAD) لتأسيس «آلية تنسيق في لإدارة الحدود» في منطقة شرق/قرن إفريقي (دول مثل إثيوبيا، كينيا، الصومال، السودان، جنوب السودان،...) بهدف تنفيذ أنشطة البرنامج في تلك المنطقة.

ومع أن برنامج AUBP، دمج ضمن "أجندة التكامل القاري 2063"، حيث صُنف ضمن مكونات التكامل الإفريقي في التقارير الرسمية لعام 2025، وكأداة لتحقيق الأهداف التنموية، الأمنية، والتكاملية بين الدول عبر الحدود، إلا أنه ما يزال محدود الفعالية الميدانية، وهو ما يفتأ يواجه صعوبات هيكلية وظيفية خاصة في ظل الانتقال العالمي الراهن:

إذ لم يحقق ترسيم كامل لكل الحدود، رغم جهود الترسيم. فالقارة ما تزال تضم عددًا كبيرًا من الحدود "غير المعرفة بدقة / غير مرسّمة"، مما يعني أن البرنامج ما زال أمامه عمل كبير. كما أن هناك تفاوتًا كبيرًا بين المناطق / الدول في التنفيذ فدول غرب إفريقيا وشرق إفريقيا، شهدت نشاطًا ملموسًا، بينما مناطق أخرى خصوصاً شمال إفريقيا، شبه غائبة أو تعاني من جمود، غالبًا لأسباب سياسية أو أمنية. هذا التفاوت يظهر كذلك في توزيع أنشطة برنامج (AUBP) حسب التقارير الرسمية.

كما أن تمويل يعتمد على شركاء خارجيين، ما يضع البرنامج في مرونة حسب التمويل والدعم الخارجي، وهو تمويل مستمر إلى 2026.

ومع أن القائمين على تنفيذ برنامج (AUBP) يعملون على تعديل استراتيجياته، إلا أن الضغوط ما تزال كبيرة، حيث تبرز الحاجة لتكييف البرنامج مع تحديات مستجدة، كالتزاعات المتصاعدة والاختلالات المناخية والهجرة²⁵. غاية القول، ومن باب الإنصاف والموضوعية، فإن البرنامج ما يزال فعالاً في الميادين: إذ هناك نشاط حقيقي، في صورة اجتماعات، ترسيم حدود، منتديات، تنسيق إقليمي؛ ما يعني أن الأداة ما زالت حية. الإنجازات كبيرة لكنها غير كافية حيث تم ترسيم أجزاء هامة من الحدود بين الدول الإفريقية، وتم إطلاق آليات تعاون، لكن الكتلة الأساسية من حدود القارة لا تزال غير مستقرة من الناحية الإدارية والتنموية. كما أن التحديات تظل أكبر من حيث: التمويل، الإرادة السياسية الموحدة، التفاوت الإقليمي، الأزمات المتعددة (أمن، هجرة، اختلالات مناخية)؛ كل ذلك يجعل التنفيذ بطيئًا، غير متجانس، وغير مستدام.

2-5- الحصيلة الإجمالية المغربية لاستراتيجية "التنمية العابرة للحدود" الإفريقية:

عموما، يُنظر في الأوساط الأكاديمية والسياسية المغربية إلى التعاون الحدودي والتنمية عبر-الحدود كعنصر محتمل في "التنمية الترابية" و"التكامل المغربي".

لكن حسب تحليل واسع لسياسات حكومات دول تجمع اتحاد دول المغرب العربي، فإن التكامل الاقتصادي الفعلي بين الدول المغربية لا يزال ضئيلاً رغم وجود مؤسسات مغربية ونصوص ميثاقية.

ورقة بحثية بعنوان "تنمية وتطوير المناطق الحدودية كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول المغربية"²⁶ تشدد على أن الحدود في المنطقة غالبًا ما تُدار باعتبارها خطوط أمن وسيادة، وليس كمجالات تنمية. إذ تشي الحصة بأن برنامج (AUBP) طُبّق في المغربية بدرجة أقل مقارنة بغرب إفريقيا بسبب: التوتر السياسي بين بعض الدول ؛ غياب دينامية تكاملية حقيقية ؛ جل الحدود حاليا مغلقة: مثل الحدود الجزائرية-المغربية والحدود الجزائرية-الليبية، فضلا عن الحدود الجزائرية-المالية والنيجرية، ما عدا الحدود الجزائرية الموريتانية والجزائرية-التونسية ؛ ارتباط التعاون العابر للحدود بأزمات أمنية بدل التنمية.

ومع ذلك توجد مشاريع ناجحة، مثل: التعاون الحدودي بين كل من موريتانيا-مالي والجزائر-موريتانيا وكل من تونس-الجزائر، وإلى حد ما ليبيا مع حكومة طرابلس في الغرب الليبي، وإطلاق برامج لمحاربة التهريب والإرهاب مرتبطة بالتنمية المحلية.

وبما أن الجزائر تعد دولة مركزية في الفضاء المغربي-الساحلي، فقد تفاعلت السلطات العمومية المركزية ممثلة في وزارات الداخلية والدفاع والخارجية باكرا مع ديناميكية التنمية العابرة للحدود، وإن لم تندرج مباشرة ضمن برنامج (AUBP) ؛ حيث كان التفاعل الجزائري نشطا خاصة قبل قيام الحراك الشعبي عام 2019، وقبل الصدمة النفطية الثانية (2014-2022)، إذ بعدها تفاقمت الأوضاع الجيو-اقتصادية والجيو-سياسية والجيو-استراتيجية في العالم بأسره، مع جائحة كوفيد-19 ما بين 2020-2022، ومع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022 إلى اليوم، وصعود اليمين المتطرف الشعبوي في بلاد الغرب خاصة مع إدارة ترامب (2017-2020)، ثم 2025 إلى (2028م).

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى جملة المشاريع المهيكلية الكبرى ذات البعد القاري في إطار متعدد الأطراف كـ"نيباد" أو في إطار ثنائي. إذ أطلقت الجزائر مشاريع قطاع البنية التحتية، ومنها الطريق العابر للصحراء بطول يصل إلى عشرة آلاف كلم الرابط بين ست دول إفريقية، ويرمي إلى فك العزلة عن دول الساحل الشقيقة، لاسيما في سياق مساعي تحويله إلى رواق اقتصادي بامتياز.

كما أطلقت الجزائر أيضا مشروع الطريق البري المعبّد الرابط بين مدينة تندوف ومدينة الزويرات بموريتانيا والذي يشكل همزة وصل بين المنطقة المغربية ومنطقة غرب إفريقيا، وكذا مشروع شبكة الألياف البصرية المحورية العابرة للصحراء الذي يطمح إلى تطوير الاقتصاد الرقمي الإقليمي في منطقة الساحل بطول تجاوز الأربعة آلاف كلم، فضلا عن مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء الرابط بين نيجيريا والنيجر والجزائر وصولا إلى أوروبا.

حيث أن الطريق العابر للصحراء الرابط بين الجزائر ونيجيريا، والذي يبلغ طوله نحو 10,000 كلم تجاوزت نسبة إنجازه 90%، ليشكل محورا حيويا للتجارة القارية. كما أبرز أهمية تطوير 44 ميناء، منها 11 للتجارة الخارجية، و51 مطارا منها 36 مطارا دوليا، لتأمين الربط بين الجزائر وشركائها القاريين والدوليين. إنجازات لا تقتصر على البنية التحتية المادية فحسب، بل تشمل الكفاءات الوطنية التي راكمت خبرة كبيرة في تنفيذ المشاريع الكبرى، مضيفا أن الجزائر تسعى لتصدير هذه الخبرة لدعم مشاريع مشتركة في إفريقيا، ما يمثل رافعة حقيقية لتحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز السيادة التنموية القارية.

ونذكر في نفس السياق مشروع تطوير شبكة النقل بالسكك الحديدية عبر كافة التراب الوطني، وهو المشروع الذي باشرته الجزائر وبالأخص نحو ولايات الجنوب الغربي والأوسط، الذي يفترض أن يمتد مستقبلا إلى دول الجوار الإفريقية، وفق نفس المنظور الاندماجي للطريق العابر للصحراء. كما دعمت الجزائر مبادرة مئة ألف شركة صغيرة ومتوسطة التي أطلقتها الوكالة الانمائية للاتحاد الإفريقي سنة 2022، لدعم قدرة هذه الشركات على الاندماج في التجارة العابرة للحدود، ولإطلاق مبادرة تنشيط إفريقيا لبناء قدرات الشباب الإفريقي، في مجالات إنشاء وإدارة الشركات وريادة الأعمال.

كما تخطط الجزائر لإنشاء مناطق حرة للتبادل بينها وبين أشقائها، بداية بموريتانيا الشقيقة، ثم دول الساحل، مالي والنيجر، بالإضافة إلى دولتي تونس وليبيا، هذه المناطق من شأنها تشجيع التجارة البينية وخلق فرص العمل، وتحسين الحياة اليومية للمواطنين، وخصصت الجزائر مبلغ واحد مليار دولار لتمويل مشاريع تنموية في إفريقيا، وهو الأمر الذي يعكس إيمان الجزائر الراسخ بأهمية التعاون الإفريقي وتحقيق تقدم ملموس في مكافحة الفقر والعوز والتهemis وتعزيز الاستقرار وخلق فرص اقتصادية مستدامة في القارة، ولا تنفك الجزائر في دعوتها في كل المؤتمرات والمحطات الإفريقية الى ضرورة المزيد من حشد الموارد البشرية والتقنية والمالية من أجل تنفيذ المشاريع القارية الرائدة لأجندة إفريقيا التنموية لعام 2063، وإلى تعزيز الجهود لتحقيق التكامل والاندماج القاري بما في ذلك العمل على تسريع تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية. وكذا دعم المبادرات الهادفة إلى تطوير التنمية في إفريقيا، خاصة المشاريع التنموية المتعلقة بالبنية التحتية والتحول الصناعي لما لها من علاقة باستتباب الأمن وتحقيق التنمية المنشودة.²⁷

كما تجدر الإشارة في سياق عرض عينة عن الدور الجزائري في إسناد "التنمية العابرة للحدود" إلى قرار الجزائر بمسح ديون 14 دولة إفريقية سنة 2013، والذي كان في إطار سياستها لدعم الاندماج القاري، وذلك من خلال تخليص هذه البلدان من عبء مالي يعطل تنميتها، وأكد ذلك القرار أن الجزائر دوما تعطي الأولوية للبعد الاندماجي والقاري في مشاريعها وكانت من أوائل الدول التي قامت بمسح ديون دول إفريقية، بما مقداره 1.4 مليار دولار، حتى يسمح لهذه الدول بالمضي قدما في آفاق تنموية من دون هذا العبء الثقيل الذي أثقل كاهلها.

وعلى الصعيد المغربي وجب التنويه إلى ورقة الطريق التي توجت أشغال الدورة الأولى للجنة الثنائية لترقية وتنمية المناطق الحدودية الجزائرية - التونسية والتي تندرج في صميم الأولويات الراهنة، لما يمكن أن يصنف ضمن ما يعرف بـ "التنمية الحدودية المشتركة" وتضمنت الورقة ما يلي:

- إنشاء منظومة مشتركة للوقاية والإنذار المبكر والتدخل للحد من حرائق الغابات .
- التعجيل باستكمال مشروع الدراسة حول تطوير المبادلات التجارية والاقتصادية عبر الحدود بين ولايتي الطارف وجندوبة، في إطار برنامج الأفتياس/AFTIAS = Aid for Trade Initiative for Arab States = مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية"، الذي استفادت منه ولايتا الطارف الجزائرية وجندوبة التونسية الحدوديتين، والذي يهدف إلى: تعزيز المبادلات التجارية عبر الحدود بين الطرفين، دعم التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي بين المناطق الحدودية وتطوير الدراسة والإعداد لإجراءات تنفيذية مستقبلية لتحسين التجارة وتسهيلها.

- دراسة مشروع إنشاء شركة تونسية - جزائرية للمعارض تسهر على تنظيم عدد من المعارض سنويا على مستوى الولايات الحدودية وتساهم في "إحداث حركية تجارية" على طول الشريط الحدودي وكذا "العمل على تطوير سلاسل القيمة في مجالات النباتات الطبية والعطرية وزراعة التين الشوكي، وزراعة أشجار الزيتون، واللحوم الحمراء والبيض، والألبان والخضر المعدة للتجفيف والتصبير بالإضافة إلى "استحداث منطقة تبادل حر مشتركة بمنطقة الطالب العربي ومنطقة حزوة.

- إعداد دراسات من طرف لجان مختصة حول إعادة استغلال خط النقل البري الرابط بين تبسة ومدينة القصيرين، وكذا إعادة إحياء خط النقل الحديدي بين قسنطينة وحيدرة بتونس عبر تبسة. وتم الاتفاق على دراسة مشروع استحداث منطقة أنشطة اقتصادية مشتركة لاسيما وأن ولاية سوق أهراس تتوفر على منطقة أنشطة اقتصادية بمدينة سيدي فرج، وهي في المراحل النهائية للإنجاز على مساحة 50 هكتارا تحتوي على ستين تجزئة. في المحصلة الإجمالية مغاريا، فإن الحصيلة فيما يتعلق بتنفيذ "برنامج استراتيجية التنمية العابرة للحدود"، تميز بما يلي:

(1)- بعدم الانخراط الحكومي المباشر مغاريا، عبر التوقيع على اتفاقية نيامي عام 2012، رغم مباشرة تجسيد برامج تنمية حدودية ثنائيا أو متعددة الأطراف في إطار مبادرات أخرى ك: "نيباد" واتفاقية التجارة الحرة العربية والتجارة الحرة الإفريقية.

(1)- ضعف التنمية الحدودية المستمرة، إذ أن كثيرا من "المناطق الحدودية" للدول المغربية تعاني من تهديدات تنموي، ضعف البنية التحتية، وقلة الاستثمارات.

(2)- التركيز على الأمن أكثر من التنمية، إذ أن الحدود تُدار غالبًا ضمن مقاربة أمنية (مهاجرين، تهريب، تهديدات) وليس تنمية؛ ما يقلل من فرص اعتماد أطر برنامج (AUBP) التنموية.

(3)- غياب الانسجام المؤسسي الإقليمي، إذ أنه بالرغم من وجود الاتحاد المغربي كمؤسسة إقليمية، إلا أنها معطلة الفعالية، ما أبقي التكامل الاقتصادي بين الدول ضعيفا، بل شبه معدوم خاصة في مجال التعاون لتنمية الأقاليم الحدودية.

أخيرا، كان يفترض أن تكون المنطقة المغربية المطلة على السواحل المتوسطية والأطلسية، أحد أركان نجاح برنامج (AUBP) أو مبادرات التعاون العابر للحدود، والنتيجة الختامية أن برنامج (AUBP) في المنطقة المغربية - الساحلية، لم تُترجم إلى نتائج تنمية ملموسة.

ونخلص في النهاية، إلى أنه منذ بدايات التسعينيات، تراكمت الأحداث المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، بشكل أصبحت معه المنطقتان المغربية والساحلية أكثر توجّها نحو الأولويات الأمنية والسيادية منه إلى أولويات "التنمية العابرة للحدود"؛ لذلك فإن محاولة تنفيذ مبادرات برنامج (AUBP)، أو مشاريع تنمية حدودية ثنائيا أو بشكل متعدد الأطراف تواجه تعقيدات متعددة.

خلاصة عامة:

انطلق دراستنا لديناميكية "التنمية العابرة للحدود" إفريقيا من البحث في الأدوار التي تؤديها في إطار مسار التكامل الإفريقي، وكيف تساهم الدول المغربية في ديناميكية "التنمية العابرة للحدود" في ظل السياق الراهن

للتطورات القارية والدولية التي اتسمت بحالة الاضطراب الطويل المدى منذ أواسط التسعينيات إلى اليوم ؛ حيث أنه تمكنت النخب السياسية والتقنية والاقتصادية الإفريقية -سواء ضمن الاتحاد الإفريقي أو ضمن بعض التجمعات التكاملية الإقليمية النشطة- من تحويل فكرة "التنمية العابرة للحدود" إلى "استراتيجية" ميدانية طموحة، منذ خمس وعشرين سنة، متحدية التأثيرات السلبية التي تأتتها من السياق القاري والدولي الانتقالي المضطرب. وقد تأكد من خلال التقارير المتضمنة حصائل تلك الاستراتيجية، أن التحدي التنموي الحدودي قد رفع كانبلاقة منذ وأن النتائج الإيجابية كثيرة، ولكن المقارنة بين التحدي والإنجاز يكشف 2007 وما يزال متواصلا إلى اليوم، وأن أن ديناميكية التنمية العابرة للحدود في المنطقة المغاربية، تعد من بين أقل الأقاليم الكبرى الإفريقية إيجابية.

¹ - Tewfik Hamel, interviewer Par Redaction Salama, février 2020, in : <https://www.salama-mag.com/salamamag/tewfik-hamel-expert-en-questions-militaires-et-en-relations-internationales>

² - Mohammed Taieb Houidi, Conférence intitulée: «**Les Zones Frontalières, Territoires de Fractures ou Territoires de Rassemblement...** », in : Dirassat International, Alger, 13 – 14 Octobre 2018, In: https://www.interieur.gov.dz/images/Frontieres_HOUIDI.pdf

³ - قاسم حجاج، "سياسات التنمية العبر حدودية: مع عرض لنموذج "برنامج مبادرات عابرة للحدود في إفريقيا"، المحاضرة جاءت ضمن المحور الرابع: "أساليب إدارة الحدود: نماذج دولية". المحاضرة مقدمة ضمن الندوة العلمية الوطنية حول: "الجزائر وإدارة الحدود ومكافحة الإرهاب في إفريقيا"، والمنعقدة يوم الإثنين 24 فيفري 2020. ، الملتقى من تنظيم: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط.

⁴ - انظر كتاب جماعي، إشراف أ.د شمس بوشنافة، إدارة الحدود في ظل العولمة، دار الضحى للنشر والإشعار، الجلفة، الجمهورية الجزائرية، ط1، 2022، ص13 وما يليها. (محررو مواضيع الكتاب الأستاذة: شمس بوشنافة ، قاسم حجاج، لخضر حبطة، قريبيز مراد، فاطمة الزهراء تيشوش).

⁵ - Ong Aihwa, "Flexible Citizenship: The Cultural Logics of Transnationality", Duke University Press, 1999, pp3-6. Then see in: Ong Aihwa, & Collier Stephen. J., "Global Assemblages: Technology, Politics, and Ethics as Anthropological Problems", Oxford: Blackwell, 2005, pp3-7.

⁶ - Jean-Pierre Vettovaglia, "Afrique : Frontières Etatiques, Territoires et Conflits", in web, date de la mise en ligne: 6 décembre 2017, see

in: <http://www.academiegeopolitiqueparis.com/afrique-frontieres-etatiques-territoires-et-conflits/>

⁷ - "حدد الباحث أسيواجو نحو 177 مجموعة عرقية مقسمة؛ وتوصل كل من الباحث إنجلبرت وتارانجو وكارتر إلى أن المجموعات المنقسمة تشكل في المتوسط ما نسبته 40% من إجمالي سكان إفريقيا؛ بل ذهب كل من أليسينا، وإيستري، وماتوسزيسكي إلى أن نسبة السكان المنتمين إلى مجموعات منقسمة تتجاوز في العديد من البلدان الإفريقية 80٪، فقد بلغت في غينيا بيساو 80٪، وفي غينيا 88.4٪، وفي إريتريا 83٪، أما بوروندي فوصلت 97.4٪، وفي ملاوي 89٪، والسنغال 91٪، وبلغت 100٪ في رواندا، و99٪ في زيمبابوي." ؛ انظر في: البشير معاد، "أزمات الحدود في إفريقيا نظرة على النزاعات الحدودية الموروثة عن الاستعمار الأوروبي"، مجلة لباب، للدراسات الاستراتيجية، الصادرة عن "مركز الجزيرة للدراسات"، العدد 17، الصادر في 1 فيفري 2023، تاريخ الاطلاع: 5 جانفي 2026، انظر الرابط: <https://lubab.aljazeera.net/article/>

⁸- Michel Foucher, « **Frontières d'Afrique** », éd. Karthala, Paris, 1991, pp. 27-45 ; 63-78 ; 101-118. et voir aussi : OUA, « **Résolution AHG/Res.16(I)** », Le Caire, 21 juillet 1964.

⁹- Asiwaju, A. I. (dir.), « **Partitioned Africans: Ethnic Relations Across Africa's International Boundaries** », Lagos University Press, 1985, pp15-34.

¹⁰- Boiro, Aïssatou & Mamadou Diarra, « **Intégration et Gouvernance Locale en Afrique de l'Ouest : Les Pays Transfrontaliers** », éditée par (OCDE-CSAO), 2006, pp9-17.

¹¹- هي شبكة بحثية غير حكومية، مقرها في تونس. ظهرت أعمالها مع بدايات الألفية الثالثة للميلاد. ينسق أعمالها حاليا الباحث السينغالي موسى مباي/Moussa Mbay. وحدة: ENDA-DIAPOL، جزء من شبكة متعددة الجنسيات (إفريقية، متوسطية)، تسمى: ENDA- Tiers-Monde. من أهدافها ووظائفها: تحليل السياسات، دعم الحوار الاستراتيجي، وصياغة بدائل تنمية في مجالات: التنمية المستدامة، الحوكمة والديمقراطية، العدالة الاجتماعية، التغير المناخي، الأمن الإنساني، قضايا الجنوب والعلاقات شمال- جنوب. ومن آليات العمل لديها: دراسات استراتيجية وتقارير سياسات، منصات حوار بين الفاعلين (حكومات، مجتمع مدني، خبراء)، مواكبة القرار العمومي وبناء القدرات.

¹²- Ecowas / UEMOA / CILSS, "Programme des Initiatives Transfrontalières (PIT)", Rapport stratégique, 2005, pp. 7-18.

¹³- UEMOA/CILSS, « **Stratégies d'Intégration et Initiatives Transfrontalières** », 2006, pp. 22. et voir aussi: UNDP, « **Integrated Border Management in West Africa – A Strategic Framework** », 2006, pp. 4-18.

¹⁴- African Union, « **Border Programme, African Border Day: Promoting Borders as Bridges** », Addis Ababa, 06 June 2014, See in: [The African Union celebrates the 4th African Border Day \(Newly Adopted Convention on Cross-Border Cooperation Introduced\)-African Union – Peace and Security Department](#)

See in the Site of: African Union, « **Agenda 2063: The Africa We Want** », in: <https://au.int/en/agenda2063/overview#:~:text=AGENDA%202063%20is%20Africa's%20blueprint,OAU%20/AU%20in%20May%202013>.

¹⁵- African Union Commission, « **African Union Strategy for Better Integrated Border Governance: African Union Border Programme, 2020/2021** », Addis Ababa, pp1-15.

¹⁶- موقع مفوضية الاتحاد الإفريقي، إدارة السلام والأمن، أديس أبابا، إثيوبيا، "مسودة استراتيجية الاتحاد الإفريقي للإدارة المتكاملة للحدود"، وثيقة رسمية متاحة باللغات الإنجليزية والبرتغالية والعربية، تاريخ النشر: 16 فيفري 2021، تاريخ الاطلاع: 12 ديسمبر 2024، انظر الرابط:

<https://aupaps.org/uploads/2020-arabic-au-border-governance-strategy-final.pdf>

¹⁷- African Union site, « **African Union Border Programme (AUBP)** », Last Updated on Sunday 19 January 2025, see in;

<https://www.peaceau.org/en/page/85-au-border-programme-aubp>

and see in: African Union site, African Union Border Programme (AUBP), « **Good Practices Platform on Cross-Border Cooperation in Africa** », in: https://au.int/sites/default/files/pages/37336-file-cn_platformborders.pdf

¹⁸- للمزيد حول آليات تجسيد "استراتيجية الاتحاد الإفريقي للإدارة المتكاملة للحدود"، يمكن العودة إلى نص "اتفاقية نيامي" التي أقرت عام 2012، ودخلت حيز التنفيذ في 27 جوان 2014، خاصة المواد 8 و9 المتعلقتان بآليات تجسيد التنمية عبر حدودية بين الدول العضوة في الاتفاقية وبين الدول العضوة في أي تجمع تكاملي إقليمي أفريقي، انظر الرابط:

https://au.int/sites/default/files/treaties/36416-treaty-0044_-_niamey_convention_african_union_convention_on_cross-border_cooperation_f.pdf

¹⁹- Afd.fdb.org, « **African Development Bank named the World's Best Multilateral Financial Institution 2021 by Global Finance** », published: May 9, 2021, Accessed on: January 13, 2026, in: https://adf.afdb.org/african-development-bank-named-the-worlds-best-multilateral-financial-institution-2021-by-global-finance/?utm_source=chatgpt.com

²⁰- Afd.fdb.africa, « **The bridge over the Logone River: a great leap forward for millions of people in Central Africa** », published: Dec 02, 2024, Accessed on: January 13, 2026, in: [African Development Bank Group \(AfDB\) / Press release | The bridge over the Logone River: a great leap forward for millions of people in Central Africa](#)

²¹ - UA, "New Partnership For Africa's Development (NEPAD)", published: May 9, 2021, Accessed on: January 13, 2026, in: <https://au.int/en/organs/nepad>

²² - African Development Bank, "NEPAD Infrastructure Project Preparation Facility (NEPAD-IPPF)", Published on November 24, 2025; Accessed on: January 13, 2026. See the link: https://www.afdb.org/en/topics-and-sectors/initiatives-partnerships/nepad-infrastructure-project-preparation-facility-nepad-ippf?utm_source=chatgpt.com

²³ - African Development Bank, "NEPAD-IPPF marks 20 years of impact at 40th Oversight Committee Meeting", Published on November 24, 2025, Accessed on January 5, 2026. See the link: [NEPAD-IPPF marks 20 years of impact at 40th Oversight Committee Meeting](https://www.afdb.org/en/topics-and-sectors/initiatives-partnerships/nepad-infrastructure-project-preparation-facility-nepad-ippf?utm_source=chatgpt.com)

²⁴ - AFRICAN UNION, "STRATEGIC REVIEW WORKSHOP ON THE AU BORDER PROGRAMME (AUBP)", ADDIS ABABA, ETHIOPIA, 25 – 27 OCTOBER 2023, Accessed on January 13, 2026, see in: <https://aupaps.org/uploads/remarks-of-the-director-cmd-strategic-review-workshop.25.10.2023.pdf>

²⁵ - African Union, "AU Launches the 2025 Africa Integration Report to Accelerate Agenda 2063 Implementation", Published on October 3, 2025, Accessed on January 13, 2026, see in: <https://au.int/en/pressreleases/20251003/au-launches-2025-africa-integration-report-accelerate-agenda-2063>

²⁶ - عبد الهادي عباد ومنير رباعي، "تنمية وتطور المناطق الحدودية آلة لمواجهة التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي (مقاربة من منظور الاقتصاد السياسي)"، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 01، العدد 01، صادر في جوان 2019، تاريخ الاطلاع: 13 جانفي 2026، صص 16-17، انظر الرابط: <https://asjp.cerist.dz/en/article/123710>

²⁷ - يمكن في هذا الصدد مراجع العديد من الوثائق الرسمية الجزائرية من مثل: - وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، "مشروع الألياف البصرية المحورية العابرة للصحراء وأبعاده التنموية"، الجزائر، 2020، صص 11-15.

- وزارة الطاقة والمناجم (الجزائر)، "مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء: الأبعاد الجيو-طاقوية والتنموية"، الجزائر، 2019، صص 27-31

- وزارة النقل (الجزائر)، "مخطط تطوير شبكة السكك الحديدية 2030"، الجزائر، 2018، صص 18-22

- الوكالة الإنمائية للاتحاد الإفريقي (AUDA-NEPAD)، "مبادرة 100 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة"، (الاتحاد الإفريقي – 2022)، 2022، صص 6-9.

- وزارة الشؤون الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج، "بيان حول دعم الجزائر لمبادرات الاتحاد الإفريقي: AUDA-NEPAD"، 2022، برنامج تمكين الشباب الإفريقي في ريادة الأعمال، صص 10-13

- وزارة التجارة وترقية الصادرات (الجزائر)، "إنشاء المناطق الحرة ودول الجوار الإفريقي، كآلية لدعم التجارة البينية الإفريقية"، الجزائر، 2021، صص 24-28

- رئاسة الجمهورية الجزائرية، "خطاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في قمة الاتحاد الإفريقي، حول تخصيص الجزائر مليار دولار لمشاريع تنموية في إفريقيا"، أديس أبابا، 2023، صص 5-6، من النص الرسمي للخطاب المنشور.

- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "الجزائر وأجندة إفريقيا 2063: رؤية تكاملية الدعوة لتسريع تنفيذ AFCTA وحشد الموارد للمشاريع القارية"، الجزائر، 2022، صص 14-19

- أنظر أيضا وثائق وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية (الجزائر)، حول معرض التجارة البينية الإفريقية، المنظم خلال سبتمبر 2025، بالجزائر العاصمة، أنظر الرابط: <https://www.facebook.com/mtpibdz/posts/1087754000211126/>

Algiers's efforts in promoting African economic integration

Dr .Khaled Beggas

University of Eloued,(Algeria)

Laboratory of Public Policies and Public Service Improvement in Algeria

Beggas-khaled@univ-eloued.dz

Dr. Miloud Hamidatou

Summary:

This study examines Algeria's role in supporting the trajectory of African economic integration through an analytical approach grounded in its political and economic contributions within the African Union and various regional frameworks. The study highlights Algeria's efforts in promoting peace and security, developing cross-border infrastructure, and supporting the African Continental Free Trade Area (AfCFTA), in addition to its engagement in bilateral and multilateral agreements with neighboring countries and those of the Sahel-Saharan region. The research also addresses the challenges related to infrastructure, governance, and economic diversification, concluding that Algeria possesses strategic assets that qualify it to be a pivotal actor in advancing African economic integration—provided that these structural issues are effectively addressed.

Keywords: Algeria; African Union; economic integration; intra-African trade; infrastructure; AfCFTA; regional integration.

Introduction :

Algeria has been an ardent supporter of African unity and solidarity and of greater cooperation between the sovereign states on the African continent in the political, economic, and cultural fields. Our vision of African unity is based on the two constituent elements of the African personality, namely, the African identity and the pursuit by African peoples of their independence, development, and the safeguarding of their interests and promoting the influence of the continent within the framework of international economic and political relations. The process of African unity and the institutional tools essential for its implementation are in the process of becoming a reality. The Central Organization of African Unity has taken the necessary organizational steps to implement decisions with concrete themes that remain at an embryonic stage, including those dealing with African integration, and which call for economic and political cooperation among African countries. The building of African unity comprising sovereign and equal member states represents the beginning of an

omen that shows itself as an elementary stage in the life of the peoples of our continent. The future envisaged for the African personality will be based on the principles and the cardinal values common to African people who aspire to seek freedom, justice, and dignity.

Historical Background of African Economic Integration The concept of African economic integration has deep roots in the continent's history, shaped by shared experiences of colonization, struggles for independence, and aspirations for unity¹. This journey reflects Africa's efforts to overcome fragmentation and build cohesive regional economies capable of competing on a global scale.

Pan-Africanism and the Vision of Unity

a - Origins of Pan-Africanism : pan-Africanism emerged in the late 19th and early 20th centuries as a political and intellectual movement advocating for the unity and self-determination of African peoples². Figures like Kwame Nkrumah of Ghana and Julius Nyerere of Tanzania championed the idea of economic integration as a pathway to achieving political and economic sovereignty.

b- Formation of the Organization of African Unity (OAU) established in 1963, the OAU sought to promote unity among African nations. While its focus was primarily political, the OAU laid the groundwork for economic cooperation by fostering dialogue and collaboration³.

Regional Economic Communities (RECs)

In the post-independence era, African leaders recognized the importance of regional integration. The establishment of RECs aimed to promote economic cooperation⁴ and serve as building blocks for continental integration. Key RECs include:

ECOWAS (1975): Economic Community of West African States.

SADC (1980): Southern African Development Community.

EAC (1967, revived 2000): East African Community.

CEN-SAD (1998): Community of Sahel-Saharan States.

2) Algeria's Role in the African Union :

Algeria has been a pivotal member of the African Union (AU) since its inception in 2001, building upon its earlier contributions to the Organization of African Unity (OAU)⁵. As one of Africa's largest and most strategically positioned nations,

Algeria actively engages in promoting peace, security, economic integration, and sustainable development across the continent.

Historical Context

Founding Role in the OAU : Algeria was a key supporter of the OAU, established in 1963. It played a crucial role in anti-colonial movements, particularly in assisting liberation struggles in Southern Africa.

Transition to the AU : During the AU's formation in 2001, Algeria strongly advocated for a renewed focus on economic development, governance, and security as cornerstones of the union's objectives.

Contributions to Peace and Security

A . Conflict Resolution : Algeria has mediated numerous conflicts across Africa, including ⁶:

The Mali Crisis (2012–2015): Algeria brokered the Algiers Agreement, aimed at stabilizing Mali and integrating armed groups into political processes.

The Libyan Conflict : Algeria has hosted dialogue sessions to promote reconciliation and unity in Libya.

B. Support for the African Peace and Security Architecture (APSA)

Algeria contributes significantly to APSA initiatives, including funding and operational support for the African Standby Force.

C. Counter-Terrorism Efforts : Situated near the volatile Sahel region, Algeria has spearheaded counter-terrorism efforts through initiatives like the **Nouakchott Process**, fostering security cooperation among Sahel-Saharan nations.

3) Economic and Development Initiatives :

Advocacy for the African Continental Free Trade Area (AfCFTA): Algeria has been a vocal supporter of AfCFTA, emphasizing the need for infrastructure and trade facilitation to unlock Africa's economic potential.

Infrastructure Development : Algeria promotes continental projects such as ⁷:

- **The Trans-Saharan Highway:** Connecting Algeria to Niger and Nigeria, facilitating trade and mobility.

- **Energy Networks:** Proposals for electricity grids linking Algeria's energy surplus to sub-Saharan countries.

Championing Economic Diversification : Algeria encourages African nations to reduce dependency on raw material exports by investing in manufacturing and technology-driven industries.

Governance and Regional Leadership

1. **Advancing Good Governance :** Algeria supports AU frameworks like the **African Peer Review Mechanism (APRM)** to promote transparency, accountability, and democracy in member states.
2. **Strengthening Regional Cooperation:** through its active membership in the North African Regional Mechanism under the AU, Algeria fosters collaboration with neighboring nations on economic and security issues.

Health and Humanitarian Contributions

1. **Support for AU Health Initiatives :** Algeria has contributed to AU health programs, including responses to the Ebola crisis and COVID-19 pandemic, providing medical expertise and supplies.
2. **Refugee Assistance :** Algeria hosts thousands of refugees, particularly from the Western Sahara and sub-Saharan Africa, demonstrating its commitment to AU humanitarian principles.

4) Algeria's Bilateral and Multilateral Trade Agreements in Africa.

Algeria has taken significant steps to enhance its economic ties with African countries through bilateral and multilateral trade agreements. These agreements aim to foster economic integration, promote intra-African trade, and position Algeria as a key player in the continent's development. Leveraging its strategic location in North Africa and membership in continental frameworks⁸, Algeria is working to overcome historical barriers to trade and deepen economic cooperation.

A-Bilateral Trade Agreements.

Algeria has established various bilateral agreements to strengthen trade and economic relations with individual African countries⁹:

1. **Tunisia :** Algeria and Tunisia share robust economic ties, supported by agreements facilitating the movement of goods and services, particularly in the energy, agriculture, and manufacturing sectors.
2. **Libya :** Algeria has signed agreements to boost trade with Libya, focusing on rebuilding infrastructure and restoring economic activities amid Libya's post-conflict recovery.

3. **Mali and Niger** : Algeria's agreements with Mali and Niger focus on cross-border trade, particularly through the development of the Trans-Saharan Highway, enabling better connectivity for goods and services.
4. **Mauritania** : Trade agreements with Mauritania aim to promote exports of Algerian products, including construction materials, food products, and pharmaceuticals.

B-Multilateral Trade Agreements

African Continental Free Trade Area (AfCFTA)

Algeria is an active participant in the AfCFTA, which aims to create a single market for goods and services across Africa, reduce tariffs, and eliminate trade barriers. Algeria is working to align its trade policies with AfCFTA's requirements, focusing on facilitating trade in agricultural products, manufactured goods, and energy¹⁰. The country supports the establishment of African value chains to enhance industrialization and competitiveness.

Arab Maghreb Union (UMA) : Algeria is a founding member of the UMA, which promotes economic cooperation among North African countries, including Morocco, Tunisia, Libya, and Mauritania..

Community of Sahel-Saharan States (CEN-SAD) : Algeria participates in CEN-SAD, which seeks to foster trade and economic collaboration among Sahel-Saharan nations. Algeria's contributions include infrastructure projects and initiatives to enhance food security and combat desertification.

African Union (AU) Trade Initiatives : Algeria actively engages in AU frameworks promoting economic integration, such as the Programme for Infrastructure Development in Africa (PIDA) and the Comprehensive Africa Agriculture Development Programme (CAADP).

Key Focus Areas of Algeria's Trade Agreements

1. **Energy Exports** : Algeria leverages its vast oil and gas reserves to supply energy to African countries. Agreements often focus on natural gas pipelines, electricity grids, and renewable energy projects.
2. **Infrastructure Development**: Agreements emphasize the development of transport and communication networks, such as the Trans-Saharan Highway and cross-border railways, to enhance trade connectivity.
3. **Industrial and Agricultural Products** : Algeria promotes the export of its industrial goods, including machinery, construction materials, and consumer goods, alongside agricultural products like dates and olive oil.

4. **Capacity Building** : Algeria contributes to skill development and technology transfer, particularly in sectors like energy, healthcare, and education.

5) Algeria's Efforts in Promoting Intra-African Trade: An Analytical Overview

Intra-African trade remains a cornerstone for economic integration and sustainable development on the continent. Algeria, as one of Africa's largest economies and a strategic gateway between North Africa and sub-Saharan Africa, has been actively pursuing policies and initiatives to promote trade within the continent.¹¹ This analysis explores Algeria's efforts, strategies, and challenges in enhancing intra-African trade.

Algeria's Strategic Position and Its Importance for Trade

- **Geopolitical Advantage:** Algeria's proximity to Europe, its vast Saharan borders with sub-Saharan countries, and access to the Mediterranean Sea position it as a crucial hub for trade connectivity between North Africa and the rest of the continent.
- **Resource Wealth:** The country's abundant energy resources, particularly natural gas and oil, make it a significant partner in trade agreements focusing on energy security and industrialization in Africa.

Algeria's Key Efforts in Promoting Intra-African Trade

Infrastructure Development for Trade Facilitation

Algeria has prioritized infrastructure projects to connect with African markets, aiming to reduce logistical costs and improve trade efficiency¹².

- **Trans-Saharan Highway:** a flagship project linking Algeria to Niger and Nigeria, this highway is critical for facilitating the movement of goods and services across the Sahel region.
- **Proposed Algeria-Nigeria Gas Pipeline:** designed to deliver Algerian natural gas to West African nations and potentially to Europe via Nigeria.

Significance: promotes regional energy integration and supports industrial activities dependent on stable energy supplies.

- **Rail and Port Infrastructure:** expansion of railways and modernization of ports such as Algiers and Oran to facilitate regional trade and improve shipping capabilities.
- **Participation in Continental Trade Frameworks**

Algeria has actively engaged in African trade agreements and frameworks to eliminate barriers and foster economic integration.

African Continental Free Trade Area (AfCFTA): Algeria is a key advocate of AfCFTA, which aims to create a single market across 54 African countries by reducing tariffs and non-tariff barriers.

Contributions:

- Aligning national trade policies with AfCFTA goals to boost industrial exports.
- Advocating for the integration of North African economies into broader African value chains.

Role in the African Union (AU): Algeria supports AU initiatives, such as the Program for Infrastructure Development in Africa (PIDA), which is critical for developing trade-enabling infrastructure.

Trade Promotion Through Bilateral and Multilateral Agreements

Algeria has established trade agreements to strengthen economic ties with African nations¹³.

- **Bilateral Agreements:** agreements with Tunisia, Mali, Niger, and Mauritania focus on enhancing cross-border trade in sectors like agriculture, construction, and energy.
- **Engagement with Regional Economic Communities (RECs):**

Algeria works with organizations like the Arab Maghreb Union (UMA) and the Community of Sahel-Saharan States (CEN-SAD) to harmonize trade policies and encourage economic collaboration.

Diversification of Exports

Algeria has been taking steps to diversify its economy to reduce dependence on hydrocarbons and boost trade in non-energy sectors.

Industrial Goods: promotion of industrial exports such as machinery, steel, and cement to African countries engaged in construction and industrialization projects.

Agricultural Products: increasing exports of Algerian dates, olive oil, and other agro-products to African markets.

Engagement in Capacity Building and Knowledge Sharing

Algeria has invested in skill development and technical assistance for African countries to enhance trade capacities.

1. **Training Programs:** offers technical training in sectors like energy, engineering, and healthcare to strengthen the workforce in partner nations.
2. **Technology Transfer:** collaborates on technology transfer projects, particularly in renewable energy and industrial sectors, to support sustainable growth in African economies.

Challenges in Promoting Intra-African Trade

- **Logistical Barriers:** despite infrastructure investments, transport and communication links with sub-Saharan Africa remain underdeveloped.
- **Political and Security Instability:** regional conflicts in the Sahel and Libya disrupt trade flows and limit Algeria's engagement in some African markets.
- **Tariff and Non-Tariff Barriers:** variations in customs procedures and regulatory frameworks among African nations impede smooth trade operations.
- **Economic Structure:** Algeria's reliance on hydrocarbons constrains the diversification of its export base, limiting the scope of trade.

Algeria's efforts to promote intra-African trade demonstrate a commitment to economic integration and continental growth. By focusing on infrastructure development, trade agreements, and economic diversification, Algeria is gradually overcoming traditional barriers to trade. However, addressing logistical and political challenges will be essential for Algeria to fully realize its potential as a central player in Africa's trade landscape.

6) Challenges for Algeria in Promoting African Economic Integration

Economic integration in Africa is a significant pathway for achieving sustainable development, strengthening regional ties, and promoting global competitiveness. Algeria, as one of the largest economies in Africa and a strategic gateway to both Europe and the Arab world, plays a pivotal role in this integration. However, it faces several challenges while also having unique opportunities to lead this initiative.

Challenges :

- **Infrastructure Gaps¹⁴ :** Algeria has a relatively developed infrastructure compared to many African nations, but cross-border connectivity remains limited. Transportation, energy, and communication networks linking Algeria to sub-Saharan Africa need significant improvement.

- **Economic Diversification** : the heavy reliance on hydrocarbons (oil and gas) poses a barrier to integration. Fluctuations in global oil prices can strain Algeria's economy, reducing its capacity to invest in regional initiatives.
- **Bureaucracy and Governance** : complex administrative processes and governance issues can slow down trade facilitation, investment, and collaboration with other African nations.
- **Security Concerns** ¹⁵ : political instability and security challenges in neighboring regions, such as the Sahel, pose risks to Algeria's economic and logistical ambitions in Africa.
- **Trade Barriers** ¹⁶ : Tariffs, non-tariff barriers, and differing regulations among African nations hinder seamless economic collaboration.
- **Limited Private Sector Engagement** : Algeria's public sector dominance may impede the growth of a competitive private sector that can drive regional trade and investment.

Conclusion and policy recommendation.

Algeria's efforts in promoting intra-African trade are commendable, given its strategic position, resource wealth, and active engagement in continental frameworks. However, the nation must address persistent challenges to unlock the full potential of its trade initiatives. To strengthen its role in intra-African trade, Algeria can adopt the following strategies:

- **Investing in Comprehensive Infrastructure:** accelerate the completion of regional projects like the Trans-Saharan Highway and develop complementary infrastructure such as railways and logistics hubs to ensure seamless trade across borders.
- **Deepening Economic Diversification:** expand the range of exportable goods and services by fostering industries such as agriculture, manufacturing, and renewable energy to reduce reliance on hydrocarbons.
- **Enhancing Regional Cooperation:** proactively resolve political tensions, particularly within the Arab Maghreb Union, to strengthen North Africa's integration into the African Continental Free Trade Area (AfCFTA). Besides Promoting collaboration with sub-Saharan nations through bilateral and multilateral agreements focused on trade facilitation and shared infrastructure.
- **Streamlining Trade Policies:** simplify customs procedures, reduce tariff and non-tariff barriers, and harmonize regulatory frameworks to facilitate smoother trade flows with African partners.

By implementing these solutions, Algeria can solidify its position as a pivotal player in Africa's economic integration. These measures will not only enhance intra-African trade but also contribute to the broader goals of regional stability, sustainable development, and shared prosperity across the continent.

References:

1. Pierre Roche Seka : the road to African integration : Ahistorical prespective, journal of public administration and policy research, vol.8 december 2009, p 158.
2. Childzero B, Daudher A: linking the south; the route to economic cooperation, third world foundation, London, 1986 p 31.
3. for more detail return to the book : Virginia Morris : organization of African unity, Zambia, 2001, p 765.
4. Besty M, Oloyede and others : Trade openness and economic groth in Africa's regional economic communités, vol, 7 issue 5, May 2011, p p 7-9.
5. Yahia. H. Zoubir : Algeria's role in the OAU/ African Union : from national liberation promoter to leader in the global war on terrorism, Mediterranean Politics, vol. 20, issue 1, 2015, p 312.
6. Benjamin Nickels : Algeria's role in African security Sada journal, vol.3, April 2014, p 117.
7. Zanane Reda; Benlakhel Mohammed Amine : African continental free trade area (AFCFTA) as an export destination for Algeria's small and medium industries between opportunities and constraints , International journal of economic performance vol.7 issue 01, 2024, p 39.
8. Amin Houas and others : sources of Algeria's economic grwroth 1979-2019 : Argumented growth accounting feamework and regression method, regional science policy, vol. 4 july, 2021, p 11.
9. Ahmed Aghrout : Embracing free trade : the EU's economic partenership with Algeria, Intereconomics vol.42, issue 2, 2007 pp 96-100.
10. Samia Abid : Algeria's potential trade integration in African market : an analysis using gravity model, Revue scientifique Avenir economique, vol. 9 issue 01, 2021, p 304.
11. Nessraoui Dounia Zed, Hebbaz Nahed : An Analytical study of Algerian intra-African trade under the African continental free trade area, Beam journal of economic studies vol. 6 n° 02, 2022, p 739.
12. Hamza Meradsi, Abderazak Kebout : the African continental free trade as an opportunity for Algeria to expand into the African market, Brazilian journal of Business, vol.6, n° 4, 2024, p 4.
13. Ibid.
14. Ibid.
15. Giulia Piccolino, Stephanie Minou : the EU and regional integration in west Africa : what effects on conflict resolution and transformation, centre for the study of governance innovation, university of Pretoria, working paper series, n ° 5, February 2014, p p 10-16.
16. Jaime de Melo, Yvonne : regional integration in Africa : challenges and prospects, foundation pour les etudes et recherches sur le developpement international, document de travail 23, February, 2014, p 20.

الجزائر- افريقيا وفقا لأجندة 2063 : دراسة في المضامين الاقتصادية والأمنية.

- د. مكي حفيظة.
جامعة الوادي (الجزائر)
mekki-hafidha@univ-eloued.dz

- د. عبد الفتاح حلواجي
جامعة الوادي (الجزائر)
مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية بالجزائر
halouadji-abdelfatah@univ-eloued.dz

ملخص:

تستعرض هذه الدراسة الدور المحوري للجزائر كفاعل إقليمي في إفريقيا من خلال مساهمتها في صياغة وتنفيذ أجندة 2063 على المستويات الاقتصادية، الأمنية، والثقافية. فقد دعمت الجزائر مشاريع استراتيجية مثل الطريق العابر للصحراء، شبكة الألياف البصرية، وخط أنابيب الغاز الجزائري-النيجيري، وأسهمت في تطوير رأس المال البشري عبر المنح التعليمية وبرامج التكوين المهني. وأمنياً، عززت الجزائر الأمن الجماعي من خلال استضافة مؤسسات الاتحاد الإفريقي (CAERT) و (AFRIPOL) وإنشاء لجنة CEMOC، والمشاركة في مبادرة "إسكات البنادق"، مع جهود لتطوير الأمن السيبراني القاري. كما لعبت دوراً دبلوماسياً وثقافياً عبر الوساطة وحماية الاستقرار الإقليمي. ورغم التحديات المرتبطة بالبيروقراطية والموارد، تقدم تجربة الجزائر نموذجاً للفاعل الإقليمي في تعزيز التكامل القاري وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، أجندة 2063، إفريقيا، الأمن القاري، التنمية المستدامة، التكامل الاقتصادي، الوساطة الدبلوماسية.

مقدمة:

تُعدّ أجندة 2063 الإطار الاستراتيجي الأهم الذي تبناه الاتحاد الإفريقي من أجل توجيه مسار التنمية في القارة خلال العقود القادمة. وقد جاءت هذه الأجندة، التي أُطلقت رسمياً سنة 2013 احتفالاً باليوبيل الذهبي لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963، لتجسّد رؤية طموحة لقارة «متكاملة، مزدهرة، وأمنة»، تعتمد على قدراتها الذاتية وتستثمر في مواردها البشرية والطبيعية. وتمثل هذه الأجندة خطة عمل طويلة المدى تقوم على برامج

تنفيذية تمتد على خمسة عقود، إذ خُصّص لكل عقد خطة عشرية تُراجع وتُقيّم وفق مؤشرات مستجدة، بما يسمح بتكييف المسار التنموي مع التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية داخل القارة.

لقد شكّل إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) عام 2001 — والتي تحوّلت لاحقًا إلى وكالة رسمية للاتحاد الإفريقي — A.U Development Agency خطوة مفصلية في الانتقال من منطق «القارة الوظيفية» التي ركزت سابقًا على دعم حركات التحرر ومقاومة أنظمة الميز العنصري¹. إلى منطق «القارة الفاعلة» التي تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز الاندماج القاري.

وفي هذا السياق، تكتسب دراسة دور الجزائر أهمية مركزية، نظرًا لمكانتها الجيوسياسية، ووزنها الدبلوماسي، وإسهاماتها الاقتصادية والأمنية داخل الفضاء الإفريقي. فالجزائر تعدّ أحد الفاعلين الإقليميين الذين عملوا على دعم المبادرات القارية، سواء عبر مشاريع البنى التحتية العابرة للحدود، أو عبر أدوار الوساطة وتسوية النزاعات، أو من خلال مشاركتها في هندسة السياسات الاقتصادية والأمنية للاتحاد.

وعليه، تُطرح الإشكالية التالية:

- كيف ساهمت الجزائر في تحقيق أهداف أجندة 2063 من خلال دورها الإقليمي، وإنجاح المشاريع الاقتصادية والأمنية في إفريقيا؟

وانطلاقًا من هذه الإشكالية، تقوم الدراسة على الفرضية الآتية:

- كلما تعززت مساهمة الجزائر في دعم وتنفيذ مشاريع أجندة 2063، كلما ارتفعت فرص تحقيق التنمية المستدامة والشاملة على المستوى القاري.

ويتفرّع عن الإشكالية سؤال فرعي يتصل بمحوري التحليل الرئيسيين:

- كيف أسهمت الجزائر، عبر بعدها الاقتصادي والأمني، في دعم أهداف الاتحاد الإفريقي ضمن أجندة 2063؟

أولاً: الجزائر وأجندة 2063... مسارات الفعالية الاقتصادية والحضور الثقافي الإفريقي.

تُعدّ الجزائر أحد الفاعلين الإقليميين المركزيين في القارة الإفريقية، وقد اكتسبت موقعًا معتبرًا ضمن منظومة الاتحاد الإفريقي بفضل مزيج من القدرات المادية و الشرعية السياسية التاريخية المتصلة بأدوارها في حركات التحرر الوطني. ومع اعتماد أجندة 2063 كإطار استراتيجي طويل المدى للتنمية والتحول القاري، برزت الجزائر كدولة تسعى إلى مواءمة سياساتها الوطنية مع مرتكزات هذا المشروع الإفريقي الطموح، سواء في بعده الاقتصادي أو الأمني، باعتبار أن التنمية في إفريقيا لا يمكن فصلها نظريًا وعمليًا عن متطلبات الاستقرار السياسي

والسلم الإقليمي. وفي هذا السياق، تقدّم الحالة الجزائرية نموذجًا لبلد يوظّف أدوات القوة التقليدية (الاقتصاد، الطاقة، البنية التحتية) إلى جانب أدوات القوة الناعمة (الوساطة، الدعم الدبلوماسي، الشرعية التحريرية)، بهدف ترسيخ موقعه في هندسة التكامل الاقتصادي والأمني الإفريقي.

- إفريقيا بعد أساسي في السياسة الخارجية:

يمثّل البعد القاري أحد المرتكزات المركزية في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، وهو ما يتجلى في انخراطها المتقدم داخل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، وفي سعيها المستمر لتعزيز الأمن والتنمية داخل القارة ضمن رؤية تكاملية تجمع بين المقاربة الأمنية والمقاربة الاقتصادية. وقد استفادت الجزائر عبر عقود من خبرة تراكمية معتبرة في مجال مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات، وهو ما أهلها لاحتضان مؤسسات محورية تابعة للاتحاد الإفريقي مثل المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) وآلية التعاون الشرطي الإفريقي (AFRIPOL)، كما أسست لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) التي جمعت مالي والنيجر وموريتانيا والجزائر، في إطار مقاربة أمنية قائمة على التنسيق العسكري والاستخباراتي لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة².

إن هذه المعطيات المؤسسية، إضافة إلى العضوية الفاعلة للجزائر في مبادرة النيباد، منحتها قدرة مضاعفة على التأثير في هندسة مشاريع الاتحاد الإفريقي، سواء من حيث صياغة الرؤية أو من حيث توفير مقومات التنفيذ. وفي هذا السياق، يمكن القول إن الجزائر قدّمت نموذجًا للدولة الإفريقية التي تجمع بين الشرعية النضالية التاريخية والقدرات السياسية والاقتصادية، وهو ما جعلها فاعلاً رئيسياً في بلورة الأجندة القارية 2063 وفي دعم مشاريعها التطبيقية.

- المساهمة في إعداد أجندة 2063:

وقد كانت الجزائر من أوائل الدول التي ساهمت مادياً وفنياً في مشروع الوثيقة الإطارية لأجندة 2063 قبل الشروع في تنفيذ المشاريع الكبرى. وقد تم دمج المساهمات الجزائرية بالكامل ضمن الوثيقة النهائية للأجندة، التي تتكوّن من ستة فصول ينصرف آخرها إلى آليات التنفيذ والرصد والتقييم والتمويل والاستراتيجية الاتصالية وبناء القدرات³، ويلاحظ هنا أن الجزائر كانت من الدول السبّاقة إلى إطلاق ترتيبات التنفيذ الفعلي، لاسيما ما يتعلق بالبعد الأمني الذي يتطابق إلى حدّ بعيد مع الرؤية الجزائرية في مكافحة الإرهاب ودعم الاستقرار بالتعاون مع بقية الدول الإفريقية الداعمة للمقاربات الوقائية والعملياتية لمكافحة التهديدات المتصاعدة. وتُراعي الأجندة في بنيتها العامة الأولويات الوطنية والإقليمية والقارية، ما جعل الجزائر فاعلاً قارياً محفّزاً وداعماً لخطط التنمية الشاملة*.

- الحضور والفعالية المالية والاقتصادية:

على المستوى الاقتصادي، قدّمت الجزائر تمويلات معتبرة لمشاريع التنمية في إفريقيا، من أبرزها تخصيص مليار دولار عبر الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي لدعم المشاريع التنموية في الدول الإفريقية⁴، وهو ما يعكس التزامًا واضحًا بتعزيز التكامل الإقليمي وتقليص فجوات التنمية بين دول القارة. كما حظيت الجزائر خلال القمة الإفريقية المنعقدة في 19 فبراير 2023 باعتراف سياسي واسع عقب إعلانها مسح ديون 14 دولة إفريقية بقيمة 3.5 مليار دولار، في خطوة تعكس رؤية سياسية راسخة لدى القيادة الجزائرية مفادها أن التكامل القاري لا يمكن أن يتحقق دون تحرير الاقتصاديات الإفريقية من الإرتهاكات المالية⁵.

في السياق نفسه، تبوّأ الاتحاد الإفريقي إعلان الجزائر لتنمية المؤسسات الناشئة، حيث اعتمد المجلس التنفيذي هذا القرار باعتباره خطوة نوعية لتطوير النظام البيئي الإفريقي في مجال الابتكار وريادة الأعمال. وقد تبّع هذا القرار عقد اجتماع وزاري إفريقي أفضى إلى خارطة طريق لتعزيز التعاون القاري في مجال المؤسسات الناشئة، وهو مجال تسعى الجزائر إلى جعله رافعة جديدة للتنمية الإفريقية المستدامة⁶.

ومن جانب آخر، يظهر الدور الاقتصادي الجزائري المتقدم في مشروع الطريق العابر للصحراء، الذي يُعد أحد أبرز المشاريع الاستراتيجية للاندماج القاري. ويمتد الطريق لمسافة 4500 كلم بين الجزائر ومدينة لاغوس النيجيرية، منها 2315 كلم على الأراضي الجزائرية. وقد أنهت الجزائر آخر شطر من هذا المشروع في فيفري 2022، مما سمح بربط منطقة عين قزام بالحدود النيجيرية. وتُعوّل الجزائر على تحويل هذا الطريق إلى ممر اقتصادي يسمح بتسهيل حركة السلع والأشخاص وتعزيز اندماج الأسواق الإفريقية⁷.

ويُضاف إلى ذلك مشاريع هيكلية أخرى ذات بعد قاري، مثل شبكة الألياف البصرية العابرة للصحراء، وخط أنابيب الغاز الجزائري-النيجيري مرورًا بالنيجر، فضلًا عن تصديق الجزائر على اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية سنة 2021، ما يعكس التزامها بتحقيق السوق الإفريقية المشتركة. وتعمل الجزائر أيضًا على تطوير بنيتها التحتية الوطنية من موانئ ومطارات، خاصة مشاريع ميناء جن جن والمطارات الحديثة، مما سيُمكن من تحسين حركة السلع والأفراد داخل القارة.

فضلاً عن المصادقة على اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية سنة 2021، وفتح خطوط جوية مباشرة وفروع بنكية في عدد من الدول الإفريقية لتعزيز التواصل الاقتصادي. كما تبلغ صادرات الجزائر نحو إفريقيا 2.7 مليار دولار، منها 650 مليون دولار خارج المحروقات، ما يعكس إرادة واضحة لتنويع الشراكات الاقتصادية القارية.

وإضافة إلى ذلك، فازت الجزائر باحتضان الطبعة الرابعة للمعرض الإفريقي للتجارة البيئية المقرر عقده في نوفمبر 2025 بالتعاون مع "أفريكسيم بنك" والاتحاد الإفريقي، بعد مشاركتها في الطبعة الثالثة سنة 2023 بـ 12

قطاعاً اقتصادياً. ويؤكد هذا التوجه مدى اندماج الجزائر في هياكل الإنتاج القارية وحرصها على المساهمة في خلق فضاء تجاري متكامل بين الدول الإفريقية.

- أسبقية في تقديم تقرير العشرية الأولى لتنفيذ أجندة 2063:

لقد انخرطت الجزائر بفعالية كبيرة في صياغة أجندة 2063؛ إذ قدمت تقريرها الوطني الخاص، وكانت من الدول السباقة إلى تبني آليات التقييم والمتابعة. كما شاركت بعمق في عملية إصلاح الاتحاد الإفريقي التي انطلقت سنة 2016، عبر دعم إعادة هيكلة الجهاز التنفيذي للاتحاد، وترقية العمل القائم على الفاعلية والنتائج، وتحسين توزيع الصلاحيات بين الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية⁸.

وفي المحصلة، يظهر أن الجزائر قد نجحت في تفعيل جزء معتبر من مضامين أجندة 2063 في جانبها الاقتصادي، واستطاعت تجاوز العقبات البيروقراطية والهيكلية التي واجهت مسار التنفيذ. وقد اعتمد الاتحاد الإفريقي جملة من التوصيات التي رفعتها الجزائر، خاصة ما يتصل بتعزيز التنسيق بين أجهزة الاتحاد، وإعداد التقرير الوطني الخاص بتقييم خطة العشرية الأولى، وتحديد أولويات العشرية الثانية (2023-2033)، مع تفعيل صندوق التنمية الإفريقية سنة 2023 كآلية تمويلية أساسية.

- التعاون العلمي والثقافي تجاه افريقيا :

وتتجلى مساهمات الجزائر أيضاً في دعم مشاريع التكامل البشري والثقافي، حيث أعلن رئيس الجمهورية في المؤتمر القاري للتعليم والشباب والتشغيل المنعقد في نواكشوط بموريتانيا في 12-10 ديسمبر 2024 عن تخصيص 2500 منحة للتعليم العالي سنوياً للطلبة الأفارقة، إضافة إلى وجود 5998 طالباً إفريقياً مسجلاً في الجامعات الجزائرية، واستفادة 65 ألف طالب من برامج التكوين التي تمويلها الجزائر⁹. كما التزمت الجزائر بإنشاء بنك خاص للتعليم ودعمت بناء وتجهيز عدد من المدارس في إفريقيا، واحتضنت معاهد قارية في مجالات متخصصة مما يظهر أن الدينامية الجزائرية تجاه افريقيا، لا تكتفي بالبعد الأمني وإدارته بمقارنته امنية تقليدية، بل تسعى إلى دمج مفهوم الأمن البشري داخل العمل القاري، بحيث يصبح التعليم، التكوين، والابتكار جزءاً من هندسة الاستقرار والأمن طويل المدى

ثانياً: الجزائر كمساهم رئيسي وفاعل إقليمي أمنياً في الاتحاد الإفريقي.

يشكل الدور الأمني للجزائر أحد الأعمدة الجوهرية في بنية الأمن القاري الإفريقي، وهو دور يستند إلى تجربة تاريخية وميدانية ممتدة في مكافحة الإرهاب وتسوية النزاعات. وقد سمح هذا الرصيد الأمني للجزائر بأن تتحول إلى مساهم رئيسي في تفعيل الاتفاقيات والآليات القارية المرتبطة بإرساء السلم والأمن في إفريقيا، الأمر الذي جعلها طرفاً محورياً في إعادة هندسة المنظومة الأمنية الإفريقية، وتعتمد المقاربة الجزائرية على رؤية شاملة ثلاثية الأبعاد

قوامها: الأمن، السلم، والتنمية، وهي رؤية أصبحت فيما بعد تتناغم مع التصور الاستراتيجي للاتحاد الإفريقي، خاصة في إطار مبادرة النيباد وأجندة 2063.

- احتضان المؤسسات الأمنية الاقليمية:

لقد عززت الجزائر مكانتها القارية من خلال استضافة مؤسستين محوريّتين تابعتين للاتحاد الإفريقي، هما المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT)¹⁰ وآلية الشرطة الإفريقية (AFRIPOL)،¹¹ وهما المؤسستان اللتان تلعبان دورًا مركزيًا في دعم الدول الإفريقية عبر توفير التدريب الأمني، بناء القدرات، وتطوير التنسيق الاستخباراتي. كما أنشأت الجزائر لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) بمشاركة مالي والنيجر وموريتانيا، وهي آلية إقليمية للتعاون العسكري لمواجهة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود¹²، وقد سمح هذا التنسيق العملياتي بتعزيز الأمن الجماعي في الساحل والصحراء، ما رسّخ موقع الجزائر كفاعل أمني لا غنى عنه في المنطقة.

- الجزائر و"اسكات البنادق" في افريقيا:

وإضافة إلى دعمها للمقاربات الوقائية في الأمن القاري، تبنت الجزائر مبادرة "إسكات البنادق" التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي كأحد أهم المشاريع الاستراتيجية للدفع نحو إنهاء النزاعات بحلول 2030. وينسجم هذا التوجه مع قاعدة مركزية في التفكير الأمني الجزائري، مفادها أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق دون بناء بيئة آمنة ومستقرة. كما دعمت الجزائر مختلف أدوار مجلس السلم والأمن الإفريقي، من خلال تعيين دبلوماسيين جزائريين في مناصب قيادية، والمشاركة في صياغة عدد من المقاربات الأمنية، وتقديم برامج تدريبية شملت تعزيز التنسيق العملياتي، رفع القدرات، وتطوير استراتيجيات استباقية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود.¹³

- مساهمة في الوساطة وحل النزاعات:

تميزت الجزائر بدورها التاريخي في الوساطة وحل النزاعات، خاصة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا. فقد لعبت دور الوسيط في اتفاقات السلام بمالي عبر "اتفاق الجزائر 2015"، وأسهمت في الدفع نحو المصالحة الوطنية في عدة دول إفريقية. ويستند الدور الجزائري هنا إلى مبدأ أصيل في سياستها الخارجية، وهو "عدم التدخل المقترن بالدعم الدبلوماسي"، أي احترام سيادة الدول مقابل الدفع نحو حلول إفريقية خالصة مدعومة بالحوار، ما يعزز الاستقرار الإقليمي ويحمي الأمن الجماعي.

- المساهمة في تطوير المنظومة القارية للأمن السيبراني:

كما برزت الجزائر خلال السنوات الأخيرة كطرف محوري في تطوير المنظومة القارية للأمن السيبراني، وهو مجال حيوي تزايدت أهميته بحكم ارتفاع مستوى الهجمات الإلكترونية في إفريقيا، خاصة في دول

مثل كينيا ونيجيريا. وقد دفعت الجزائر باتجاه تعزيز تشريعات حماية البيانات الشخصية، وتشجيع الدول الإفريقية على المصادقة على الاتفاقيات الخاصة بالأمن السيبراني، فضلاً عن مساهمتها في صياغة استراتيجية قارية تهدف إلى رفع الجاهزية الرقمية وتقليص التبعية التكنولوجية الأجنبية، ورغم ذلك، ما تزال القارة تواجه تحديات مرتبطة بضعف التشريعات، ارتفاع الهجمات، الاعتماد على التكنولوجيا الخارجية، وتفاوت القدرات التقنية بين الدول، حيث أن 52% من الدول الإفريقية لا تزال غير قادرة على مواجهة التهديدات السيبرانية بشكل فعال¹⁴.

ويأتي هذا الانخراط الأمني الواسع للجزائر في إطار استكمال خطة العشرية الأولى لأجندة 2063، حيث قدّمت الجزائر تقريرها الوطني الخاص الذي تضمن تقييم النتائج المتحققة وتحديد التحديات القائمة. وأسهم هذا التقرير في صياغة أولويات العشرية الثانية (2023-2033) التي تركز على تعزيز السلم القاري، الأمن الرقمي، دعم التكامل الإقليمي، وتمويل مشاريع البنية التحتية المشتركة من خلال صندوق التنمية الإفريقي الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2023.

خاتمة:

تُبرز هذه الدراسة الدور المحوري للجزائر كفاعل إقليمي أساسي في إفريقيا، من خلال مساهمتها في صياغة وتنفيذ أجندة 2063 على المستويات الاقتصادية، الثقافية، والأمنية. فقد وظفت الجزائر أدوات القوة التقليدية، مثل الاقتصاد والطاقة والبنية التحتية، إلى جانب أدوات القوة الناعمة كالوساطة والدعم الدبلوماسي والشرعية التاريخية المرتبطة بدورها في حركات التحرر الوطني، لتعزيز التكامل القاري وتحقيق التنمية المستدامة.

على المستوى الاقتصادي، ساهمت الجزائر في تنفيذ مشاريع كبرى مثل الطريق العابر للصحراء، شبكة الألياف البصرية العابرة للصحراء، وخط أنابيب الغاز الجزائري-النيجيري، إضافة إلى دعم المؤسسات الناشئة، وتمويل المشاريع التنموية عبر الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي، كما دعمت رأس المال البشري الإفريقي من خلال المنح التعليمية وبرامج التكوين المهني.

أما على المستوى الأمني، فقد عززت الجزائر الأمن الجماعي عبر استضافة مؤسسات الاتحاد الإفريقي مثل AFRIPOL وCAERT، وإنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC)، والمشاركة في مبادرة "إسكات البنادق"، فضلاً عن مساهمتها في تطوير الأمن السيبراني القاري، ما يعكس رؤية شاملة تربط بين السلم والأمن والتنمية.

رغم هذه الإنجازات، تواجه الجهود الجزائرية تحديات مرتبطة بالبيروقراطية، تفاوت القدرات التقنية والأمنية بين الدول، وحدود الموارد، ما يستدعي تعزيز التنسيق الإقليمي وتطوير القدرات الوطنية لضمان استدامة النتائج. وفي المجمل، تؤكد تجربة الجزائر أن التكامل الاقتصادي والثقافي والأمني لا يمكن فصله عن استدامة التنمية القارية، وتقدم نموذجاً واضحاً لكيفية مساهمة الفاعلين الإقليميين في تحقيق أهداف أجندة 2063، مع دمج الأبعاد الاقتصادية والبشرية والأمنية في رؤية استراتيجية متكاملة.

المراجع:

- ¹ محمود زكريا محمود إبراهيم، أجندة إفريقيا 2063 ما بين المرتكزات والتقدم المحرز، مركز فارس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، دراسات، على الرابط: http://pharostudies_en3. تم الاطلاع عليه يوم: 2024/12/13.
- ² وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، تقرير عن إفريقيا، تم الاطلاع عليه على الرابط: <http://www.mfa.gov.dz/ar/foreidn-policy/bilatirai-relations/africa>. يوم 2024/12/14.
- ³ تقرير مفوضية الاتحاد الإفريقي عن الأجندة الإفريقية 2063م، إثيوبيا أديس أبابا الصادر عن الاتحاد الإفريقي، موقع الاتحاد: www.au.int
- * - راجع، موقع بنك التنمية الإفريقي على الرابط التالي: <https://www.afdb.org/en>
- ⁴ - الإذاعة الجزائرية، رئيس الجمهورية يخصص مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية في إفريقيا، يوم 2023 /02 /19 على الساعة 12:03، تم الاطلاع عليه على الرابط: <https://neusKradioalgerie.dz/ar/node>
- ⁵ - علي باجي، الجزائر تمول مشاريع في إفريقيا بين دبلوماسية ناعمة وتسلل اقتصادي، independent عربية، الخميس 2023 /02 /23، 13:34. على الرابط: www.independentarabia.com
- ⁶ - الإذاعة الجزائرية، مرجع سابق.
- ⁷ - جريدة الحرة العربية، يمر بـ 6 دول بينها الجزائر، تونس... هذه المستجدات مشروع الفريق العابر للصحراء، 27 جويلية 2022، <http://www.alhurra.com/arabia-and-intematioual/2022>
- ⁸ - وزارة الشؤون الخارجية، مرجع سابق.
- ⁹ - Wagdy Sawahel; Arab nations launch Framework for 'future-proof' graduates ; MIDDLE EAST-NORTH AFRICA, University World News, Accessed on 27/2/2023 at <https://www.universityworldnews.com/fullsearch.php?mode=search&writer=Wagdy+Sawahel>
- ¹⁰ Information taken from the Institute for Security Studies (ISS) Africa at the following link <https://issafrica.org/au-african-union-ua-lunion-africaine/profile-african-centre-for-the-study-and-research-on-terrorism-acsr>
- ¹¹ ALGIERS DECLARATION; AFRICAN CONFERENCE OF DIRECTORS AND INSPECTORS GENERAL OF POLICE ON AFRIPOL
Algiers, 10-11 February 2014 ; at the following link <https://afripol.africa-union.org/about/algers-declaration>
- ¹² تم الاطلاع عليه من موقع رئاسة الجمهورية باللغة الفرنسية تم الاطلاع عليه على الرابط التالي: <https://www.forcesdz.com/viewtopic.php?p=2649&sid=3aebda33a05e82864410a5b9faae2121#p2649>
- ¹³ Update on the Progress made towards Silencing the Guns in Africa
Date | 17 December 2024 ;at the following link : <https://amaniafrica-et.org/update-on-the-progress-made-towards-silencing-the-guns-in-africa/>
- ¹⁴ Sehailia Samah; cybersecurity strategy: Defensive Techniques and Preventive Measures to Counter Cyber Threats Journal Of Al-NAQED For Political Studies Volume:09 / N°: 01, Algeria's, (2025), p 465-489.

المرافق العامة والتنمية

د. يُمن المطيع القلال

Enseignante à la faculté de droit de Sfax-Université de Sfax-Tunisie.

mnmtibaakallel@yahoo.fr

ملخص*:

المرافق العامة والتنمية رابط أساسي يبرز دور الدولة كفاعل رئيسي في مسار التنمية، حيث تمثل المرافق العامة أداة تحقيق الصالح العام عبر التخطيط والتنفيذ. ويُعرف المرفق العام بأنه نشاط تديره الإدارة مباشرة أو إشرافياً لتلبية حاجات المواطنين، ويعكس تطور المرافق العامة تطور وظائف الدولة وأبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. تلعب الدولة عبر التخطيط الاستراتيجي والمخططات التنموية دور القاطرة في ربط المرافق العامة بالتنمية، فيما يعتمد التنفيذ على الميزانية والحوكمة ومؤسسات مستقلة لضمان الفعالية. ومع ذلك، تواجه المرافق العامة قيوداً بسبب غياب الحوكمة، الثقل البيروقراطي، نقص الموارد المالية، وغياب المشاركة الفعلية للمستفيدين. ولتجاوز هذه الإشكالات، تفرض التنمية تأهيل المرافق العامة وإصلاح أساليب التسيير لضمان استدامة الخدمات وجودتها. كما أن العوامل الداخلية والخارجية تؤثر على قدرة المرافق العامة في تحقيق أهداف التنمية، مما يجعل إدارة الدولة وتنظيمها واستشرافها من الضروريات الأساسية لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : المرافق العامة، التنمية، الحوكمة، استدامة الخدمات، إصلاح الإدارة، المشاركة المجتمعية.

مقدمة :

"المرافق العامة والتنمية" رابطة تفرض التحليل وتستدعي التقييم بمفهوم التقويم.

في هذه الرابطة، احتلت الدولة ولازالت دور الأساسي بوصفها فاعل أصلي في مسار التنمية رغم اختلاف

الأدوار التي تَقَمِّصُها.

أما المرافق العامة بوصفها يد التنمية وأداتها فكانت محل تأثر ومصدر تأثير. فارتبط ظهور المرفق العام بالدولة وتطور مفهومه بتطور وظائف الدولة¹ التي يحتلّ فيها الدور التنموي الصدارة والتبعية أدى إلى ثراء التنمية من حيث أبعادها إلى تطور المرافق العامة من حيث طبيعتها وأصنافها².

ويُعرّف المرفق العام أو الخدمة العمومية بأنه "نشاط تتولاه الإدارة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بغية إشباع حاجة من حاجات الأفراد على أساس تحقيق المصلحة العامة"³. بناء على ذلك، يقوم تعريف المرفق العام على معيارين: المعيار العضوي الذي على أساسه يكون المرفق العام هيكل يطابق معنى الإدارة⁴. أما حسب المعيار الوظيفي أو المادّي، يكون المرفق العام النشاط الذي يهدف إلى خدمة الصالح العام باستعمال أساليب السلطة العامة والذي تتولاه الإدارة أو تتولّى الإشراف عليه⁵.

ورغم الدور الحاسم للمعيار الوظيفي في تحديد المرفق العام⁶، إلا أن القاضي، في إطار بحثه عن اختصاصه، يبدأ بالبحث عن الرابطة العضوية بين النشاط والذات العمومية ليمرّ لطبيعة النشاط ووسائله. والمُلفت للانتباه أن محكمة التعقيب في تونس، في إطار بحثها عن وجود شخص قانون عام، تولّت الرجوع إلى مخطّط التنمية الشامل، رغم فقدانها الطبيعة الملزمة، لتستنتج وجود ذات عمومية تتّبع في نشاطها التوجّهات المضبوطة في المخطّط التنموي. ويعكس هذا المنهج الرابطة العضوية التي يُقيّمها القاضي في تونس بين الذات العمومية والتنمية، من جهة وبين المرفق العام والتنمية، من جهة أخرى.

أما مفهوم التنمية، فهو مفهوم مُتشعّب. فمن حيث المجال هي الاقتصادي⁷، الاجتماعي، السياسي، العلمي، الثقافي، الاتّصالي، التكنولوجي، الطاقوي والبيئي. ومن حيث المدى الجغرافي هي المحلية⁸، الوطنية، الإقليمية والدولية. فالتنمية إطار un dispositif ومسار un processus وهو ما حوّل الدول، اليوم، من دول تصارع من أجل البقاء إلى دول تصارع من أجل نوعية البقاء.

ففي الدول الإفريقية عامة وأقطار المغرب العربي خاصة وتونس والجزائر على وجه الخصوص، تجسّد الدول التزامها بالرهان التنموي في دساتيرها. ففي الدستور التونسي، الديمقراطية في مفهومها الشامل لا تتحقّق إلا بعقد قرّان بين التنمية المستمرة، القائمة على التوزيع العادل للثروات، والديمقراطية في أبعادها الثلاث

الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية⁹. وفي الدستور الجزائري، "الشعب يختار لنفسه مؤسسات" من غاياتها "القضاء على التفاوت الجهوي في مجال التنمية"¹⁰.

الالتزام بالآداء، المُعلن في الدساتير، أنشأ في جانب الدول التزاما، في غالبه، بتحقيق نتيجة وليس مجرد بذل عناية. إلا أن، النمط التنموي المتبع أدى إلى تنامي أعباء الدولة في ظل تفاقم المصاعب الاقتصادية وهو ما سبّب في أزمة التنمية وأفرز اقتناعا بوجوب تراجع الدولة والاتّجاه نحو نموذج تغلب عليه الملامح الليبرالية وقائم على اقتصاد السوق.

إلا أن هذا الانحراف، لم يتلاءم مع هشاشة البنى التحتية لأغلب الدول النامية وهو ما يجعلها اليوم تشكو تبعات تضخّم دور الدولة في مرحلة البناء الأولى والعوائق الناجمة عن التقليل من هذا الدور، في مراحل لاحقة. ونمط التنمية "الدولوي"¹¹ ليس مؤشرا اقتصاديا، فحسب وإنما أحد أسس المشروعية. ولذلك فإن الانسحاب عن الفعل الاقتصادي "خلخل الأساس الاقتصادي والاجتماعي للشرعية"¹² مما خلق عجزا في المشروعية اضطر عديد الدول للتراجع عن دور "حارس الليل"¹³ للنشاط الاقتصادي واستعادة دور الدولة المُسديّة للخدمات عبر مختلف المرافق العامة بهدف تحقيق الرفاه الاجتماعي عبر إعادة هيكلة البنية الطبقية للمجتمع. ولكسب مشروعية الآداء وضمنا للبقاء¹⁴، الدولة اليوم رهينة المحبسين. فالأقطار المدعوّة تفاؤلا بـ "الأقطار السائرة في طريق النمو"، هي في "جهاد تنموي"¹⁵، عبر مرافقها العامة، للخروج من وطأة التخلف. إلا أن، مسار التنمية يرتئيه موروث وتحكمه مستجدّات. يتجسّد الموروث في تضخّم دور الدولة كمُحرّك للفعل التنموي خاصة في بعده الاقتصادي والتنموي وما استتبع هذه الدولنة من إشكالات. أما المستجدّات فهي وليدة التراجع المفروض على الدولة عن دورها كفاعل اقتصادي وما ينجر اليوم عن هذا الانسحاب من إشكالات.

إشكالات، تستوجب عدم الاقتصار في دراسة الدور التنموي للمرافق العامة على القانون والاقتصاد وإنما تفرض هذه الدراسة استجلاب السياسة، التخطيط، الإحصاء، علم الاجتماع، علم اجتماع التنمية، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، علم المالية العمومية، المحاسبة العمومية وغيرها.

تقاطع الاختصاصات هذا مأتاه عمومية اللفظ وخصوصية السبب وهو ما يجعل من الدور التنموي للمرافق العامة يطرح إشكالات عميقة ومتشابكة تتعلق بمفهوم التنمية، بالتنمية والتبعية، بوظيفة الدولة اليوم وصولاً إلى إشكالية استقلال القرار فيها.

لن نُحلَّ مختلف هذه الإشكالات بتوليد النصوص القانونية فحسب بل بتنوّع في التصرّوات وحصر للتحديات واستشراف للتغيّرات مع وجوب تحديد وتحديث الفاعلين في مسار التنمية الذي يتقاطع فيه السياسي مع الإداري مع رأس المال الوطني مع الطبقة العاملة والمنظومة النقابية المرتبطة بها ورأس المال الأجنبي والكل يدور في فلك التوازنات الداخلية، الإقليمية والدولية.

لهذا التشابك تأثير كبير على مفهوم التنمية في البلدان ذات القواسم المشتركة، الإفريقية بالخصوص، وذلك بربطه بإعادة هيكلة الخارطة الطبقيّة كميّار لتقدّم الدول.

في الأقطار المُتطلّعة للترفيّع من نسبة النمو، تحقيق التنمية يستوجب توفر "عقيدة دُولِيَّة" بأن التنمية ليست عملية تقنية صرفة تنحصر في النمط الاستراتيجي ونماذج التقنيات وطرق الاستثمار ولكن للعوامل البشرية والاجتماعية والثقافية والسياسية وزنها ومفعولها. كما أنه للتغيّرات الإقليمية والدولية أثر كبير في تشكيل طبيعة العلاقة وأبعادها مما يجعل الدور التنموي للمرافق العامة قد تعرقله تحديات وإكراهات داخلية وتُربكه ضغوطات خارجية وهو ما يفرض على الدولة تنمية مستدامة في حوكمة المرافق العامة تصورا وتفعيلا حتى لا تكون قاصرة عن تحقيق التنمية (II) وإنما تبقى قاطرة لها (I).

1 - المرافق العامة قاطرة للتنمية :

المرافق العامة هي مسالك مُصمّمة لتحقيق التنمية عبر التخطيط لها ولا يكون الاستشراف مُحققا لغاياته إلا متى يتمّ تفعيله ليكون الرباط بين المرافق العامة والتنمية رباطا محتوما وفق استراتيجية التصرّور (أ) ومحسوما وفق استراتيجية التنفيذ (ب).

أ- المرافق العامة والتنمية: استراتيجية التصوّر

يُشكّل التخطيط الإطار الفكري لمسار التنمية فهو عقل التنمية الكاشف عن الخيارات الاقتصادية والاجتماعية وعن التصوّر التنموي في مختلف مراحل الدولة. ففي تونس، رافقت المخطّطات عديد الشعارات: بناء "الدولة الحديثة"، بناء "تونس الغد"¹⁶، "معا لرفع التحديات"¹⁷، "الشعب يريد". ويعتبر المخطّط التنموي أول مظاهر الاقتران بين الدولة عبر مختلف مرافقها العامة والتنمية¹⁸.

الاقتناع بمنهج التخطيط، دفع بعديد الدول، تونس والجزائر نموذجا، إلى تبنيّ التخطيط للخروج من التخلف الاقتصادي والاجتماعي وبناء دولة الاستقلال. فالتخطيط "بالنسبة لنا، (يقول الزعيم الحبيب بورقيبة) هو نوع من الضوء كان من الضروري أن نُسلّطه على طريقنا لقياس المسافة التي علينا قطعها ولاكتشاف صعوبات الطريق وتحديد السرعة التي يجب أن نتقدّم بها"¹⁹.

وقد دفع الحرص على الممارسة التخطيطية بالسلطة السياسية استحداث وزارة مُكلّفة بالتخطيط لإعداد الخطط التنموية على المستوى الوطني والجهوي والقطاعي وهو ما أنتج تطوّر الممارسة التخطيطية كإطار عام لمسار التنمية الاقتصادية على المستوى المؤسّساتي، من جهة وعلى مستوى البرمجة، من جهة أخرى.

ومنذ العشرية الأولى 1962-1971²⁰ إلى اليوم، وقع، في تونس، إتباع أربعة عشر مخطّطا²¹ تشترك في رسم الآفاق التنموية للدولة على أربع أولويات أساسية وهي: الإصلاحات الهيكلية، التحديث والارتقاء بالإنسان، تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتنمية الذاتية وذلك عبر دمج البعد الاقتصادي مع البعد الاجتماعي لتحقيق الرفاه الاجتماعي وذلك عبر إتباع جملة من المبادئ والقيم الإنسانية مثل التقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وبناء قدرات رأس المال البشري وإعادة تشكيل أنماط التفكير والتوازن بين الجهات.

إلا أن، التخطيط ليس بوثيقة تقنية بحتة فهو نص مشحون باعتبارات حاكمة في السلطة السياسية. ولذلك ففي عديد الدول خاصة في شمال إفريقيا، تأثرت الممارسة التخطيطية لجيل الاستقلال بالتوجّهات الاشتراكية للحركة العمالية²² والانهار بالتجربة السوفياتية التي تمكّنت عبر الخطط التنموية من التحوّل إلى قوة صناعية عظيمة²³.

وتدعم هذا الخيار بما تركه القطاع الخاص لدول الاستعمار من موروث سيء مما وجه الإرادة السياسية إلى تضخيم حضور الدولة بخوض معركة إنماء الاقتصاد الوطني باسترجاع مقومات البنية التحتية والتحكم فيها إدارة ورقابة وشكل التخطيط الأداة لـ "توطين" الاقتصاد عبر مختلف المرافق العامة وذلك بإنشاء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإرساء البنى الأساسية والتجهيزات الجماعية عبر مختلف الوزارات: التعليم، الصحة، النقل، الفلاحة، الشغل والإسكان، السياحة والتمهنة العمرانية، الثقافة، الشباب والرياضة، الأشغال العمومية،... إلا أنه بانتشار الاقتناع بضرورة التراجع عن الاقتصاد الموجه وبناء اقتصاد يخضع لقواعد النجاعة والمردودية قائم على قانون السوق²⁴، تم تغيير منوال التنمية²⁵ عبر انتقال الدولة من "مالك ومُساهم ومُنْتج" إلى "مخطّط ومحرك ومنظم ومُراقب" لسياسة الانفتاح على اقتصاد السوق²⁶ وبرمجة تشريعات اقتصادية تهدف إلى تحرير الاقتصاد بالاعتماد على القطاع الخاص للمساهمة في المجهود التنموي وإعطاء الأولوية لتدعيم الصناعات التصديرية وتحديث مختلف القطاعات الحيوية لتعديل الميزان التجاري وتحقيق منوالا تنمويا يقوم على التوزيع العادل للدخل والقضاء على الفوارق بين مختلف الفئات الاجتماعية وتحقيق التوازن بين الجهات²⁷.

فتونس، اليوم، بصدد تنفيذ المخطط الرابع عشر 2023-2025 وبصدد إعداد مشروع التخطيط 2026-2030²⁸ الذي يركز بالخصوص على الأهداف النوعية مع الحرص على تناغمها مع أهداف التنمية المستدامة وفي إطار ما تملّيه قوانين المالية من واجب المحافظة على التوازنات المالية والتخفيض من عجز ميزانية الدولة والتقليص من اللجوء إلى التداين ومزيد التعويل على الذات وذلك عبر التقليص أكثر ما يمكن من الاعتماد على الموارد الخارجية من خلال بلوغ مستوى مديونية معقول لا يسمح بالتدخل الخارجي وذلك بصفة تدريجية.

وفي إطار اتباع مقاربة تراعي التقسيم الترابي الجديد للبلاد والانفتاح القائم عليه، وقع الإعلان، لأول مرة في تونس، على وضع مخطط تنموي لكل إقليم يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التنموية مع التركيز على ثلاث محاور أساسية للتنمية: الانتقال الطاق، البنية التحتية، مناخ الأعمال ومجابهة التغيرات المناخية. وبحثا عن النجاعة، وجب أن تكون مختلف هذه الوجهات في تناسق مع القطاعات الاستراتيجية لكل وزارة.

إلا أنه، بتراكم الأزمات التي شهدتها العالم منذ أزمة الطاقة والغذاء والأزمة المالية والاقتصادية، فقدت المنظمات النقدية الدولية الثقة في التخطيط معتبرة إياه طريقة غير قادرة على مواكبة التطورات الدولية في كل المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية والتكنولوجية وما لها من انعكاسات جذرية على قدرة البلدان على التحكم في إدارة شؤونها وتحقيق ما رسمته من استراتيجيات تنموية.

إلا أن، تونس على غرار عديد الدول، خيّرت الاستمرار في سياسة التخطيط ولكن مع تغيير المنهج من تخطيط سلطوي إلى التخطيط الدلالي وهو ما يجسّم الانتقال من التخطيط إلى الاستشراف وذلك عبر تطويع عملية التخطيط بمزيد إحكام تأليف التحاليل والدراسات والاستراتيجيات، على المدى المتوسط والبعيد، التي تنبني عليها المخططات التنموية²⁹. وللغرض، تم إحداث المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية لضمان التنظيم والاسترسال والتأليف والمتابعة للعمل الاستشرافي والتحليل الاستراتيجي.

وتطرح الممارسة التخطيطية إشكالا يتعلق بالتباين في توجهات الدولة وذلك بمواصلة هيمنتها على المرافق العامة من جهة والعمل على تحرير الاقتصاد وإعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وتكريس آليات السوق، من جهة أخرى. إلى جانب اتباع خطة استشرافية في ظل تحديات داخلية متنوعة وظروف عالمية متغيرة يصعب في الغالب التنبؤ بها.

لحد من جمود التخطيط والتقليص من وطأة المستجدات غير المتوقعة، تطوّرت الممارسة التخطيطية لتجعل من المخططات التنموية برامج للانخراط وذلك بالاعتماد على البعد التشاركي القائم على الاستشارة والتفكير الجماعي والمنهج العلمي الذي يرافق كل مراحل الإعداد على المستوى الوطني وعلى مستوى الجهات والأقاليم.

كما يتم إعداد المخططات لبعدها الاستشرافي عبر تشريك الفاعلين الاجتماعيين من هياكل التمثيل والكفاءات الوطنية ومن خلال استشارة لجان خصوصية ذات بعد قطاعي على مستوى كل وزارة وأخرى ذات بعد أفقي ومن خلال إنجاز دراسات استراتيجية تتعلق بأفاقٍ عشرية وقد تعزّز هذا التمشي في تونس بوجود استشارة المجلس الأعلى للتنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي³⁰ والمجلس الأعلى للتربية والتعليم، المزمع إحداثه، ليتولّى "إبداء الرأي في الخطط الوطنية الكبرى في مجال التربية والتعليم والبحث العلمي والتكوين المهني وآفاق التشغيل"³¹.

كما تعزّز ببعث عديد المؤسسات غير الإدارية تختص في جوانب تقنية وهو ما يدعم الإعداد الفني للمخطّط باعتماد مناهج ومعايير علمية لضبط منوال التنمية والحرص على توفير استشراف مبني على معلومات ومعطيات مدقّقة ومُحيّنة تدخل في إطار منظومة تحسين المعلومة خاصة من خلال إحداث المعهد الوطني للإحصاء واعتماد نظام الحسابات القومية وإنجاز عمليّات المسح والتعداد الدورية على غرار التعداد العام للسكان والسكنى والمسح الوطني حول استهلاك الأسر. كما أمكن تحقيق نقلة نوعية على مستوى توفير المعلومة الحينية القريبة من واقعها وذلك بفضل إرساء عدد من المراصد لمتابعة وتقييم بعض المجالات الهامة على غرار التشغيل والظرف الاقتصادي والمشاريع العمومية والفلاحة والقدرة التنافسية والشباب.

وتندرج المخططات في إطار نظرة استشرافية متوسطة أو طويلة المدى مما يستوجب القيام بدراسات استراتيجية. وقد تعزز هذا التمشي بإحداث مجموعة من الهياكل تتناغم لتوفير المناخ الملائم لتحقيق التنمية باستشراف التحولات في شتى المجالات على غرار الطاقة والموارد المائية والسكان والبيئة والتعليم والصحة.

وقد تم إحداث المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية في 25 أكتوبر 1993 وذلك قصد التخصص في البحث والدراسة والتحليل واستشراف آفاق المستقبل القريب والبعيد حول كل المسائل ذات العلاقة بالأحداث والتطورات الظرفية والظواهر المختلفة على الصعيدين الوطني والعالمي والتي يمكن أن تكون لها صلة بمسار التنمية للمجتمع التونسي في كل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف تفسير هذه المسائل وتوضيحها أو استباق تطوراتها عبر صياغة التصورات والفرضيات المختلفة لذلك.

كما أطلق المعهد التونسي للعمل الشامل منصّة رقميّة لتوفير بيانات وأرقام تدعم العمل المنظم. إذ أنه أكثر من مليون و600 ألف تونسي يعملون في القطاع غير المنظم وذلك وفقا لإحصائيات المعهد الوطني للإحصاء سنة 2019 وهو ما يجعل 36% من اليد العاملة المشغلة في تونس تتنزل في إطار العمل غير المنظم.

ويعتبر المعهد الوطني للإحصاء³² الهيكل التنفيذي المركزي في إطار المنظومة الوطنية للإحصاء التي تم سنّها بمقتضى القانون عدد 32 لسنة 1999 المؤرخ في 13 أفريل 1999. يتولّى المعهد خاصة تزويد الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات ووسائل الإعلام والباحثين وسائر المواطنين بالمعلومات الإحصائية المتعلقة

بمختلف المجالات، تنظيم التوثيق الإحصائي الوطني المتعلق بالنشاط التنموي وذلك بتجميع المعطيات المنتجة من قبل مختلف مكونات المنظومة الوطنية للإحصاء

ويختص المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية في متابعة وتحليل واستشراف القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي والعناصر المحددة لها على مستوى المنتج وعلى المستويات الكلية والقطاعية والجهوية والقيام ببحوث حول تنافسية المؤسسة ومحيط الأعمال. القيام بإنجاز دراسات اقتصادية واجتماعية تتعلق خاصة بآفاق التنمية والمسائل التنموية المدرجة في مخططات التنمية وبانعكاسات السياسات والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية على تحقيق الأهداف التنموية وخاصة منها الدراسات حول اقتصاد المعرفة والاندماج والسياسات المالية والتحويلات الاجتماعية والموارد البشرية، إرساء وتطوير نظام المعلومات وتعصير وسائل العمل وتوفير المستلزمات التقنية والبرمجية لتحليل وإنتاج البيانات بالمستوى الذي يواكب التوسيع والتنوع في أنشطة الدراسات المرتبطة بتوفر المعلومات وسهولة الوصول إليها وحفظها واستغلالها، إعداد التقنيات والمؤشرات وبنوك المعلومات وتطوير النماذج اللازمة لإنجاز الدراسات، إنجاز دراسات اقتصادية واجتماعية لفائدة الهياكل العمومية والخاصة وفقا للتشريعات والتراتب الجاري بها العمل، تنمية علاقات عمل وتبادل وتعاقد مع مراكز البحوث والدراسات المماثلة والمؤسسات المختصة الوطنية والأجنبية.

الحصيلة، أن عدم التخلي عن التخطيط لم يمنع العمل على الحد من جموده والسهل على جودة التصوّر الذي يرسمه، ضمانا لنجاعة التنفيذ كشرط لتحقيق التنمية.

ب- المرافق العامة والتنمية: استراتيجية التنفيذ

استراتيجية التنفيذ هي عبارة عن تنزيل الفكر التنموي إلى الفعل التنموي للدولة. وبما أن المال قوام الأعمال يكون المال مُحرك الإنتاج ومدار التنمية والحاكم فيها.

بالرغم من الطبيعة التوجيهية للمخطط وافتقاره للطابع الإلزامي، فإن اقتناع الدول بدور التخطيط كخارطة شاملة للتنمية والحرص على تنفيذ ما يتضمنه المخطط من برامج وأهداف دفع بالدول إلى دسترة آلية التخطيط. فقد كرّست دساتير الجمهورية الثلاث في تونس على وجوب المصادقة على مخططات التنمية بقانون³³.

وفي تونس، تستوجب المشاريع المتعلقة بميزانية الدولة ومخططات التنمية الجهوية والإقليمية والوطنية بمصادقة مضاعفة من قبل مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم بوصفه الغرفة البرلمانية الثانية التي وُجدت لضمان التوازن بين الجهات والأقاليم.

ولا ينحصر مجال تدخل الغرفة الثانية على المصادقة وإنما أسند لها الدستور "صلاحيات الرقابة والمساءلة في مختلف المسائل المتعلقة بتنفيذ الميزانية ومخططات التنمية"³⁴.

وتأثير مشروعية الأداء على السلطة بقاءً أو إنهاءً يُبرّر التكريس الدستوري لآليات رقابية متبادلة على الحكومة وعلى السلطة التشريعية تصل إلى حل البرلمان وإسقاط الحكومة إذا ما ثبت مخالفتها السياسة العامة للدولة والاختيارات الأساسية المنصوص عليها بالدستور. كما أن الحكومة أو أحد أعضائها خاضعين لإمكانية المساءلة من قبل النواب عبر تقديم أسئلة كتابية أو شفاهية أو عبر استجواب عام يفتح الحوار داخل البرلمان حول السياسة التي تم إتباعها والنتائج التي وقع تحقيقها أو يجري العمل من أجل الوصول إليها³⁵.

وتكون أولى عمليات التنزيل في ميزانية الدولة التي يقع إعدادها على ضوء الأهداف المرسومة في مخطط التنمية. إذ أنه بالنسبة لكل سنة، ينص قانون المالية على جملة تكاليف الدولة ومواردها ويأذن بها وذلك في نطاق أهداف مخططات التنمية وحسب التوازن الاقتصادي والمالي الذي يضبطه الميزان التجاري³⁶. وأهمية التصورات الواردة في التخطيط تتجسّد في هندسة ميزانية الدولة وتبويبها³⁷. إذ أنه بالنسبة لتونس، تؤثّر نفقات التنمية الجزء الأول من نفقات العنوان الثاني. وتوزع نفقات التنمية على أربع أقسام³⁸ الاستثمارات المباشرة، التمويل العمومي، نفقات التنمية الطارئة ونفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية المؤظفة.

وتتعلّق الميزانية بكل الخدمات الأساسية التي يرجع للدولة تحقيقها. وتعلن أغلب الدساتير الرهان التنموي منذ توطئتها كما تتركّس الخدمات الموكولة للدولة. وتعتبر هذه الخدمات الأساسية المكفولة دستورياً حقوقاً لمواطني الدولة أو قاطنهم، من جهة والتزامات، غير متجانسة، محمولة على الدولة، من جهة أخرى، تُحقّقها عبر مختلف المرافق العامة.

فالاقتران بين المرافق العامة والتنمية تجسّد من أوائل الستينيات وذلك بتوجيه الدولة لكل هياكلها نحو تحقيق الخدمات العمومية عبر مختلف المرافق العامة.

فالدولة بالدستور هي كافلة، راعية، ضامنة وهي التي تمنع وتحتكر وتتكفل وتتخذ وتضع وتحمي وتبرئ وتسعى وتعمل وتضمن وتوفّر وتدعم وتشجّع وتجّدّد وترشّد وتحصر وتلتزم. هذا ليس استعراضا لقاموس لغة عربية يتعلّق بأفعال في صيغة المضارع وإنما هي قائمة الطلبات الدستورية الموجب أداؤها من قبل الدولة. وإزاء هذا التوارد، يمكن ضمّ الطلبات في فكرتين تتشكّل حولهما الرابطة بين المرفق العام والتنمية. فالدولة، مطالبة، من جهة، مع الفارق فقط في المصطلحات، بتهيئة العيش الكريم³⁹، الرفاه الاجتماعي، السعادة للمواطنين، والعمل، من جهة أخرى، على التوزيع، بين المواطنين في كل الجهات، عائدات ثروات الوطن التي هي ملك للشعب على أساس العدل والإنصاف⁴⁰.

عملية الضمّ هذه تدور حولها كل المرافق العامة وهو ما من شأنه أن يُجذّر تدخّل الدولة ويفتح مداه إلى سقف غير متناهي ليجعل الدولة راعية للمواطن وليدا (داخل الإطار القانوني أو خارجه⁴¹)، شابا (باختلاف الجنس / في صحة جيدة أو من ذوي الاحتياجات الخصوصية⁴²)، كهلا (عاملا أو عاطلا)، شيخا (بسند أو دون سند⁴³). وتشمل هذه الرعاية أوقات العمل والفراغ وتُغطّي الريف والعاصمة.

ولا تتوقف المرافق عند توفير الخدمة وإنما تتعداها لتحقيق جودة الخدمة وهو ما يحيل لفكرة التنمية. فإلى جانب السكن والنقل والماء، تلتزم الدولة بضمان جودة الخدمات الصحية⁴⁴، الحق في الماء الصالح للشرب لكل مواطن⁴⁵، جودة التربية والتعليم والتكوين⁴⁶، تشجيع الابتكار وتطوير البحث العلمي⁴⁷، ضمان العمل⁴⁸ في ظروف لائقة وبأجر عادل⁴⁹ على أساس الكفاءة والإنصاف⁵⁰ مع الحرص على دعم التشغيل عبر التحفيز لبعث المشاريع التنموية وتنمية القدرات للإسهام بصفة فاعلة في التنمية الشاملة للبلاد⁵¹ وعبر توفير كل الوسائل القانونية والمادية لدعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومشاريع التنمية المستدامة ومشاريع إدماج كل أطراف المجتمع المستضعفة فعليا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

والى جانب ترسانة الخدمات هذه، للترفيه نصيب. ففي إطار نشاطها المرفقي، تدعّم الدولة الأنشطة الرياضية والترفيهية عبر إنجاز التجهيزات الاجتماعية والرياضية والثقافية والسياحية والبيئية وكل هذا سواء على المستوى الوطني أو المحلي لتحقيق تنمية مستدامة في بيئة سليمة. فبإقرار أن "الحق في الثقافة مضمون" وعليه تضمن الدولة "حرية الإبداع" و"تشجّع (...) الإبداع الثقافي وتدعّم الثقافة الوطنية في تأصلها وتنوعها وتجدها"⁵². كما "تدعّم الدولة الرياضة"⁵³ وطالبها الدستور ب"السعي إلى توفير الإمكانيات اللازمة لممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية"⁵⁴.

ولمختلف المرافق العامة، وطنية أو محلية، طرق تسيير تضمنها ومبادئ تحكمها في استقرارها وفي تطورها⁵⁵. إذ تخضع لمبدأ الاستمرارية والمساواة والتأقلم والحياد كما تخضع لقواعد الشفافية وما تفترضه من حق النفاذ إلى المعلومة، ولقاعدة النزاهة وما تستوجبه من عدم إنحراف المرفق العام عن المصلحة العامة المؤسّسة له ولقاعدة النجاعة التي تفترض تقريب الخدمة المرفقية من المنتفع بها والتسريع بأدائها والتبسيط من الإجراءات الإدارية المتبعة بما يخفف من تكلفة أدائها وكل ذلك في إطار قاعدة المساءلة التي هي شرط لاحترام ضوابط المرفق العام. إلا أنه، لئن تتحد المرافق العامة من حيث المبادئ الحاكمة فيها، فإنها تختلف من حيث طرق تسييرها فيقع التمييز بين التسيير المباشر، أو عبر المؤسسات والمنشآت العمومية أو عبر التأهيل الأحادي أو التعاقدية. ويعتبر بعث مؤسسات عمومية أو منشآت عمومية وسيلة لتعويض غياب المبادرة الخاصة سواء لعزوف أو لعجز منها للقيام بأنشطة إقتصادية. ويجسّم إنشاء المنشآت العامة ثنائية دور الدولة كشريك للقطاع الخاص في المجال الاقتصادي من جهة، وكسلطة عامة تسهر على استمرارية المرافق العامة من جهة أخرى. هذه الثنائية هي التي تبرر ثراء المنشآت العامة من حيث أصنافها لتشمل في نشاطها الصناعي والتجاري جانبا من المؤسسات العمومية غير الإدارية والشركات. ويكون تسيير النشاط الاقتصادي خاضع مبدئيا للنظام القانوني المطبق على الخواص وذلك لتيسير تحقيق أهدافها بواسطة هيكلها كمجلس الإدارة.

إلا أن الخيار الليبرالي الذي انتهجته الدولة مع ما شهدته المنشآت العمومية من صعوبات مالية أدى إلى تراجع ملحوظ في تسيير المرافق العامة الاقتصادية وفي المقابل، تنامي فيه اللجوء إلى أساليب التأهيل التعاقدية

لأشخاص القانون الخاص في إطار عقود تفويض مرفق عام، الصفقات العمومية، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. واعتبر الأسلوب التعاقدي من أساليب التصرف في المرافق العامة الذي تساهم في التخفيف على الدولة بتوسيع الموارد المالية في إنجاز البرامج التنموية وتحقيق اقتصاد مُستدام نظرا لما يوفره من مجالات متنوعة لتبادل الخبرات والتوصل لمعايير أفضل في اختيار المشاريع وتحقيق الجودة.

II- المرافق العامة قاصرة عن التنمية

تُمكن معاينة العلاقة بين المرافق العامة والتنمية القصور عن تحقيق هدفها. فغياب الحوكمة (أ) جعل المرافق العامة في حاجة للتنمية وهو ما يفرض ضرورة التأهيل (ب).

أ- غياب الحوكمة

تعني التنمية " التقدم نحو أهداف عامة معينة محدّدة بوضوح، أهداف مُشتقة من واقع الدول المتقدمة"⁵⁶. إلا أن، الإتجاه نحو هذه الدول يفرض على الدول تجاوز الأنساق التقليدية باختلافها، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية مُقابل العمل على تحقيق إنماء للموارد الذاتية.

ومن هنا تكمن أهمية حوكمة المرافق العامة لتمكّن من تحقيق التنمية. وتفرض الحوكمة تطور المرافق العامة من حيث أساليبها والأنظمة القانونية الحاكمة لأعوانها ولطرق تسييرها دونها لا يمكن للمرافق العامة أن تكون قاطرة للتنمية.

فالتفكير في التنمية يجب أن يتبلور في تصوّر يقوم على الاستغلال الأمثل أو الرشيد للموارد في نسق سياسي واجتماعي واقتصادي دون إهمال للبعد التاريخي لأنه ما يُعتبر إنفاقا رشيدا في الدول الرأسمالية، لا يكون كذلك في الدول الاشتراكية وأحيانا الاختلاف يتسلّل داخل نفس النموذج. إذ يُعدّ رشيدا، إستغلال المال العام لإحداث صناعة ثقيلة في الإتحاد السوفياتي في الوقت الذي لا يُشكّل فيه ذات الإستعمال للمال العام رشيدا في الدول الاشتراكية الأوروبية⁵⁷. ولذلك لا يجب أن يغفل التقنيين عن التنوّعات وهو ما يُنتج أن العالم المعاصر لا يشهد تنمية واحدة ولكنه يشهد ضروبا من التنمية تختلف من حيث تصوّراتها للتقدم ومن حيث وسائل تحقيقه.

بناءً على ذلك، فإن اختزال التنمية في نمذجة صورية وغياب استراتيجية تنموية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الدولة، يجعل من التصوّرات التنموية وعود لإشغال الناس والانحراف بأدوات الشرعية لتحقيق مشروعية هشة أساسها وعود لا تتحقّق.

إلا أنه لن يُمكن التحوّل من التنمية "المُتَّجَهَة إلى الخارج" إلى "التنمية" المُتَّجَهَة إلى الداخل" من التقليل من التبعية للدول المتقدمة، إلا أنه "سيضع أقدار ومصائر الدول (...) في أيدي زعمائها"⁵⁸. كما أن تحقيق التنمية سيختلف باختلاف السياسات العامة ومدى وجود مناخ ديمقراطي من عدمه وهو ما يجعل مسؤولية التنمية تميل في اتجاه الدولة مما يُعمّق الاعتقاد بأن تحقيق التنمية يُعتبر رهانا وطنيا يُوحّد المصالح الوطنية في مختلف المجالات العلمية، التكنولوجية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية وهو ما يستوجب سياسة قومية مستقلة.

فالتنمية عرضة لمؤثرات داخلية لا تقل أهمية عن المؤثرات الخارجية. والبحث عن تغيير ترسانة النصوص دون العمل على نشر ثقافة التنمية واستبطنها من قبل واضح النص ومن قبل المعنيين بها يُفقد الممارسة نجاعتها. فأغلب الدول تضع في مخططات التنمية وصفا جاهزة تقوم على تسريع النمو الاقتصادي في جميع القطاعات، تحرير المبادرة الفردية لتمكين مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار، توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية القادرة على خلق مواطن الشغل والعملية الصعبة، تشجيع الادخار الداخلي والتحكّم في التداين الخارجي، العمل على ترفيع معدل النمو السنوي للدخل الفردي⁵⁹.

إلا أن مجموع الوسائل المُعلن عليها في مخططات التنمية تبقى في عديد الحالات مجرد إعلان نوايا لا تمت للواقع بصلة نظرا للانفصام بين المنشود والموجود لقصور الدولة على حوكمة مرافقها العامة وما ينجم عنه من قصور عن تحقيق التنمية لأسباب يُقرن فيها السياسي مع الاجتماعي والاقتصادي.

فإحداث منشآت عمومية كاسلوب من أساليب تسيير المرفق العام يرتبط بإرادة الدولة في تسيير التصرف في المرفق العام وإخضاعه، مبدئيا، لنظام القانون الخاص. إلا أن، بعض المنشآت العمومية في قطاع الطيران أو الصحة، أحدثت لتكون مجالس الإدارة فيها مستقلة عن ميزانية الدولة لتتمكن من تسيير المرافق العامة التي تسهر عليها، إلا أنها، في الواقع لا تمتلك الحرية في ضبط التسعيرة. ويتجذّر الإشكال كلما يقع تغيير طريقة تسيير المرفق

العام دون أن يرافقه تغيير للنظام الحاكم للمرفق. فإحداث المؤسسات العمومية للصحة مثلا لم يُرافقه تغيير النظام الأساسي للأعوان.

تتأكد هذه المفارقة كذلك على مستوى بعض أعوان المنشآت العمومية الذين يتم إلحاقهم، عنوة، بموجب تشريعات خاصة بالنظام الأساسي للوظيفة العمومية وذلك بحثا عن "المزايا" التي توفرها وإغفالا للمعوقات الذي ينتجه اليوم نظام الوظيفة العمومية من غياب للتحفيز ومن مساوئتيه خانقة ومن تأثير ارتفاع نسبة التأجير على ميزانية الدولة.

كما أنه في أغلب الدول النامية، لم يُرافق تغيير طريقة تسيير المرفق العام تحرّرا من الدعم أو المجانية. وعجز عديد الدول على عقلنة الدعم والمجانية تسبّب في إعاقة المرافق العامة عن تحقيق التنمية بسبب الإشكالات المالية التي تصل إلى حد الإفلاس. وتعتبر المجانية سببا لاهتراء البنى التحتية لأغلب المرافق العمومية من مدارس، مستشفيات ونقل عمومي. كما أنه للمجانية تداعيات خطيرة على علاقة المرفق العام بمستعمليه. فعدم مشاركة مستعمل المرفق العام في تمويله من شأنه أن يحول دون غرس تصوّر جديد للمرفق العام يُخرجه من رزق البيليك ويُلحقه برزق الـ public.

إذ أنه، من المفروض أن يكون المعلوم، من حيث المفهوم، مُتقاربا مع السعر. فرغم نبل الهدف، فإن المجانية تجعل الاختلاف كبير بين معلوم الخدمة العمومية وتكلفتها سواء في مرفق النقل أو المرفق الصحي التي تشكو غياب حوكمة رشيدة.

وفي مرفق التعليم، الفرق في ذات الاختصاص وداخل نفس المنطقة بين التعليم العام والخاص دليل على وجوب إعادة النظر في: معلوم الترسيم، معلوم الإقامة، غياب التحفيز، فرض دفع معاليم على الرسوب وتخفيض معاليم الترسيم كلما وقع التقدم في الدراسة⁶⁰.

ويعتبر ثقل حجم الوظيفة العمومية من معوقات التنمية. ففي أغلب الدول النامية، اليوم، يغلب على نظام الوظيفة العمومية الفكر البونابارتي "حارب وأنا أتولى كل شيء" وفعلا الدولة فرضت على نفسها أن تتولى كل شيء

لأسباب تغلب عليها الحسابات السياسية لتجعل عديد مرافق القرن 21، في الدول السائرة نحو النمو، تتعثر في مسارها التنموي.

ثقل حمولة التأجير يجعلها لا تنزل عن 40 % من إجمالي ميزانية الدول النامية وهو ما دفع بصندوق النقد الدولي لفرض تخفيض كتلة الأجور والعودة بها إلى مستوى لا يتجاوز 14 % من الناتج الداخلي.

يكشف وعي الدول بوجوب التجديد على مستوى تصوّر المرافق العامة عجز المنظومة الموجودة عن تحقيق التنمية⁶¹. ويعكس الدور التعديلي الذي التزمت به عديد الدول في مجالات حيوية مثل السوق المالية، المجال البنكي، التأمين، الرياضة، الاتصال، المنافسة، التنمية المستدامة إرادة الدولة في تغيير تصوّرها للمرافق العامة عبر إحداث هيئات إدارية مستقلة. ويبدو أن وسمها بالمستقلة يكشف سعي السلطة التصريح باستقلالها لإبعادها عن الإدارة التقليدية الموصومة في عديد المجالات بشبهة المحسوبية والفساد الذي اعتبره ابن خلدون باب من أبواب "الغلبة على الأوطان" والفساد مهلكة للبشر ومفسدة للعمران. وهو ما يجعل الهيئات الإدارية المستقلة، البديل القائم على معايير تستجيب لمقتضيات دولة القانون كمبدأ الانتخاب، الشفافية والنزاهة⁶² وهو ما من شأنه تدعيم المقبولية كمقوم من مقومات النجاعة في تحقيق التنمية.

كما تجسّد البحث عن التجديد في إحداث فئات جديدة وهي تحديدًا المجالس المحلية ومجالس الأقاليم والغاية هي تحقيق التنمية عبر توفير خدمات القرب أو بدفع نسق التنمية بما يضمن توزيع عادل للثروات والتقليص من حدّة التفاوت الجهوي.

إلا أن تجديد التنظيم اللامركزي الترابي لا يخلو من تحديات⁶³. فالإقليم مثلا، يقوم على الجمع صلب تقسيم ترابي واحد بين عدة جهات متفاوتة الخصائص، سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى السوسيولوجي، وهو ما قد ينحرف به من أسلوب لتوزيع الثروة إلى أسلوب لتوزيع الفقر وعوض دفع مسار التنمية يدفع مسار الفقر خاصة إزاء جماعات محلية خاوية الخزائن ولا تمتلك استقلالية قرارها خاصة في الجانب المالي. فالمالية العمومية للجماعات المحلية لا تتجاوز في بعض البلدان النامية 4 % من المالية العمومية للدولة في الوقت الذي تبلغ فيه في فرنسا 20 % وفي ألمانيا 50 %.

ب- ضرورة التأهيل

قصور المرافق العامة عن تحقيق التنمية في الدول النامية جعلت مختلف الخطابات والتصورات والبرامج والنصوص ذات المحتوى التنموي لا تعدو أن تكون إلا أوعية تستشرف "انتقالا أو تحولا من وضع لا نعرف عنه الكثير إلى وضع لن يتحقق له وجود في المستقبل"⁶⁴.

فمنذ الستينيات، تاريخ إطلاق الأمم المتحدة "حِقْبَة التنمية" كتوجّه دولي لمواجهة التخلف، لم تتمكّن عديد الدول من تجاوز محدودية الموارد وعجز الميزان التجاري وانخفاض قيمة العملة المحلية ونزول معدل النمو السنوي للدخل القومي بالنسبة للفرد الواحد وانخفاض معدل نمو الإنتاج القومي الإجمالي وهو ما رَفَع من نسق الاقتراض وما انجر عن ذلك من انحراف بمسار التنمية إلى تبعية لنظام دولي يحكم سوق التجارة العالمية ويخضع الدول لإملاءات الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي⁶⁵.

فلإشكال المرافق العامة والتنمية مُوجّهات عامة لا يمكن التغافل عنها وهو ما يستدعي أخذها بعين الاعتبار من قبل الدول النامية في مسار تأهيل المرافق العامة حتى تسترجع دورها كقاطرة للتنمية.

وتستوجب ضرورة تأهيل المرافق العامة مراجعة تدابيرها وإصلاح طرق التصرف فيها وصيانة وسائلها وذلك لتمكينها من مواجهة التحديات وتجاوز الاكراهات الواقعية.

ويفرض التأهيل عدم إعاقة "التنمية المتجهة إلى الداخل" عبر تجهيل الواقع باختزال عملية التنمية في نمذجة صورية للتنمية وللمخططات المتعلقة بها⁶⁶.

فالقبولية الجبرية لم تؤد إلى تحول مراكز صنع القرار من الدول المتقدمة إلى الدول النامية على نحو ما تصورت أغلب الكتابات التي تناولت تنمية العالم الثالث بل أن النتيجة عمقت من خضوع البرامج الوطنية لضغوطات خارجية واستنزاف الفائض الاقتصادي⁶⁷.

فجدلية التنمية والتخلف انحرفت بمسار التنمية من مسار وطني سيادي إلى تبعية التنمية لنظام دولي أنتجت عدم تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحقيق عجز الميزان التجاري وانخفاض قيمة العملة المحلية أدخل عديد الدول في علاقة تبعية في سوق التجارة العالمية أنزل معدل النمو السنوي للدخل القومي بالنسبة للفرد

الواحد وانخفاض معدل نمو الإنتاج القومي الإجمالي. كما أن قطاع الزراعة تقهقر امام برامج التصنيع وهو ما أنتج "مجتمعات استهلاكية جماهيرية"، تقتض لتسدّد ما اقترضته. في هذه الوضعيّة، العملية قد تبدو عملية اقتصادية محدودة النطاق، إلا أنه لنا أن نتوقع الضغوطات السياسية وما تستتبعه من تأثير الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فبالرغم من التطلع نحو "التقدم العالمي" عبر "الواقعية الاقتصادية" لرفع معدّلات النمو فهي تتّجه على الدوام لممارسة تأثيرات بقطع النظر عن المشكلات النوعية التي تجابهها الدول المُقترضة مثل المطالبة بتوفير الاستقرار وعلى الأخص في المجال الاقتصادي، رفع معدّلات الاستهلاك، تشجيع القطاع الخاص، الحد من أعباء القطاع العام ...

إلا أن المعايير التي تبنتها الهيئات الدولية لتحقيق النمو الاقتصادي، لم تحقق أهدافها فالقطاع الخاص لا يستجيب على النحو المتوقّع، تفشي الفساد، بطء معدّلات الإنتاج، انتشار ساحق للبطالة ونزول الدخل الفردي أنتج العجز عن كسب رهان التنمية الذي أصبح مشروطا بمقتضيات خارجية وهو ما يكون له تأثير على سياسات الدول وذلك بارتها ن طابع وحجم التنمية للدولة بعوامل من خارج حدودها.

ولعل اللجوء إلى الثورات كان أحد وسائل التعبير على أن "السياسات الإصلاحية التي اتبعتها حكومات الدول النامية قد استنفذت أهدافها دون تحقيق تنمية حقيقية، وأن الدور الذي لعبته الهيئات الدولية في تنمية هذه الدول محدود"⁶⁸.

يبدو أن الإشكال المرتبط بضرورة التنمية يتمثّل في كيفية توظيف المرافق العامة حسب متطلّبات التنمية ومقتضيات مناخها⁶⁹ عبر التخطيط لها وتنويع طرق تسيير المرافق العامة وتحديثها.

وتشكّل المخطّطات التنموية نقطة التقاطع بين المرافق العامة والتنمية. فهي تُجسّد إسهام الدولة وتصوّراتها من خلال البرمجة والتخطيط وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. فعبّر المخطّطات التنموية تكشف الدولة عن البرامج ومختلف المرافق العمومية اللازمة لمواجهة تحديات مستقبلية من أجل تحقيق أهداف مرسومة وفق أولويات مضبوطة وبالاعتماد على الإمكانيات الموجودة والمرصودة.

ولا يمكن أن يتجاهل مسار تأهيل المرافق العامة ما أحدثته ثورة الاتصال اليوم التي لا يمكن أن ينعدم أثرها على رسم حدود التنمية وأشكالها في الدول. فلا يغيب اليوم الحديث عن استغلال "الذكاء الاقتصادي" للوصول للقرارات الاقتصادية الصائبة استراتيجيا لتحقيق التنمية.

وقد أوردت الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول الاقتصاديات النامية في مرحلة ما بعد الاستقلال تحت عنوان "التخطيط في الدول النامية... دروس من التجارب"، أنه على خلاف دول أوروبا الشرقية وشمال إفريقيا ودول وسط وصحراء إفريقيا ومنطقة الكرايب، فإن الأداء الأفضل كان من نصيب دول جنوب شرق آسيا التي وضعت خططا تنموية مرنة وشاملة تخدم النموذج الصناعي وفكره الرأسمالي مثل كوريا الجنوبية وماليزيا التي تمكنت من بناء اقتصاد متماسك عبر خلق قدرات الموارد البشرية وحسب استثمار الموارد الطبيعية وإحداث البنى التحتية الخدماتية والتقنية.

الخلاصة،

دون وضع الدولة لتصور تنموي يتماشى مع خصوصية بيئتها لن تتغير المآلات ولن تُخرج التنمية من كونها "انتقالا أو تحولا من وضع لا نعرف عنه الكثير إلى وضع لن يتحقق له وجود في المستقبل"⁷⁰.

المراجع:

* - اللخص معد من طرف منسقي أعمال الملتقى .

¹ رضا جنّيح، "القانون الإداري"، تونس، 2021، طبعة ثالثة، ص. 325.

² توفيق بوعشبة، "مبادئ القانون الإداري التونسي"، تونس، مركز البحوث والدراسات الإدارية، 1995، ص. 167.

³ توفيق بوعشبة، "مبادئ القانون الإداري التونسي"، مرجع سابق، ص. 165.

⁴ RIVERO (J), « Droit administratif », Paris, Dalloz, 11^{ème} édition, 1985, p.62.

⁵ يعكس فقه القضاء في تونس تعريفا للمرفق العام يقوم على المعيار الوظيفي وذلك بتعريفه بكونه النشاط الذي يهدف خدمة الصالح العام ويتميز بطابعه السلطوي عبر استعمال امتيازات السلطة العامة.

انظر القرارات الصادرة عن:

- محكمة التعقيب، القرار التعقيبي المدني عدد 13928 في 13 نوفمبر 1986، الشركة التونسية للكهرباء والغاز ضد أحمد وحافظ عطية.

- المحكمة الإدارية، القرار الاستئنافي الصادر بتاريخ 5 جويلية 1993، الشركة التونسية للكهرباء والغاز / الهادي الهرماسي.

⁶ انظر: وحيد الفرشيشي، "المفهوم الوظيفي للمرفق العام في القانون التونسي"، دراسات قانونية، عدد 6، 1998-1999، ص. 69-82.

⁷ في معظم المجالات، يستعمل مفهوم التنمية بمعنى اقتصادي يقوم على زيادة الدخل القومي من خلال الترفيع في الانتاج

⁸ انظر: عصام بنحسن، "مدخل لدراسة السلطة المحلية على ضوء مجلة الجماعات المحلية والتطبيقات القضائية، مجمع الأطرش، 2020.

أعمال الملتقى الدولي الـ 24 : رهانات التكامل الاقتصادي في أفريقيا وتداعياتها على الأمن والتنمية في الجزائر يومي 16-17 ديسمبر 2024

⁹ إذ أنه في تونس، راهنت دساتير الجمهورية الثلاث على مسألة التنمية. ولتحقيق ديمقراطية في مفهومها الشامل، يكرس الدستور الحالي رابطة عضوية بين التنمية المستمرة، القائمة على التوزيع العادل للثروات، والديمقراطية في أبعادها الثلاث الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

¹⁰ المادة 9 من الدستور الجزائري الصادر في 8 ديسمبر 1996.

¹¹ القائمة على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر المرافق العامة.

¹² الهرماسي (ع)، "الدولة والتنمية في المغرب العربي تونس نموذجا"، تونس، سراس للنشر 1993، ص.7.

¹³ الهرماسي (ع)، "الدولة والتنمية في المغرب العربي تونس نموذجا"، مرجع سابق الذكر، ص.7.

¹⁴ والدولة التونسية، تشكل اليوم نموذج من أن الهوية بين الموجود والمأمول على مستوى التنمية وما استتبعه من اهتراء للطبقة الوسطى وفقدان التوازن بين الجهات، شكل السبب الرئيس في اهتراء مشروعية الاداء وهو ما تسبب في التحول على مستوى هرم السلطة في 7 نوفمبر 1987 وتسبب في اندلاع ثورة 17 ديسمبر 2010 كما كان السبب في تغيير التصور المتعلق بالتنظيم الإداري على إثر إعلان رئيس الجمهورية لحالة الاستثناء، في 25 جويلية 2021، وما استتبعها من حل للمجالس البلدية وإحداث للمجالس المحلية وانتخاب للمجالس الجهوية وتحديد لتراب أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنظر لكل إقليم (لأمر عدد 589 لسنة 2023 المتعلق بتحديد تراب أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنظر لكل إقليم) وإحداث غرفة برلمانية ثانية، المجلس الوطني للجهات والأقاليم ذو الدور التنموي تشريعا ورقابة.

¹⁵ هذا خلق بالتبعية من بعض الحكام قادة موسومين ببناء دولهم مثل الزعيم الحبيب بورقيبة والقائد الثائر هواري بومدين الذي يعرف بكونه قائد الثورة الزراعية. وقد تبنى الرئيس بومدين: تأميم المحروقات عام 1972، تبني الاشتراكية، نهجا اقتصاديا، أنشأ خلالها مصانع ثقيلة أسهمت في تقليص فاتورة الاستيراد وفتح عدة أسواق في دول إفريقية وعربية.

¹⁶ البرنامج الرئاسي 2004-2009.

¹⁷ البرنامج الرئاسي 2009-2014.

¹⁸ تتمثل أهم مراحل التخطيط لعملية التنمية في:

- الارتكاز على السياسة العامة للدولة المرتبطة بالتوجهات التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

- وضع الاستراتيجيات العملية للتوجهات التنموية.

- متابعة خطة التنمية عبر مراقبة مؤشرات الاداء.

¹⁹ خطاب ألقاه في 6 أبريل 1961 أمام مجلس الأمة بباردو.

²⁰ وقد تبلورت الأفاق العشرية في ثلاث مخططات: المخطط الثلاثي الأول 1962-1964، المخطط الرباعي الثاني 1965-1968 والمخطط الرباعي الثالث 1969-1971.

²¹ اعتمدت تونس 14 مخططا: المخطط الثلاثي الأول 1962-1964 و المخطط الرباعي الثاني 1965-1968 والمخطط الرباعي الثالث 1969-1971 أما بين 1973-1976، فقد تم اعتماد المخطط الخماسي الرابع ليليه المخطط الخماسي الخامس للفترة الممتدة بين 1977 و 1981 والمخطط الخماسي السادس 1982-1986، ليقع اعتماد مخططات خماسية إلى غاية 2006 وانطلاقا من المخطط الحادي عشر المتعلق بالفترة 2007-2011، تم فيه الاعتماد على مفهوم المخطط المتحرك، أما مع الثورة غاب الإطار المرجعي للتخطيط والاعتماد على ميزانية تكميلية للتنمية لسنة 2012 و 2013 و 2014 ليتم الشروع سنة 2015 في إعداد المخطط الخماسي 2016-2020 والذي تمت المصادقة عليه في 17 أبريل 2017 ليليه المخطط 2021-2025 والذي وقع فيه إتباع المقاربة التشاركية. وقد وقع تقليص المدة إلى ثلاث سنوات وذلك، خاصة، بسبب تداعيات جائحة كورونا.

²² ويرجع أول تصور تنموي في تونس إلى المركزية النقابية للاتحاد العام التونسي للشغل التي قدمت، سنة 1956، تقريرا اقتصاديا واجتماعيا يضع برنامجا متكاملا لمسار التنمية. وقد وقع تبني هذا التقرير في مؤتمر الحزب الحر الدستوري في صفاقس سنة 1955. ²³ إلا أنه رغم تبني التعاضد كمنوال تنموي لدولة الاستقلال، فإن المخطط التنموي الأول لا يخرط في النماذج المرجعية. ففي تونس، "الاشتراكية الدستورية لا تعني أبدا الدولتية ولا تعني البيروقراطية، إنها تسعى إلى الرقي بالإنسان عن طريق الفعل المنسق بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاضدي. وهذا يتحقق عن طريق التخطيط"²³. الخروج عن مرتكزات النموذج الاشتراكي، جلب لدولة الاستقلال مبلغ 180 مليون دولار من أجل تمويل المخطط الثلاثي الأول 1962-1964 وقع تقديمه من الولايات المتحدة الأمريكية التي وعدت بمساعدة البلدان التي تثبت إرادتها التنموية خارج المحور السوفياتي: قدم رئيس الدولة مشروع "أفاق العشرية" للرئيس KENNEDY وذلك بمناسبة زيارته لواشنطن سنة 1961.

²⁴ "عوض الاقتصاد المسبّر والموجه من الممكن بناء اقتصاد يخضع لقواعد النجاعة والمردودية. قانون السوق هو قانون صارم ولكنه قانون الحقيقة وقانون التقدم". خطاب الوزير الأول الهادي نويرة يوم 17 نوفمبر 1970، ورد في: التريكي (ع-ح)، قنور (خ)، "التخطيط من أجل التنمية في تونس"، سلسلة معارف برلمانية، العدد 7، تونس 2010، ص.28.

²⁵ يوافق في تونس التخطيط العشرية الثانية 1972-1981.

²⁶ يوافق في تونس التخطيط العشرية 1972-1981.

²⁷ ففي تونس، أصبح الجانب الجهوي، منذ المخطط السادس، عنصرا قارا في مختلف مخططات التنمية عبر تصور المرافق العامة الجهوية مع توجيهها نحو المناطق السكانية الأقل إنماء. وقد تم بعث المندوبية العامة للتنمية الجهوية سنة 1982.

²⁸ طبقا لإعلان وزارة الاقتصاد والتخطيط.

²⁹ تغطي خطة التنمية مدة زمنية محددة وتصاغ في شكل وثيقة إطارية تتضمن خاصة:

- مؤشرات النمو الإجمالي وهي عبارة عن التقديرات الاقتصادية الرئيسية للتغيرات المتوقعة.

- نماذج المُدخلات والمُخرجات مُتعددة القطاعات المتعلقة بالإنتاج والموارد والتوظيف والعملية الأجنبية ليقع التنسيق بين مختلف القطاعات توجيدا للاقتصاد الوطني.
- مؤشرات تقييم المشروعات الاستثمارية القطاعية.
- وتنقسم المستويات الزمنية لمخططات التنمية إلى:
 - تخطيط طويل المدى: يغطي مدة لا تقل عن 10 سنوات ولا تتجاوز 20 سنة وذلك لأنه يكرّس استراتيجية التنمية بعيدة المدى التي تهدف إلى إحداث التحوّلات النوعية العميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
 - تخطيط متوسط المدى: يقوم على تجزئة الأهداف الرئيسية للتخطيط طويل المدى إلى أهداف تمتد من خمس إلى سبع سنوات. فهو عبارة عن تكييف استراتيجية التنمية بعيدة المدى مع الظروف المتغيرة.
 - تخطيط قصير المدى: يتضمن الخطة السنوية الجارية مما ييسر عملية إدخال التعديلات اللازمة على المكونات السنوية للخطة متوسطة المدى. وهو يترجم أهداف الخطة المتوسطة إلى مؤشرات تفصيلية.

³⁰ طبقا للفصل 70 من دستور غرة جوان 1959، تكون الاستشارة وجوبية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

³¹ الفصل 135 من الدستور.

³² تأسس المعهد الوطني للإحصاء سنة 1969 بمقتضى الفصل 21 من قانون المالية عدد 64 لسنة 1969 المؤرخ في 31 ديسمبر 1969.

³³ ينص الفصل 84 من دستور 25 جويلية 2022 في فقرته الثانية على أنه: "لا تتم المصادقة على قانون المالية ومخططات التنمية إلا بأغلبية الأعضاء الحاضرين بكل من المجلسين على ألا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء كل مجلس".

كما وقع تكريس المصادقة على مخططات التنمية بقانون في كل من دستور غرة جوان 1959 صلب الفصل 36 ودستور 27 جانفي 2014 صلب الفصل 65 منه.

³⁴ الفصل 85 من دستور 25 جويلية 2022.

³⁵ الفصل 114 من الدستور.

³⁶ الفصل الأول من القانون عدد 53 لسنة 1967 مؤرخ في 8 ديسمبر 1967 يتعلّق بالقانون الأساسي لميزانية الدولة.

³⁷ تشمل نفقات الدولة على نفقات التصرف ونفقات فوائد الدين العمومي التي تُكوّن العنوان الأول ونفقات التنمية وتسديد أصل الدين العمومي التي تُكوّن العنوان الثاني للميزانية كما تشمل نفقات صناديق الخزينة.

³⁸ من القسم السادس إلى القسم التاسع من العنوان الثاني.

أما القسم العاشر فيكوّن الجزء الثاني من العنوان الثاني. ويتعلّق القسم بتسديد أصل الدين العمومي.

³⁹ الفصل 22 من الدستور.

⁴⁰ الفصل 16 من دستور 2022.

⁴¹ طبقا للفصل 52 من الدستور: "تتكفل الدولة بالأطفال المُتخلى عنهم أو مجهولي النسب".

⁴² طبقا للفصل 54 من الدستور، الدولة مطالبة بحماية "الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز وتخذ كل التدابير التي تضمن لهم الإدماج الكامل في المجتمع".

⁴³ طبقا للفصل 43 من الدستور.

⁴⁴ طبقا للفصل 43 من الدستور.

⁴⁵ الفصل 48 من الدستور.

⁴⁶ الفصل 44 من الدستور.

⁴⁷ الفصل 45 من الدستور.

⁴⁸ الفصل 46 من الدستور.

⁴⁹ الفقرة الثانية من الفصل 46 من الدستور.

⁵⁰ الفصل 46 من الدستور.

⁵¹ الفصل 13 من دستور 2022.

⁵² الفصل 49 من الدستور.

⁵³ الفصل 50 من الدستور.

⁵⁴ الفصل 50 من الدستور.

⁵⁵ انظر: عصام بنحسن، "مدخل لدراسة السلطة المحلية على ضوء مجلة الجماعات المحلية والتطبيقات القضائية، مرجع سابق الذكر، ص. 62 وما يليها.

⁵⁶ الحسيني (س)، "التنمية والتخلف"، مقال سابق الذكر، ص. 171.

⁵⁷ انظر: عبد الرحمان منيف، "الديمقراطية أولا الديمقراطية دائما"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992.

- ⁵⁸الحسيني (س)، "التنمية والتخلف"، مقال سابق الذكر، ص.181.
- ⁵⁹ انظر: محمود عبد الفضيل، "الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة"، بيروت، 1982.
- ⁶⁰ جامعة هارفرد في آخر إحصاء يبلغ مقدار الترسيم فيها أكثر من 51000 دولار وإذا كان مرفوقا بالإقامة والطعام يصبح أكثر من 74000 دولار.
- ⁶¹ انظر: إبراهيم العيسوي، "القات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
- ⁶² تقديم التقرير السنوي: الشفافية، مناقشته أمام البرلمان/ المساءلة.
- ⁶³ انظر: شكري التيساوي، "اللامركزية والتنمية الجهوية: دراسة سوسيولوجيا التنمية والإدارة"، مجمع الأطرش، تونس، 2020.
- ⁶⁴الحسيني (س)، "التنمية والتخلف"، مقال سابق الذكر، ص.176.
- ⁶⁵ انظر: جلال أمين، "العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798-1998"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
- ⁶⁶ للتخطيط التنموي ثلاث مدارس: في الاشتراكية، في الرأسمالية وفي الاقتصاديات النامية:
- **التخطيط الاشتراكي:** بدأت أولى محاولات التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي منذ سنة 1920 بهدف تحقيق التنمية عبر التخطيط لتصنيع الاقتصاد والقطع مع الطبيعة الزراعية الصرفة. تجسّد الهدف في الخطة الخماسية الأولى (1928-1932) التي عملت على إحداث الصناعة الثقيلة وذلك بالتخصيص لها الجزء الأكبر من الاستثمارات. ففي مجموع الدول الاشتراكية، ذات الدور التأثيري والرقابي للدولة، تم تبني أسلوب التخطيط المركزي والتخطيط التفصيلي لجميع فروع الإنتاج المادي والخدمات في إطار الملكية العامة لوسائل الإنتاج والإدارة المركزية للموارد الوطنية ولممارسة الرقابة على النشاط الاقتصادي من خلال التنظيم المالي واستخدام النظام الضريبي. وبالرغم من التخطيط المركزي الإلزامي للنموذج التنموي، فقد حققت الممارسة التخطيطية الهدف منها بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة عبر توجيه الاستثمار لفائدة الصناعات الثقيلة وذلك خلال الخطط الخماسية الأولى مقارنة مع الدول الرأسمالية وتجنب التضخم النقدي وتفايدي تداعيات الأزمات الاقتصادية ومنها أزمة 1929-1932.
- **التخطيط في النظام الرأسمالي:** يرتبط التخطيط في الأنظمة الرأسمالية غالبا بحدوث أزمة اقتصادية. وهو ما جعل أزمة الثلاثينات من القرن الماضي، تجبر الدول الرأسمالية، وخاصة من اليسار السياسي داخلها، على التدخل في الشأن الاقتصادي والمبادرة بالإنفاق في الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي وفي مجال البنى التحتية تحت شعار إعادة إعمار الاقتصاد الوطني وتحديثه وهو ما وقع في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وفي بريطانيا سنة 1961 لمعالجة أزمة ميزان المدفوعات وذات الأمر بالنسبة لإيطاليا وهولندا. وشكّلت الخطط التنموية داخل هذه الدول الأداة لرفع معدلات النمو إلى ما بين 4 إلى 5 % سنويا وذلك بزيادة الإنفاق على السلع والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاستهلاك العام والخاص وزيادة الاستثمار الإنتاجي والاجتماعي ودفع التصدير إلى جانب العمل على تصحيح حالات عدم التوازن في مجالات التنمية الإقليمية.
- **التخطيط في الاقتصاديات النامية:** هو الأداة المرافقة لهذه الدول منذ حصولها على الاستقلال وذلك لبناء الدولة الحديثة ذات الاقتصاديات الناشئة بدفع عملية التنمية عبر الاعتماد على الخطط الخماسية ذات المداخل الثلاث: العمل على زيادة الحجم الكلي للاستثمار، توجيه بعض الاستثمارات لتطوير الإنتاج بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية والعمل على تأمين مستوى معقول للتنسيق والتوافق بين الخطط الكلية والقطاعية.
- ⁶⁷ انظر: خالد المنوبي، نادر فرجاني، "التنمية المستقلة في الوطن العربي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- ⁶⁸الحسيني (س)، "التنمية والتخلف"، مقال سابق الذكر، ص.223.
- ⁶⁹ فلا يجب فرض الرأسمالية الليبرالية كحل لإخفاقات الاقتصاد الموجه نظرا لأنه لكل نموذج انحرافات. فلئن يشكو النموذج الاشتراكي من بيروقراطية خانقة وتهميش للمبادرة الفردية وضعف في النجاعة لقوة وصاية الدولة، فإن محاولة غرس الليبرالية الصريحة من شأنه تعميق التفاوت الاجتماعي والاختلال الطبقي بخلق "قيم الإنسان المفترس" وهو ما من شأنه أن يفقد الدولة الاستقرار الذي دونه تنعدم التنمية.
- ⁷⁰الحسيني (س)، "التنمية والتخلف"، مقال سابق الذكر، ص.176.



التنافس الأمريكي الصيني وتداعياته على التنمية في إفريقيا

د. محمد بوضياف

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

mohamed.boudiaf@univ-msila.dz

ملخص

يشكل التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا ظاهرة بارزة ذات تأثيرات متعددة على التنمية في القارة، حيث تسعى الصين من خلال مبادرة "الحزام والطريق" والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والموارد الطبيعية إلى توسيع نفوذها الاقتصادي، بينما تركز الولايات المتحدة على تعزيز الديمقراطية، الحوكمة، ودعم الشراكات التنموية. هذا التنافس خلق فرصاً لتحسين البنية التحتية وزيادة الاستثمارات، لكنه أثار مخاوف بشأن الديون السيادية والتبعية الاقتصادية وتحاول الورقة التركيز على التداعيات السلبية لهذه الشراكة، وذلك من خلال التطرق إلى المحاور الآتية: التبعية المالية ومشكلة المديونية، عدم الاستقرار السياسي، مشكلات البيئة والاستدامة، انقسام السوق الإفريقية وتكريس التبعية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التنافس الأمريكي الصيني، التنمية في إفريقيا، التبعية الاقتصادية، مشكلات البيئة والاستدامة، الاستقرار السياسي.

مقدمة:

تهتم الولايات المتحدة الأمريكية والصين بإفريقيا لاعتبارات متعددة ومتنوعة، ببعضها جيواستراتيجية وجيوسياسية، وبعض الآخر اقتصادي- تجاري، ويتعدى إلى مجالات البيئة والاستدامة. إفريقيا غنية بالموارد الطبيعية، وتمثل سوق تجارية واعدة، فهي تتوفر على احتياطات معتبرة، إفريقيا تتوفر على 30% من الاحتياطات المنجمية، 8% من الغاز الطبيعي، و12% من احتياطي النفط، وتحوز القارة على حوالي 40% من احتياطي الذهب، و90% من الاحتياطات العالمية في مادة الكروم والبلاتين.⁽¹⁾

وإلى جانب ذلك تحوز إفريقيا حوالي 600 مليون هكتار غير مزروعة، ما يعادل 60% من الأراضي الفلاحية في العالم.⁽²⁾

كما تتوفر القارة على مواد نادرة ونفيسة تمثل اهتمام بالغاً للمصالح الاستراتيجية لكل من أمريكا والصين.

هذا الاهتمام تحول إلى منافسة شرسة بين البلدين، حتى وإن مثل فرصة ماثلة للأفارقة لتطوير قدراتهم التنموية، من حيث استقبال الاستثمارات، والاستفادة من الهياكل القاعدية والتطور الاقتصادي والتجاري، إلا أنه يتسبب في خلق تحديات، لا تستطيع القارة مواجهتها خاصة في مجالات التسيير والاستدامة، ومن حيث الاستقلالية الاقتصادية، فخيارات الشراكة وما يترتب عليها من ضغوطات، تتوقف أساسا على قدرة كل دولة افريقية على التفاوض من أجل كسب أكبر قدر من المزايا والحفاظ على الاستقلالية والسيادة.

تحاول الورقة التركيز على التداعيات السلبية التي تمكّنها أن تترتب على التنمية في افريقيا من جراء التنافس الأمريكي الصيني، وذلك من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

1- التبعية المالية ومشكلة المديونية.

2- عدم الاستقرار السياسي.

3- مشكلات البيئة والاستدامة.

4- تكريس التبعية الاقتصادية.

5- انشطار السوق الافريقي.

1- التبعية المالية ومشكلة المديونية

تعتبر المالية ومشكلة المديونية من بين التحديات العويصة، التي تتعرض لها التنمية في إفريقيا، ذلك أن كل من الولايات المتحدة والصين، بوصفها القوى الكبرى، التي من شأنها تمويل مشاريع التنمية في القارة. وتسبب أنماط الالتزامات بين افريقيا وهاته القوى في حالة من المديونية يصعب في كثير من الأحيان على الدول الافريقية مواجهتها، وقد تفقد معها هذه البلدان سيادتها الاقتصادية ومشاريعها التنموية.⁽³⁾

منذ سنوات 2000 كثفت الصين حضورها في القارة الافريقية، من خلال الاستثمار في الهياكل القاعدية طرقات، موانئ والسكك الحديدية، عبر تمويلات في شكل قروض، وفي إطار ما عفا بطريق الحديد، الذي يعمل على تقرير الروابط التجارية بين الصين والدول النامية خاصة في افريقيا.⁽⁴⁾

فالصين تحولت منذ هذه الفترة إلى أكبر دائن، عبر الاتفاقيات الثنائية، وقدرت بحوالي 39% من ديون القارة الخارجية.

وتظهر أنغولا على رأس المدنين بـ 45 مليار دولار متبوعة بإثيوبيا 14.1 مليار دولار، زامبيا بـ 9.1 مليار دولار.⁽⁵⁾

تعتمد الصين في تمويل المشاريع الافريقية على القروض منخفضة الفائدة تقدر بـ 2.7% مقارنة بما تشترطه المؤسسات المالية التقليدية التي تقدر بـ حوالي 5%، مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، وفي بعض الأحيان

دون ضمانات، ولا حتى اشتراط الصرامة في تسييرها، وتمتد إلى آجال بعيدة تصل إلى 20 أو 30 سنة⁽⁶⁾، الشرط الوحيد الذي يمكن ملاحظته يتعلق بالإنجاز، فالشركات الصينية هي من يتولى تنفيذ هذه المشاريع، مما يمنع توفير مناصب للشغل، و تحويل التكنولوجيا والغرفة في المجال.

من جهتها تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه القروض إلى القطاع الخاص، وفي مجالات الطاقة والموارد الأولية، وتهدف المديونية الأمريكية إلى الإبقاء على التأثير الجيوسياسي، وهذه القروض مشروطة سياسيا واقتصاديا بموافقة المنظور الليبرالي، وتحت غطاء الحكم الراشد والشفافية، وتقدر الديون الأمريكية تجاه افريقيا بحوالي 18 مليار دولار موزعة على 47 دولة، من خلال حوالي 800 صفقة تجارية واستثمارية.⁽⁷⁾

2- عدم الاستقرار السياسي

شراسة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في افريقيا، لها تداعيات على الاستقرار السياسي، فالمنافسة بينهما تزيد من التأثير الاقتصادي، الجيوسياسي ويمكنها بشكل مباشر أو غير مباشر تغذية النزاعات الداخلية في البلد الواحد، أو في الجهة. ويمكنها كذلك التسبب في نزاعات بين الدول، وهو إمعان في تكريس الهشاشة السياسية الموجودة أصلا.⁽⁸⁾

العلاقات الاقتصادية المتصاعدة بين الصين وأمريكا من شأنها أن تضع الحكومات الافريقية في حرج، وبين خيار التوجه نحو أحد الطرفين وهذا ينعكس على الداخل، ويخلق إصطفافات قد تمس بالاستقرار السياسي، فبعض الأحزاب السياسية وجماعات المصالح يمكن أن تتأثر مواقفهم تبعا لخياراتهم، كما يحدث أن بعض الركائز السلطوية تفضل شريك على شريك آخر، وهو ما يؤثر على وحدة القرار السياسي ووحدة الرؤية، ويحدث حالة من اللاستقرار.⁽⁹⁾

مسألة أخرى، في غاية الخطورة ولها علاقة بالاستقرار السياسي، وهي عندما تدعم إحدى القوتين حكومات شمولية تشجع ممارسات تمس حقوق وحرّيات الإنسان، تتخذها القوة الأخرى ذريعة للتدخل والمساس بأمن واستقرار تلك الدولة، وهذا ملاحظ وتمارسه كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق مصالحها، فالتنافس من أجل إقامة قواعد عسكرية على الأراضي الأفريقية، وإبرام إتفاقيات أمنية مع هذه الدول من شأنه إثارة نزاعات وخصوصيات بين الدول الجارة، خاصة إذا كانت لهم إختيارات مختلفة من حيث الشراكة، وهو مشاهد وملاحظ، كما يحدث في منطقة الساحل الافريقي، وما يترتب عليه نزاعات إثنية وجهوية، تمس بأمن واستقرار المنطقة أو الجهة.⁽¹⁰⁾

3- مشكلات البيئة والاستدامة

تعمل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، على التأثير في القارة السمراء، من خلال الاستثمارات، مشاريع الهياكل القاعدية، والاتفاقيات التجارية، وهو ما ترغب فيه حكومات وشعوب افريقيا بما تمثله من فرص في التنمية، لكنها في المقابل تتخوف من الارتدادات السلبية التي قد تمس بالاستدامة.

في هذا الإطار تعتبر الصين الفاعل الأساسي في الاستغلال المنجمي في افريقيا، خاصة في استخراج المواد النادرة الأساسية في إنتاج التكنولوجيا الخضراء، مثل البطاريات واللوحات الشمسية، وبالرغم من أن هذا الاستخراج يساهم بشكل فعال في تسير الانتقال الطاقوي، لكنه يستنزف البيئة ويلوث الأراضي والمياه، وتخسر معه الدول مساحات غابية، او حتى التنوع البيولوجي، وعلى الدول الافريقية على إحترام العابر التبعية للحفاظ على البيئة والاستدامة وعليها أن تطور منظوماتها التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمجال، ولا تترك للشركات المستقلة تقرير المثالية.⁽¹¹⁾

عادة ما تكلف القوتين، الصين وأمريكا، بإنجاز هياكل طاقوية تستند في تسييرها، إلى النماذج التقليدية (تسيير عن طريق الفحم)، وذلك بسبب الكلفة المالية لكنها في الأخير تضطرها إلى الاعتماد والتبعية لهذا النوع من الطاقة الأحفورية، وهو توجه يمضي يمكس أهداف البرنامج العالمية لحماية البيئة والمناخ، رغم استفادات إفريقيا في المدى المنظور لكنها تنتهي أمام تحديات مستقبلية تتعلق بالتحويلات المناخية، بسبب الإفرازات الغازية وتسبب لها مشكلات بيئية ومسؤولية أما المجتمع الدولي ومنظوماته، لما تخلقه من أضرار على المجتمع المحلي وما تسببه من تلوث ويمس البيئة المناخ والمياه.⁽¹²⁾

إضافة للاعتبارات التي ذكرنا فإن التنافس بين العين وأمريكا وحرصها على تجاوز العابر التي تنص عليها التشريعات الدولية من أجل الفوز بالصفقات الاقتصادية، فذلك يؤثر بشكل واضح على السياسات العالمية المتعلقة بالمناخ، ورغم القرارات الرديئة المختلفة والمتعددة وآخرها اتفاقية باريس لمكافحة التحويلات المناخي، إلا أن تنفيذ ذلك يبقى محدودا في القارة بسبب طبيعة المشاريع الاستثمارية المتاحة خاصة من طرف الصين.⁽¹³⁾

4- تكريس التبعية الاقتصادية

إن محاولات إعادة التوطين لعمليات الإنتاج التي تسعى إليه كل من أمريكا والصين، والذي يهدف بالأساس إلى تخفيض كلفة المنتج المبرئ للتصدير، عادة ما تكون هذه العمليات بعيدة عن سلسلة القيم المحلية، أو حتى الجهوية، نظرا لاختلاف نمط الاستهلاك أو القدرة على الوصول إلى المنتج، ومن ثم التأسيس لنظام تبعية جديد، لا يخدم المصالح الاقتصادية الافريقية، بقدر ما يتصل بالمركز.⁽¹⁴⁾

إن تصاعد وتيرة التنافس تأخذ منحنيات تصاعدية في اتجاه التبعية، سواء على مستوى الاستثمارات، استراتيجيات التنمية او العلاقات التجارية، ففي هذا الإطار تتجه الصين للهيمنة على ديناميكية الاقتصاد الافريقي عبر مشروعها الكبير، طريق الحرير، بحيث بات مرتبطا بشدة بالقروض العينية، فالصين التي تبحث عن تأمين

مخزوناتهما من الموارد الأولية، الطبيعية والطاقة تعمل على تكريس هذه العلاقة التبعية، والتي قد تنهي بالأفارقة إلى فقدان سيادتهم الاقتصادية.

من جهتها تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ربط الاقتصاد الأفريقي بالأسواق الأمريكية.⁽¹⁵⁾

5- انشطار السوق الأفريقي

يتسبب التنافس الأمريكي الصيني في إنقسام المواقف لمختلف البلدان الأفريقية وفقا للحسابات الجيوسياسية والجيواقتصادية، وينعكس ذلك على علاقتهم المختلفة بما في ذلك العلاقات التجارية، بحيث أن إنحيازهم لإحدى القوتين يفقد التوازن والانسجام ويعطل مشاريعهم الاندماجية الاقتصادية.

إن أحد المسببات الأساسية في تعميق الاختلالات والانشطار، هو عمليات التفاوض الثنائية التي تتم بين هاتين القوتين العظمى وكل دولة أفريقية على حدى، ينضاف إلى ذلك غياب التنسيق في عمليات الربط بين الدول الأفريقية والمشاريع الكبيرة، كطريق الحرير الصيني، إذ نقف أمام ظواهر عدم التجانس والاتصال، فبعض المناطق يتم ربطها بالكلية في حين تتعطل أخرى بسبب التفاوض الثنائي أو عدم الانخراط أساسا، أو حتى الرفض التام بسبب إلزامات مع القوة الأخرى.⁽¹⁶⁾

في إطار مبادرة فرص التنمية الأفريقية African Growth and opportunity act, AGOA، ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتجه إلى الاستثمار المكثف في أفريقيا، كما تفعل الصين، لكنها تركز على قطاعات خاصة مثل التكنولوجيا، الصحة والحكامة في إطار مبادرات قوة إفريقيا Power of Africa، الذي يربط قطاعات الطاقة بالولايات المتحدة، ومبادرة التجارة الأفريقية Tarde Africa، الذي يعمل على تطوير الصادرات نحو الأسواق الأفريقية.⁽¹⁷⁾

كل هذه المشاريع سواء الصينية أو الأمريكية تندرج ضمن التنافس الجيوسياسي، و بمشروطة سياسية أو التزامات جيوسياسية، و جيواستراتيجية تخضع لرؤية القوتين، ومن ثم فهي تشكل مخاطر قد تضر بالمصالح الأفريقية، فهي تجب التنوع الاقتصادي والابتكار إبتداء، وتنحصر في صدمة المصالح الأجنبية إنتهاء.⁽¹⁸⁾

وفي الأطر فإن المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في إفريقيا تدور حول رهانات اقتصادية، سياسية و جيوسياسية، فعند سنوات 2000 كثفت الصين حضورها في القارة السمراء انخراط من خلال استثمارات في قطاعات حيوية وبأغلفة مالية سخية، جعلت منها شريكا أساسيا كثير من الدول الأفريقية.

من جهتها تركز الولايات المتحدة في منافستها للصين على القطاع الخاص، وفي مجالات محدودة تفوق الصين في الاستثمار والحجم التجاري أثار رده فعل أمريكية قد تسبب تداعيات سلبية على التنمية في إفريقيا.

خاتمة:

يُظهر التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا وجهين متناقضين: فمن جهة، يوفر فرصًا كبيرة للتنمية من خلال الاستثمارات الضخمة، تحسين البنية التحتية، وزيادة فرص العمل. كما يمنح الدول الإفريقية مرونة في التفاوض على شروط أفضل مع القوى الكبرى، مما يعزز تنوع الشراكات الاقتصادية. ومن جهة أخرى، يثير هذا التنافس تحديات تتعلق بالديون السيادية، التبعية الاقتصادية، الانقسام السياسي، والمخاطر البيئية.

للاستفادة من هذا التنافس وتحقيق تنمية مستدامة، يجب على الدول الإفريقية تبني سياسات مدروسة تعزز من الشفافية في إدارة الاستثمارات الأجنبية، وتوجيه هذه الاستثمارات نحو قطاعات تحقق قيمة مضافة مثل التصنيع والطاقة المتجددة. كما يُوصى بتعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الإفريقية لتوحيد المواقف التفاوضية، مع التركيز على تطوير سياسات تقلل من التبعية الاقتصادية وتشجع التنوع الاقتصادي والابتكار المحلي.

المراجع:

- (1)-ONU L'action du PNUE en Afrique, sur, [http:// : www. Unep.org/Fr/regions/ Africa](http://www.unep.org/Fr/regions/Africa).
- (2)-Justine Mounet, la course mondiale aux terres africaines, sur site <https://www.alimenterre.org>.
- (3)-debt justice, The growing debt crisis in lower income countries and cuts in public spending, may, 2022, in sur site: <https://debtjustice.org.uk>.
- (4) - l'Institut d'études de sécurité, Les enjeux complexes de la dette dans les relations Chine-Afrique sur site <https://issafrica.org/fr/iss-today/les-enjeux-complexes-de-la-dette-dans-les-relations-chine-afrique>.
- (5) - op cit.
- (6)-Gilbert Nkurunziza, La dette des pays africains envers la Chine explose, in <https://burundi-eco.com>, 29 mars 2024.
- (7) - حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، مستند حقائق: الشراكة بين الولايات المتحدة وإفريقيا في تعزيز التجارة والاستثمار في الموقع: <https://www.state.gov>.
- (8)-Lewis Landry GAKPA, Instabilité politique, IDE et effets sur la croissance économique dans les pays d'Afrique subsaharienne : un modèle à équations simultanées dynamiques, revue region et developpement, n° 50-2019, in <https://regionetdeveloppement.univ-tln.fr>
- (9) - ibid.
- (10)-soumaila lah, Zoom sur les transformations géopolitiques et les crises au Sahel : redéfinir la coopération sous régionale et internationale pour garantir la paix et la stabilité dans la région, sur site <https://pscc.fes.de>, Juillet 2024 .
- (11)-Peter Bosshard, Empreinte écologique de la Chine en Afrique, revue alternative sud, vol18, 2011, p 85. In <https://www.Cetri.be>.
- (12)-Henri Aurelien Ateba Boyomo, Jean Tchitchoua, Effet De La Consommation D'énergie Fossile Sur La Croissance Economique Et Sur L'environnement En Afrique Subsaharienne : Une Analyse De La Causalité En Données De Panel Sur 14 Pays, vol38- N°02 ; 2022, p24. In <https://www.ajol.info>.
- (13)-paris , L'accord de paris Ccnucc, in <https://unfccc.int/fr>.
- (14)-Hugo Flotat- Talon, Guerre commerciale Chine-Etats-Unis: conséquences en Afrique:// consequences eu Afrika Dw, Le 24/09/2018. In <https://www.dw.com/fr>
- (15) -ibid.
- (16)-mathieu Arés, Eric Boulanger et Christian Deblock, D'un régionalisme à l'autre : intégration ou interconnexion, revue éventions economique,n°55-2016; In <https://doi.org/10.4000/interventions-economiques.2680>.
- (17) -ibid.
- (18) -ibid.

البنك الإفريقي للتنمية و دوره في التمويل الاقليمي للتنمية بأفريقيا

د. علي شتيوي

chetioui-ali@univ-eloued.dz

د. يحي مجيدي

جامعة الوادي

yahia-madjidi@univ-eloued.dz

ملخص الدراسة :

يعتبر موضوع التمويل من أهم العناصر المؤثرة على التنمية و التكامل الاقتصادي في أي تكامل اقتصادي بين بلدان العالم ، حيث عالجت الدراسة إشكالية التمويل الإفريقي ممثلا في نموذج البنك الإفريقي للتنمية و مدى تأثيره على التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية ، حيث تبين أن البنك يقدم قروض معتبرة للدول الإفريقية في سبيل معالجة سياسات معينة تتعلق بمكافحة الفقر و التصنيع و الاندماج الإفريقي و مشاكل الطاقة ، و تسهيل التجارة البينية و توحيد الجهود المتعلقة بتوحيد القوانين الاقتصادية و الجمركية ، كل ذلك يصب في بناء التكامل الاقتصادي و تقليص الفجوات بين البلدان الإفريقية و خلصت الدراسة إلى إن التكامل الاقتصادي الإفريقي يشق طريقه بخطوات و إن كانت متواضعة إلا أن إنشاء مؤسسات التمويل الإفريقية تعتبر خطوة مهمة من شأنها أن تفك ارتباط إفريقيا بالتمويل العالمي القائم على المشروطة ، هذه الأخيرة رهنت مستقبل التنمية و التكامل الإفريقي اقتصاديا لعقود.

الكلمات المفتاحية : البنك الإفريقي للتنمية، التكامل الاقتصادي الإفريقي، التنمية الإفريقية.

مقدمة:

تمتلك القارة الإفريقية كل عناصر القوة التي تؤهلها إلى أن تكون قطب اقتصادي بامتياز، ينقلها من مرحلة التبعية للغرب إلى مرحلة النهضة و التنمية ، إذا أحسنت الاستثمار في مقومات نجاحها و أحسنت التنسيق و الربط و التكامل بين أجزائها و لعل التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية يعتبر أول عملية استطاعت التجارب الأوربية و الأمريكية و الآسيوية البدء به كمنطلق نحو التنمية .

التنمية و التكامل الاقتصادي لا يمكن أن يكون دون مؤسسات تمويلية مستقلة عن التمويل العالمي المرتبط بأجندات و حسابات سياسية، هذا ما دفع الدول الإفريقية إلى إنشاء بنوك و صناديق تمويلية ، و لعل أبرزها البنك الإفريقي للتنمية

تهدف هذه الدراسة إلى فهم ماهية البنك الإفريقي للتنمية وإظهار طريقة عمله في توفير الدعم المالي والفني للحكومات الإفريقية من جهة، وتبيان مضمون برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة للوقوف على أهم العقبات التي تواجهه وصولاً إلى تقديم حلول تساهم في تحسين القدرة التنافسية الصناعية.

و لفهم كيفية عمل البنك الإفريقي و مدى استفادة الدول الإفريقية من موارد البنك ، نطرح الإشكالية التالية :

ما مدى استفادة الدول الإفريقية و الجزائر على وجه الخصوص من إنشاء البنك الإفريقي للتنمية و أثر ذلك على التنمية و التكامل الإفريقي ؟

و للوصول الى اجابة للإشكالية المطروحة تم استخدام الاقتراب المؤسسي و المنهج الوصفي لاستجلاء و فهم مؤسسة البنك الإفريقي من جهة الى جانب المنهج الوصفي للوقوف على وصف الظواهر المحيطة و التفاعلات التي تتم بين البنك و الدول الإفريقية .

قسمت الدراسة الى ثلاث مباحث :

المبحث الاول : البنك الإفريقي للتنمية المفهوم

المبحث الثاني: رؤية و مشاريع البنك الإفريقي للتنمية لموضوع التكامل الإفريقي

المبحث الثالث : سياسة البنك الإفريقي للتكامل الاقتصادي حسب احتياجات الاقاليم و الدول

المبحث الاول : البنك الإفريقي للتنمية المفهوم

أولاً:تعريف وهيكله البنك الإفريقي للتنمية :

1- تعريف البنك الإفريقي : يعرف البنك الإفريقي على انه " مؤسسة تمويل متعددة الأطراف، تعنى بالتنمية في أفريقيا، وتركز اهتمامها واستثماراتها لمكافحة الفقر والتخلف وتشجيع التنمية المستدامة، أنشئ البنك الإفريقي للتنمية في 4 أوت 1963 بالخرطوم بعد اتفاق موقع بين 23 دولة للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلدان الأفريقية، تتكون مجموعة البنك الإفريقي للتنمية من ثلاث مؤسسات: البنك الإفريقي للتنمية، وصندوق التنمية الإفريقي، وصندوق الائتمان النيجيري"¹

يقع مقرّ البنك في أبيدجان، ويبلغ عدد أعضائه 78 دولة، 53 منها في أفريقيا و25 خارجها، يقدر رأس مال البنك بنحو مائة مليار دولار، 40 % منها تعود إلى 26 دولة عضوا غير أفريقية كالولايات المتحدة وفرنسا واليابان، وتشكل أصواتها 25 % من مجموع أصوات مجلس الإدارة، في نوفمبر 2019 وافق مجلس محافظي البنك على رفع رأس ماله من 93 مليار دولار إلى 208 مليارات دولار.²

2- الهيكلية الإدارية

يتألف البنك من هيئة عليا تمثل مجلس المحافظين ويضمّ وزراء الاقتصاد والمالية للبلدان الأعضاء، وممثل قانوني عن البنك إلى جانب مجلس إداري منتخب من قبل المجلس، ومن رئيس البنك المنتخب من قبل مجلس المحافظين، لمدة خمس سنوات. يعتبر مجلس المحافظين الهيئة العليا للبنك وينتخب مجلس المحافظين مجلس للإدارة من 18 مديرا تنفيذيا لمدة 3 سنوات منهم 12 مديرا من الأفارقة و 6 خارج إفريقيا، حيث يختص بقبول الأعضاء الجدد وتحديد الاتجاهات الإستراتيجية للبنك، ومراجعة رأسماله بصفة دورية تقرير أداء المساعدات الإنمائية.³

أعمال الملتقى الدولي الـ 24 : رهانات التكامل الاقتصادي في أفريقيا وتداعياتها على الأمن والتنمية في الجزائر يومي 16-17 ديسمبر 2024

تمثل نيجيريا 9.256% من الأصوات وتمثل الولايات المتحدة 6.551% من الأصوات، واليابان 5.479%، وألمانيا 4.115%، وكندا 3.791%، وفرنسا 3.75%، ومصر 5.393%، وجنوب أفريقيا 4.883%، والجزائر 4.219%، وليبيا 3.673%، والمغرب 3.488%.

دخل البنك الأفريقي للتنمية بعد ثلاث سنوات من توقيع اتفاق إنشائه، حيز الخدمة، وأصبح رافدا للتنمية في القارة، وجعل المساهمة في تنمية البلدان الأفريقية على رأس أولوياته وأكبر أهدافه.

3- طريقة عمل البنك الأفريقي للتنمية:

مجلس المحافظين هو الهيئة العليا للبنك. ويمثل كل بلد عضو في المجلس محافظ ونائب له. وينتخب مجلس المحافظين رئيس بنك التنمية الأفريقي في جلسة مغلقة مفتوحة فقط للمحافظين والمحافظين البدلاء من البلدان الأعضاء الأفريقية وغير الأفريقية. ويجب أن يرشح المرشح للرئاسة من قبل محافظ البلد الذي يحمل جنسيته. ويتم انتخابه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إدارة العمليات العامة للبنك، وله في سبيل ذلك الحق في ممارسة كافة صلاحيات بنك التنمية الأفريقي، باستثناء تلك المخصصة حصرياً لمجلس المحافظين.

يتولى رئيس بنك التنمية الأفريقي مسؤولية إدارة البنك تحت إشراف مجلس الإدارة. وفي هذا الصدد، فهو مسؤول عن التنفيذ السليم للسياسات والتوجيهات الصادرة عن مجلس الإدارة.

تضم مجموعة البنك الأفريقي للتنمية حالياً أكثر من 2000 موظف. وفي حين أن معظم الموظفين من أصل أفريقي، فإن العديد منهم يأتون من جميع أنحاء العالم، بشرط أن يكونوا من مواطني إحدى الدول الأعضاء⁵

ثانياً: أهداف وموارد البنك الإفريقي للتنمية :

1- أهداف البنك الإفريقي :

هدف البنك الأفريقي للتنمية هو محاربة الفقر وتحسين ظروف المعيشة في القارة من خلال تشجيع استثمار رأس المال العام والخاص في المشاريع والبرامج التي من المحتمل أن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، يزود الحكومات الأفريقية والشركات الخاصة بالمال لكي تستثمر في بلدان الأعضاء الإقليمية. بالإضافة إلى الأهداف الخاصة والمتعلقة⁶ بـ:

أ- توسيع نطاق ربط البنية الأساسية، والاستفادة من الميزة النسبية القوية التي يتمتع بها البنك في المشاريع الإقليمية والعابرة للحدود

ب- تعزيز التجارة والاستثمار عبر الحدود، لدعم تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية واتفاقيات التجارة الإقليمية

ج- يدعم البنك تحسين البيئة التنظيمية للتكامل الإقليمي، والعمل مع البلدان الأفريقية والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية لإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة.

د- توحيد القوانين واللوائح، القادرة على تلبية معايير المنتجات.

هـ- دعم تطوير سلسلة القيمة الإقليمية.

و- العمل على تنفيذ بروتوكولات حرية تنقل الأشخاص داخل المجتمعات الاقتصادية الإقليمية.

ز- المساعدة في تقليص فجوات سوق العمل في القطاعات الاقتصادية عالية النمو والمبتكرة،

ح- تعميق التكامل المالي لتسهيل التجارة عبر الحدود، والخدمات المصرفية، والمدفوعات، ودعم تكامل أسواق رأس المال.

2- أجندة البنك الإفريقي : تتمثل أجندة التنمية لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية من المحاور التالية :

أ- إطفاء أفريقيا

ب- إنارة أفريقيا وتزويدها بالطاقة،

ج- تصنيع أفريقيا

هـ- دمج أفريقيا

و- تحسين نوعية الحياة لشعب أفريقيا⁷

ثالثا الموارد والمنتجات المالية للبنك الإفريقي للتنمية وطريقة عمله تتمثل في ما يلي :

1- موارد البنك الإفريقي للتنمية :

وتتكون موارد البنك الإفريقي للتنمية من اشتراكات الدول الأعضاء، والاقتراضات في الأسواق الدولية، وصادات القروض والدخل، فضلا عن تجديد موارد صندوق التنمية الإفريقي وصندوق الائتمان النيجيري. ويتمثل هدف صندوق التنمية الإفريقي في توفير موارد تفضيلية، أي بشروط أكثر ملائمة، للدول الإفريقية لتعزيز إنتاجيتها ونموها الاقتصادي. وتأتي موارده مباشرة من المساهمات الخاصة التي تقدمها البلدان المشاركة.

أتاح الانفتاح الذي حدث في عام 1982 وسائل إضافية للتمويل، مما مكن البنك الإفريقي للتنمية من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية، من خلال منح القروض بشروط مواتية. كما جلب معه خبرة الدول الأعضاء الجديدة وأضاف مصداقية إلى البنك مع الشركاء والأسواق المالية. ويحظى البنك بتصنيف AAA من قبل أعرق وكالات التصنيف الائتماني الدولية.

ومع ذلك، فإن مجموعة البنك الإفريقي للتنمية تحتفظ بطابع إفريقي قوي، مرتبط بأصولها الجغرافية وبنيتها. والقارة الإفريقية هي مجال تدخلها الوحيد، ورئيسها إفريقي دائما⁸

2- منتجات البنك الإفريقي للتنمية : يقدم البنك الإفريقي مجموعة من المنتجات لتمويل محاور معينة ضمن سياسات و تتمثل في الاتي :

أ- المنتجات المالية للبنك :تقدم مجموعة البنك الإفريقي للتنمية ("AfDB"أو "مجموعة البنك") التمويل من مواردها العادية ومن الموارد المتاحة من قبل أطراف خارجية. يتم توجيه الموارد العادية من خلال إحدى نوافذ التمويل الثلاث المستقلة قانونيا لمجموعة البنك وهي البنك الإفريقي للتنمية (ADB) أو البنك)، وصندوق التنمية الإفريقي (ADF) أو الصندوق) وصندوق نيجيريا الاستئماني (NTF).

- ب- نافذة البنك الأفريقي للتنمية (ADB) لتمويل عمليات البنك الأفريقي للتنمية، بالإضافة إلى رأس المال المدفوع والموارد المولدة داخليًا، يقتضئ البنك بشكل أساسي من أسواق رأس المال الدولية، بدعم من تصنيف الائتمان AAA الخاص به. وهذا يمكن البنك الأفريقي للتنمية من تقديم تمويل غير امتيازي بمستويات تسعير جذابة للدول ذات السيادة المؤهلة، والكيانات في القطاع العام والكيانات في القطاع الخاص في جميع أنحاء أفريقيا، بمستويات تنافسية للغاية. يقدم البنك الأفريقي للتنمية القروض والضمانات والأسهم وتمويل التجارة والحلول المالية المرتبطة بالمشتقات المالية لعملائه.
- ت- نافذة صندوق التنمية الأفريقي (ADF) موارد صندوق التنمية الأفريقي، النافذة الميسرة لمجموعة البنك. تم إنشاء الصندوق في عام 1972، ويتم تجديد موارده بشكل دوري من قبل البلدان المانحة، وعادة على أساس ثلاث سنوات، وكذلك من خلال المساهمات السنوية من صافي دخل بنك التنمية الأفريقي. يوفر الصندوق تمويلًا ميسرًا للغاية، وتحديدًا القروض والمنح الميسرة بالإضافة إلى الضمانات للكيانات السيادية المؤهلة والكيانات المضمونة من قبل الحكومات، في البلدان المنخفضة الدخل.
- ث- صندوق نيجيريا الاستثماري: يشكل صندوق نيجيريا الاستثماري الكيان القانوني المستقل الثالث الذي يعمل تحت مظلة مجموعة البنك. صندوق نيجيريا الاستثماري هو صندوق خاص يديره البنك، ويتم توفير موارده من قبل جمهورية نيجيريا الاتحادية. يدير مجلس إدارة البنك العمليات العامة لصندوق نيجيريا الاستثماري بموجب شروط اتفاقية إنشاء صندوق نيجيريا الاستثماري كما وقعها البنك وحكومة نيجيريا. كما يستخدم صندوق التنمية الوطني مكاتب البنك وموظفيه وتنظيمه وخدماته ومرافقه، ويسدّد للبنك حصته من النفقات الإدارية لمثل هذا الاستخدام. وتقدم نافذة الإقراض هذه قروضًا ومنحًا ميسرة للعملاء المؤهلين
- ج- صناديق ائتمانية وصناديق خاصة أخرى: يشكل بنك التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الوطني نوافذ التمويل الرئيسية لمجموعة البنك. ومع ذلك، بالإضافة إلى ذلك، يدير بنك التنمية الأفريقي العديد من الصناديق الخاصة وصناديق الائتمان. تعمل صناديق الائتمان والصناديق الخاصة هذه على حشد التمويل التكميلي من شركاء التنمية بما يتماشى مع أهداف مجموعة بنك التنمية الأفريقي في تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأفريقية. في مثل هذه الحالات، يتلقى بنك التنمية الأفريقي الموارد من شركائه الخارجيين في شكل صناديق ائتمانية قد تكون إما مانح واحد أو متعددة المانحين بطبيعتها. يتم التعامل مع هذه الموارد بشكل منفصل عن الأموال القانونية لمجموعة البنك، وتوفر في الأساس تمويلًا ميسرًا إضافيًا إلى جانب تمويل بنك التنمية الأفريقي أو صندوق التنمية الأفريقي أو صندوق التنمية الوطني أو يمكن نشرها في بعض الحالات على أساس مستقل. كما يعمل البنك كوكالة تنفيذية لصناديق عالمية مختلفة ويدير مرافق التمويل المشترك التي تم إنشاؤها مع شركاء رئيسيين يستضيفهم بنك التنمية الأفريقي⁹
- 3- التصنيف الائتماني للدول من قبل البنك الأفريقي للتنمية: وذلك من خلال تصنيف الدول إلى ثلاث أصناف كالتالي:¹⁰
- ح- الصنف الأول: تمثل الدول ضعيفة الدخل حيث الدخل الفردي أقل من 540 دولار يتعامل معها صندوق التنمية الإفريقي من خلال تمويلها على شكل قروض سهلة أو منح
- خ- الصنف الثاني: يمثل الدول متوسطة الدخل الفردي و دخلها ما بين (5400-1050) دولار. تتعامل معها كل نوافذ الإقراض لمجموعة بنك التنمية الإفريقي حسب طبيعة التمويل

د- الصنف الثالث يمثل دول مرتفعة الدخل، أكثر من 1050 دولار تتم عملية الاقتراض تبعاً لنظام التصويت على أساس القوة التصويتية، وذلك حسب قيمة المساهمة المالية لكل دولة، حيث تمتلك الدول الأفريقية 59.609% من صلاحيات التصويت، بينما تمتلك الدول الأعضاء من خارج أفريقيا 40.491% من القوة التصويتية.

4- دراسة وتنفيذ المشاريع :

يستخدم البنك الأفريقي للتنمية دورة دقيقة لتطوير المشاريع وهي تتألف من ست مراحل، ثلاث منها تعتبر جزءاً من الإعداد، والثلاث الأخرى جزء من التنفيذ.

المرحلة الأولى هي تحديد المشروع. يتفق مديرو البلد/المشروع والبنك على استراتيجية البلد وتحديد الأولويات والمشاريع لتحقيق هذه الغاية. المرحلة الثانية هي الإعداد. البلد مسؤول عن فحص الجوانب الفنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروع، بدعم من البنك. بعد ذلك تأتي مرحلة التقييم. يقوم فريق من البنك بمراجعة الوثائق المعدة في المرحلتين الأولىين وجمعها في تقرير تقييم. إذا ثبت أن المشروع قابل للتطبيق، يتم تقديم تقرير التقييم للموافقة. المرحلة التالية هي التفاوض النهائي على المشروع والموافقة الرسمية من قبل مجلس الإدارة. تغطي المفاوضات التدابير التي يجب اتخاذها لضمان نجاح المشروع، والتي سيتم دمجها في الاتفاقية القانونية بين البنك والمستفيد. ثم يأتي تنفيذ المشروع، تحت مسؤولية البلد أو المستفيد. تكتمل دورة تطوير المشروع من خلال التقييم بأثر رجعي، حيث يقوم فريق البنك بإجراء تدقيق لمقارنة التفويض الأولي بتحقيق الأهداف المحددة. يتيح التقرير الذي تم إنتاجه للبنك الاستفادة من الدروس المستفادة لتحسين أدائه المستقبلي.¹¹

المبحث الثاني: رؤية ومشاريع البنك الإفريقي للتنمية لموضوع التكامل الإفريقي : يعمل البنك الإفريقي على بناء رؤية لتطلعات دولة الاعضاء و القائمة على اساس احتياجات القارة الافريقية و التي منا :

اولاً: رؤية البنك الإفريقي للتنمية لموضوع التكامل

- 1- تحسين إدارة الحدود التجارية عبر الحدود الوطنية بشك أسرع وأقل تكلفة .
- 2- نقل الطاقة عبر الحدود مع تعزيز التجارة الإقليمية في الكهرباء وتعزيز ظهور مجتمعات الطاقة الإقليمية .
- 3- رفع أحجام التجارة بين البلدان الأفريقية بشكل مطرد
- 4- ربط المزارعين والشركات الزراعية والشركات الصناعية الأفريقية بسلاسل القيمة الإقليمية .
- 5- ستوسع شبكات الطيران والسكك الحديدية وستحمل المزيد من الأشخاص والبضائع .
- 6- السفر بدون تأشيرة والاعتراف المتبادل بالمهارات على دعم ظهور أسواق العمل الإقليمية، و سد فجوات المهارات الرئيسية¹².
- 7- تعزيز حرية حركة السلع ، وبناء سلاسل القيمة الإقليمية كأساس لاقتصاد إفريقي أكثر إنتاجية ودفع عجلة التصنيع، بحلول عام 2033، تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية .
- 8- العمل على تقديم المؤسسات المالية الأفريقية خدماتها في الأسواق الإقليمية
- 9- أولويات البنك توسيع نطاق ربط البنية الأساسية، والاستفادة من الميزة النسبية القوية التي يتمتع بها البنك في المشاريع الإقليمية والعابرة للحدود
- 10- تعزيز التجارة والاستثمار عبر الحدود، لدعم تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية واتفاقيات التجارة الإقليمية .

أعمال الملتقى الدولي الـ 24 : رهانات التكامل الاقتصادي في أفريقيا وتدابيرها على الأمن والتنمية في الجزائر يومي 16-17 ديسمبر 2024

- 11- تحسين البيئة التنظيمية للتكامل الإقليمي، والعمل مع البلدان الأفريقية والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية لإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة،
- 12- العمل على توحيد القوانين واللوائح، وبناء القدرة على تلبية معايير المنتجات،
- 13- تنفيذ بروتوكولات حرية تنقل الأشخاص داخل المجتمعات الاقتصادية الإقليمية، للمساعدة في تقليص فجوات سوق العمل في القطاعات الاقتصادية عالية النمو والمبتكرة
- 14- تعميق التكامل المالي في أفريقيا، لتمكين المؤسسات المالية من أن تصبح لاعبين إقليميين قادرين على تسهيل التجارة عبر الحدود، والخدمات المصرفية، والمدفوعات، ودعم تكامل أسواق رأس المال¹³.

ثانيا : مشاريع وانجازات البنك الإفريقي للتنمية:

أشار رئيس البنك الرواندي دونالد كابيروكا: " إلى أنه تم تخصيص مبلغ بقيمة 28 مليار دولار للبنية التحتية، و 11 مليار دولار لقطاع النقل، وأربعة مليارات لقطاع المياه، إضافة إلى 11 مليار دولار للطاقة وملياري دولار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبين 1967 إلى 2011، قدم البنك ثلاثة آلاف و 660 قرضا، بقيمة إجمالية تناهز 92 مليار دولار، وخصص بين 2008 و 2011 ثمانية مليارات دولار لتمويل أشغال البنية التحتية في القارة الأفريقية، والمبلغ نفسه تضاعف خلال أربع سنوات، وفي سنة 2013 أطلق البنك برنامج عمل يحمل اسم "برنامج الحوكمة في أفريقيا 2" لتحديد التوجه الإستراتيجي للفترة بين 2014-2018، ووافق في أبريل 2014 على إنشاء صندوق لمساعدة دول القارة في مواجهة آثار التغير المناخي، كما تم تخصيص ستة مليار دولار للقطاع الخاص في القارة، أي ما قيمته 20 % من إجمالي القروض المسندة خلال الفترة نفسها¹⁴.

جدول رقم (01) يوضح عدد المشاريع الممولة لكل منطقة في افريقيا

المنطقة	عدد الدول	عدد المشاريع	المبلغ
شمال إفريقيا	6	645	26.540.60
جنوب إفريقيا	13	949	10.738.24
افريقيا الوسطى	7	523	10.089.07
شرق افريقيا	13	1038	20.188.39
غرب افريقيا	15	1441	25.778.06

الباحث استناد لبيانات البنك الإفريقي للتنمية

الجزائر: عدد المشاريع 46(0+2+مستمر+39 مكتمل +5 ملغى) المبلغ : 2.096.80

المبحث الثالث : سياسة البنك الإفريقي للتكامل الاقتصادي حسب احتياجات الاقاليم والدول
أولا : سياسة البنك الإفريقي للتنمية لمنطقة شمال افريقيا

يعمل بنك التنمية الأفريقي على إعداد وثيقة استراتيجية التكامل الإقليمي لشمال أفريقيا (NA-RISP)، وهي الأداة الرئيسية لدعم التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا. التي غطت الفترة 2016-2020، بعد عدة محاولات غير ناجحة، وخاصة بسبب الأحداث الاجتماعية والسياسية التي تعرفها المنطقة منذ عام 2011.

للمساهمة في تحقيق النمو الشامل داخل البلدان الستة (6) في منطقة شمال أفريقيا، والتي تغطي كل من: الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس.

من منظور التكامل الإقليمي، تعد المنطقة محركاً اقتصادياً للقارة (5 من البلدان الستة هي من البلدان المتوسطة الدخل وتمثل المنطقة ما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي القاري). (تتاجر البلدان في المنطقة بشكل أقل فيما بينها، ومعظم الشركاء التجاريين خارج المنطقة.

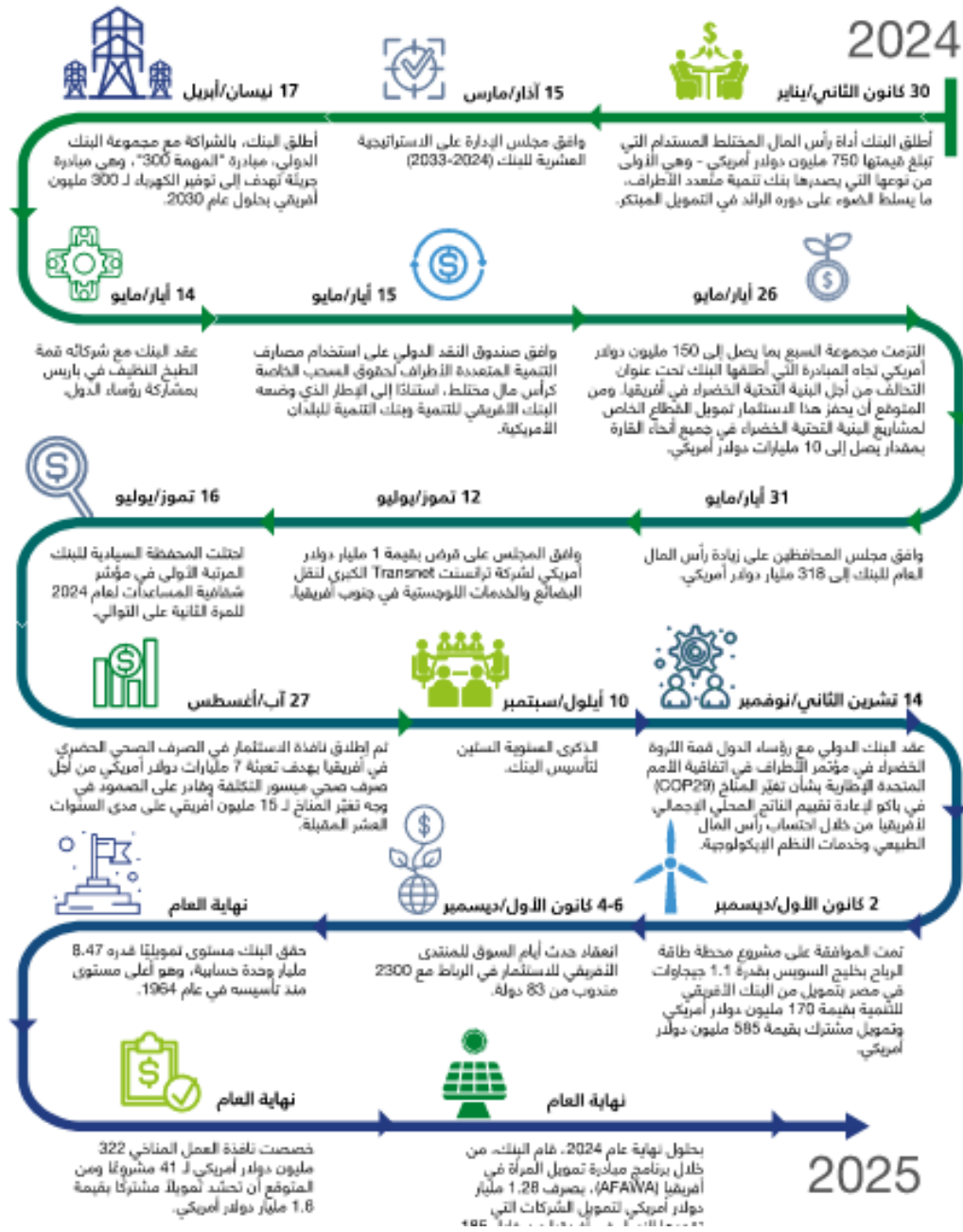
التحديات في منطقة شمال أفريقيا، كثيرة منها مبادرات التكامل مجزأة وغير منسقة وليس هناك مجتمع اقتصادي إقليمي يغطي ستة بلدان. هناك تحديات مشتركة معينة تتعلق بالطبيعة (موارد المياه المحدودة، وتدهور السواحل، والتصحر، قضايا الأمن. - لا توجد أدوات تمويل العمليات الإقليمية للبلدان متوسطة الدخل. ومع ذلك، توجد فرص مواتية لتعزيز التعاون مع مناطق أخرى، وخاصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأوروبا، وما إلى ذلك؛ الجهات الفاعلة غير الحكومية (القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأكاديميون).

يقدم البنك نهجاً للتكامل يركز على التعاون المتعدد الأوجه، هذا النهج يتماشى يتعلق بموضوعات ذات الاهتمام المشترك من القاعدة إلى القمة، مع التركيز على منتجات المعرفة و منها تعزيز البنية التحتية للاتصال الإقليمي، وتعزيز التنمية الصناعية والتجارة في القطاع الخاص و بناء القدرات من خلال نشر المعرفة والتشاور بشأن التكامل الإقليمي.

و هذه انجازات البنك الافريقي لسنة 2024 من خلال ما يظهره الرسم التوضيحي التالي:

أعمال الملتقى الدولي الـ 24 : رهانات التكامل الاقتصادي في أفريقيا وتداعياتها على الأمن والتنمية في الجزائر يومي 16-17 ديسمبر 2024

لمحة عن إنجازات البنك الأفريقي للتنمية في عام 2024



ثانيا: علاقة الجزائر بالبنك الإفريقي للتنمية: الجزائر عضوا مؤسسا للبنك الإفريقي للتنمية، تحتل المرتبة الثالثة من بين البلدان المساهمين الإقليميين تخول لها مقعدا دائما بمجلس إدارته (الجهاز الرئيسي لاتخاذ القرار)، مما يسمح بالمشاركة بنشاط في القرارات الهامة المتعلقة بتوجهات وسياسات البنك" 15.

تصنف الجزائر ضمن مجموعة الدول الإفريقية المساهمة الأولى في رأسمال البنك بنسبة بلغت 4,213% من مجموع أسهم البنك، وتجدر الإشارة بأن الجزائر تحتل المرتبة الرابعة إفريقيا ضمن قائمة الدول الفعالة في مختلف التمويلات والعمليات التي يشرف عليها البنك الإفريقي للتنمية

رفعت الجزائر من حصتها في رأسمال البنك الإفريقي للتنمية من خلال اكتتاب 36.617 سهما إضافيا، وذلك بموجب مرسوم رئاسي رقم 24-80، صادر في الـ 14 فيفري 2024، والذي يرخّص اكتتاب الجزائر في أسهم البنك الإفريقي للتنمية، تجدر الإشارة إلى أنه خلال "حوار المحافظين" الذي عُقد بالأمس، والذي كان موضوعه هذا العام "تعبئة القطاع الخاص لتسريع تحول إفريقيا"، تدخل السيد فايد أمام محافظي البنك الإفريقي للتنمية. واستعرض بوضوح الاحتياجات المالية الهائلة للقارة، في مواجهة التحديات المتعددة والمعقدة من تغير المناخ إلى الفقر، مروراً بقلّة التنوع الاقتصادي.

كما أشار السيد فايد إلى ضرورة الاستثمار في البنية التحتية وضمان الوصول الموثوق إلى الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات. وأعرب عن قناعته بأنه لتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل التنمية في إفريقيا، يلزم اتباع نهج متعدد الأبعاد، يجمع بين سياسات التحفيز وبرامج الدعم، والتعاون الوثيق بين الجهات الفاعلة العمومية والخاصة.

وشدد السيد فايد أيضا على أهمية مراعاة خصوصيات كل دولة وكل قطاع، والتكيف مع الواقع المحلي. وأوضح أنه بمراعاة هذه العناصر، يمكننا خلق بيئة مواتية للاستثمار الخاص وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا¹⁶.. صدر مرسوم رئاسي بموجبه سترفع الجزائر من حصتها في رأسمال البنك الإفريقي للتنمية من خلال اكتتاب 6.083 سهما إضافيا. ويتعلق الأمر بالمرسوم الرئاسي، الذي وقعه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في 21 فبراير 2021، والذي يرخّص اكتتاب الجزائر في أسهم البنك الإفريقي للتنمية، يتم دفع اكتتاب الجزائر من أموال الخزينة العمومية حسب الأشكال المنصوص عليها في القرار المؤرخ في 27 مايو لسنة 2010 و القرار المؤرخ في 21 أكتوبر 2020¹⁷

1- إستراتيجية تدخل البنك في الجزائر:

توجهت الجزائر نحو البنك الإفريقي للتنمية لتمويل برنامج دعم التنافسية الصناعية، حيث تقدمت الحكومة الجزائرية في جويلية 2016 بطلب التمويل من البنك الإفريقي للتنمية قصد المساهمة ببرنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة. والذي تركز بشكل أساسي على دعم التنمية الصناعية أفاق 2030.

يهدف البنك إلى تنفيذ إصلاحات لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد وتعزيز إمكانات القطاعات الإنتاجية (لا سيما الصناعة والزراعة منها) وإعادة وضعها في قلب استراتيجية التنمية في البلاد. ويتمثل الهدف النهائي في تنويع الاقتصاد وتعزيز خلق فرص العمل، وخاصة للشباب. وستهدف التدخلات في قطاع الطاقة إلى تحسين كفاءة وتنظيم وحوكمة قطاع الطاقة وكذلك الدعم التدريجي للتحول الطاقوي في الجزائر¹⁸.

2- توقعات البنك للنمو الاقتصادي في الجزائر:

يقدم البنك تقريرا حول اقتصاديات الدول الإفريقية، بما فيها الجزائر، حيث أشار إلى الاقتصاد الجزائري من خلال

المؤشرات التالية :

1. تسارع معدل النمو الاقتصادي من 3.6% في عام 2022 إلى 4.2% في عام 2023، وظل التضخم مرتفعاً (9.3% مقابل 9.2% في عام 2022) بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وظلت السياسة النقدية متساهلة على الرغم من قرار البنك المركزي في أبريل 2023 بزيادة متطلبات الاحتياطي وتسريع امتصاص السيولة في القطاع المصرفي. وازداد عجز الموازنة سوءاً، من 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 إلى 10.2% في عام 2023، مما يعكس ارتفاع أجور ومعاشات التقاعد لموظفي الخدمة المدنية.

أعمال الملتقى الدولي الـ 24 : رهانات التكامل الاقتصادي في أفريقيا وتداعياتها على الأمن والتنمية في الجزائر يومي 16-17 ديسمبر 2024

2. ارتفعت إيرادات الموازنة بنحو 5% عن عام 2022، على الرغم من الانخفاض الطفيف في عائدات النفط.
 3. انخفض الدين العام، المحلي في الأساس، من 62.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 إلى 55.1% في عام 2023. وانخفض فائض الحساب الجاري الخارجي بشكل كبير، من 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 إلى 2.3% في عام 2023، مما أدى إلى انخفاض احتياطي النقد الأجنبي من 18 شهراً من تغطية الواردات إلى 14 شهراً.
 4. إقرار قانون نقدي ومصرفي جديد لتحفيز الابتكار المالي والشمول وتحديث أدوات الرقابة المالية. وكان أول بنكين جزائريين يفتحان فروعاً في الخارج هما بنك الاتحاد الجزائري في موريتانيا والبنك الجزائري السنغالي.
 5. استمرار ارتفاع البطالة عند 14.9% في عام 2022 و 14.5% في عام 2021. ومنذ عام 2021، وضعت الحكومة نظاماً لإعانات البطالة، مما زاد المبلغ الشهري إلى حوالي 110 دولارات في ديسمبر 2022. التوقعات والمخاطر من المتوقع أن يستمر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند حوالي 4% في عام 2024 ثم يتباطأ إلى 3.7% في عام 2025. ومن المتوقع أن يحافظ قطاع الهيدروكربون على نموه، مع نمو صادرات النفط والغاز الطبيعي بنحو 5% في عامي 2024 و 2025. ومن المتوقع أن ينعكس الاتجاه الصعودي للتضخم في عام 2024، وينخفض إلى 6.8% في عام 2024 و 5.7% في عام 2025 مع زيادة الإنتاج الزراعي.
 6. توقع أن يتدهور عجز الموازنة إلى 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 و 12% في عام 2025، تحت ضغط الإنفاق الاجتماعي، الذي من المقرر أن يستمر في الارتفاع.
 7. اعتماد البلاد الشديد على قطاع المحروقات، بشكل كبير على أداء قطاعي النفط والغاز الطبيعي. ومع ذلك، فقد انخفضت حصة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، من 44.3% في عام 2005 إلى 34.2% في عام 2012 و 19.5% في عام 2019، في حين ارتفعت حصة الخدمات. كما انخفضت حصة الصناعة غير الهيدروكربونية في الناتج المحلي الإجمالي، من ما يقرب من 15% في أوائل الثمانينيات إلى 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2019.
 8. تضاعفت حصة قطاع الخدمات من العمالة من 13% في عام 2010 إلى 26% في عام 2018، في حين انخفضت حصة الزراعة إلى النصف تقريباً، من 20.1% في عام 1990 إلى 10.4% في عام 2018. ويظل التحدي التنموي الرئيسي هو الحاجة إلى تنويع اقتصادها.
 9. إصلاح آليات البنية المالية العالمية من شأنه أن يتماشى مع رؤية الحكومة لتعزيز التعافي الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال من خلال تسريع التحول الرقمي وتطوير القطاعات المحركة للتنمية والنمو الاقتصادي 19.
- يبني البنك الأفريقي توقعاته بشأن أي دولة أفريقية بناء على بيانات و معلومات و يقدم تلك التوقعات الى الدول لاستدراك النقائص و الاستعداد للمخاطر و التقلبات الاقتصادية .

الخاتمة :

يعد البنك الأفريقي للتنمية مثلاً على فعالية تجميع موارد التنمية على المستوى الإقليمي، إذ يساهم البنك من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة والزراعة والتعليم، في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أفريقيا وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 من خلال تنفيذ أولوياته الإستراتيجية الخمس العليا. فعلى سبيل المثال، يساهم البنك من خلال دعم تطوير الطاقات المتجددة والاستثمار في البحوث الزراعية، في ضمان النمو الاقتصادي الصديق للبيئة والحد من الفقر.

غير أن تحقيق مثل هذا التجميع للموارد يتطلب التغلب على عدد من التحديات، إذ قدم البنك من إستراتيجيته الشاملة للعمليات، عدة مقترحات للحد من المخاطر المحتملة المرتبطة به. وتحقيقا لهذه الغاية، فهو يدعم الجهود المبذولة لتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للبلدان الأعضاء والمنظمات الإقليمية. وهذا يسمح بإدارة أفضل للموارد المجمعة وتنفيذ أكثر كفاءة لمشاريع التنمية.

يقدم البنك الأفريقي قراءة استشرافية للدول الأعضاء بشأن توقعات النمو أو التقلبات الاقتصادية من خلال مؤشرات اقتصادية بناء على مؤشرات تساعد الدول الأعضاء في التنبؤ والاستعداد للفرض والتحديات

المراجع:

¹ الموسوعة على موقع الجزيرة ، البنك الأفريقي للتنمية بتاريخ : 2024/02/12 على الرابط:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/6/11>

² البنك الأفريقي للتنمية ، بتاريخ 2024/03/06 ، على الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/6/11/%D8%A7%>

³ تقرير اداء المساعدة المالية الانمائية ، السودان في الفترة 1956-2008

⁴ البنك الأفريقي للتنمية ، بتاريخ 2024/03/06 ، على الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/6/11/%D8%A7%>

⁵ البنك الأفريقي للتنمية ، الأسئلة الشائعة حول مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، بتاريخ: 2024/03/10 على الرابط :

https://www-afdb-org.translate.google/en/about-us/frequently-asked-questions?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=rq

6 -Groupe de la banque africaine de développement, rapport annue(l 2014),

p266. Disponible sur l'URL suivant

http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Rapport_annuel_2014.pdf

7- Groupe de la banque africaine de développement <https://www.afdb.org/ar/mn-nhn/lmhm-wlstrtyjy>

8-https://www-afdb-org.translate.google/en/about-us/frequently-asked-questions?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=rq.

9- <https://www.afdb.org/en/projects-and-operations/financial-products>

10 - Groupe de la banque africaine de développement, (2010).stratégie du secteur de l'agriculture 2010-2014.

disponible sur l'URL suivant: <http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/>

-11<https://www.afdb.org/en/projects-and-operations/financial-products>

12-Integrate Africa<https://www.afdb.org/en/about-mission-and-strategy/integrate-africa>

13 <https://www.afdb.org/en/about-mission-and-strategy/integrate-africa>

أعمال الملتقى الدولي الـ 24 : رهانات التكامل الاقتصادي في أفريقيا وتداعياتها على الأمن والتنمية في الجزائر يومي 16-17 ديسمبر 2024

14 موسوعة الجزيرة ، البنك الإفريقي للتنمية، بتاريخ : 2024/09/12 على الرابط:
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/6/11>

15 لاذاعة الجزائرية ، فايد: الجزائر تحتل مكانة مرموقة وتلعب دورا نشطا على مستوى البنك الإفريقي للتنمية، على الرابط:
<https://news.radioalgerie.dz/ar/node/46487> بتاريخ: 2024-12-04.

16 البنك الإفريقي للتنمية: وزير المالية يشارك في حوار المحافظين المنعقد تحت شعار "تعبئة القطاع الخاص لتسريع التحول في أفريقيا، موقع وزارة المالية ، على الرابط: <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/1792-2024-05-30-09-36-18>،
بتاريخ 2024-12-04

17 جريدة الخبر، الجزائر سترفع من حصتها في البنك الإفريقي للتنمية، بتاريخ : 2024/07/16 على الرابط :
<https://www.elkhabar.com/economie/%D8%A7%D9%84%D8%AC>

18 موقع البنك الإفريقي للتنمية <https://www.afdb.org/ar/strtyjy-tdkhl-lbnk-fy-ljzyr>

19 موقع البنك الإفريقي للتنمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بتاريخ 2024/08/06 على الرابط:
<https://www.afdb.org/ar/lbldn/shml-fryqy/ljmhwy-ljzyry-ldymqrty-lshby>

آليات ترقية التكامل الاقتصادي في دول افريقيا : التحديات والرهانات.



أ.د. جمال غريسي

جامعة الوادي

مخبر السياسة العامة وتحسين الخدمة العمومية بالجزائر

ghressi83@gmail.com

د. العيد غريسي

مقدمة:

في اطار تجسيد ومتابعة اتفاقيات ترقية التكامل الاقتصادي في دول افريقيا، عرفت الجزائر تغييرات على كافة المستويات حاول من خلالها النظام السياسي إرساء التكامل الاقتصادي بمفهومه الاقليمي والدولي، بحيث انتهجت سلسلة من الإصلاحات في إطار الانفتاح الذي شمل جل الجوانب المؤسسية والهيكلية، على غرار الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وإن كان قد واجه هذا الانفتاح في الجزائر العديد من التحديات و المعوقات، أهمها غياب الإرادة الحقيقية في تجسيد هذا الطرح إلا أن ذلك يبقى يتطلب تكثيف الجهود وتضافرها من اجل خلق اطر لتوطيد هذا المفهوم كضرورة ومستلزم من مستلزمات العولمة .

اتخذ التكامل الاقتصادي في ظل العولمة أبعاد جديدة لتجسيده في جميع المجالات، استدعت توظيف آليات و مقاربات من اجل توفير كل الشروط للوصول إلى نجاعته و فعاليته على المستويين الوطني والاقليمي .

ان التشابه والتقارب في البعد الثقافي والحضاري لدى العمق الافريقي والذي يظهر في تماسك المتغيرات الداخلية للدول الافريقية كالهوية والتراكمات التاريخية، تعد حافزا قويا لإرساء التكامل في المحيط الإفريقي دون عزله عن العالم الخارجي وخاصة العالميين العربي والاسلامي، ويتجسد ذلك في التمسك بالأصالة والتقاليد التي يقرها الدين الاسلامي وثقافات الشعوب العربية، وكذا إدخال قيم أخلاقية وذاتية في الموارد البشرية ذات الكفاءات والقدرات من أجل ارساء واعادة بعث هذا الموروث .

بناء على ما سبق نجد أن ارساء التكامل الاقتصادي الافريقي أصبح من الأهمية بمكان في عصر العولمة من خلال رؤيتين : الأولى مثبتة تتمثل في فشل سياسات التنمية المتبعة في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو، وهي رؤية مؤكدة ترتبط بالتحولات التي تجري على الصعيد الخارجي وسرعة وتيرة التغيير في النظام الدولي؛ والثانية

تتعلق بالتقارب في البعد الثقافي والحضاري لدى العمق الافريقي، مما يسهل في التحكم والتسيير واحترام الإطار القانوني والتنظيمي المتفق عليه افريقيا وهذا ما يصطلح عنه بثقافة السلوك.

فآليات ترقية التكامل الاقتصادي في دول افريقيا أصبحت منوطة التطبيق بالتوجهات السياسية والمساعدات الدولية، وحتى القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للدول النامية من اجل تحقيق تنمية فعلية شاملة ومستدامة في كافة القطاعات الحيوية، و التي لا تنفصل حتى في بعدها الأمني كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية، وفي سياستها التشريعية من خلال اقرار أحكاما ترسخ للطائفية وتمزيق الهوية والتماسك الاجتماعي بالاقليات العرقية والايديولوجية.

ومن أجل تحديد هذه الآليات والتوسع فيها أكثر نطرح الاشكالية التالية : فيما تتمثل آليات ترقية التكامل الاقتصادي في دول افريقيا؟ وماهي التحديات التي تواجه تجسيدها، وماهي إستراتيجيات تطبيقها؟

إن كل هذه المتغيرات تجعلنا من خلال هذه المداخلة نبحث عن الاطار المفاهيمي لآليات ترقية التكامل الاقتصادي في المحور الأول، وعن استراتيجيات ترقية التنمية الوطنية لتجسيد التكامل الاقتصادي الافريقي باعتباره حجر الأساس في النموذج الناشئ للتنمية الاقتصادية في المحور الثاني.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي لآليات ترقية التكامل الاقتصادي

من خلال هذا المحور سنقوم بتحديد الاطار المفاهيمي لآليات ترقية التكامل الاقتصادي التي تتوافق والآراء أو التطبيقات على الصعيد العالمي، والتي أثبتت نجاعتها في عدة تكتلات اقتصادية حديثة، وهي كذلك تتقاطع مع وجهات النظر السياسية التي يؤكدتها قادة الدول والحكومات الإفريقية، وبحوث الخبراء والأكاديميين في المجالات المالية والمصرفية والاقتصادية والتنمية المستدامة، والمرتبطة بأسس الشفافية والمساءلة والمشاركة لجميع مكونات أفراد المجتمع، وسنقوم بتلخيص هذه الآليات فيمايلي:

أولاً: تطبيق مبادئ الحوكمة في سياسات الدول الأفريقية:

أصبحت قضية الحوكمة أعلى قمة اهتمامات المجتمع الدولي والمؤسسات المالية العالمية، إثر العديد من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين، خاصة الانهيارات المالية التي حدثت بأسواق العديد من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية، والتحول إلى نظام السوق المفتوح، و انتهاج سياسة التحرير الاقتصادي والخصخصة بعدد من دول شرق أوروبا¹⁹. وعليه فقد أصبح موضوع الحكم الراشد من المواضيع الجديرة بالاهتمام من قبل المنظمات والحكومات. وسنتطرق من خلال ماسبق تقديمه الى تعريف الحوكمة، ثم الى أهميتها في ترقية التكامل الاقتصادي الافريقي.

1/تعريف الحوكمة: إن لفظ الحوكمة هو الترجمة للأصل الإنجليزي للكلمة Governance و قد توصل مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب هذا المصطلح، حيث تم إستخدام مضامين أخرى مثل الإدارة الرشيدة والحاكمية والحكم الراشد، لذا يطلق على اصطلاح Corporate Governance بحوكمة الشركات.

وبالرغم من تعدد معوقات التنمية في البلدان النامية إلا أن قضية الفساد الإداري والسياسي والأنظمة المالية والمصرفية، تشغل موقعا من مواقع الصدارة بما يحتم ضرورة مواجهتها للحد من أثارها السلبية المختلفة على المسار التنموي. ولعل مما يجب التنويه إليه أن السنوات الأخيرة قد شهدت اهتماما متزايدا بقضية الفساد وذلك ما ظهر من خلال مناقشات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي وتقارير التنمية الدولية هذا إلى جانب جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا المجال، ومن خلال هذه التقارير تم تصنيف الفساد إلى ثلاث أقسام رئيسية:- عرضي، - مؤسسي، - منظم.

و عليه يمكن القول أن للفساد أشكالا كثيرة، فقد يكون فرديا أو مؤسسيا أو منظما، و قد يكون مؤقتا أو في مؤسسة معينة أو قطاع معين دون غيره. وأن أخطر هذه الأنواع هو الفساد المنظم حين يتخلل الفساد المجتمع كاملا، ويظهر في الدوائر الوزارية والمنظمات والهيئات والمؤسسات النفع العام و يصبح ظاهرة يعاني منها هذا المجتمع.

وتتفق آراء المحللين لهذه التقارير على أن الفساد ينشأ و يتعرع في المجتمعات التي تتصف بما يلي: ضعف المنافسة السياسية، ونمو اقتصادي منخفض وغير منظم، وضعف المجتمع المدني و سيادة السياسة القمعية، وغياب الآليات و المؤسسات التي تتعامل مع الفساد، وهي التي تمثل المظاهر الرئيسية في مجتمعات وحكومات العالم الثالث، بحيث مزقت شعوبها بالتخلف والمجاعة والنزاعات التي يصعبها في غالب الاحيان استعمال السلاح.... إلى غير ذلك من هذه المظاهر. والتي تعد في مجملها العناصر الأساسية للفساد ذي يجب القضاء عليه بتطبيق مبادئ الحكم السليم في توزيع الثروات وحسن تسييرها واستثمارها.

2/أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة ضمن آليات التكامل الاقتصادي الافريقي:

قد حازت قضية الحكم السليم أو الحكم الجيد على قدر كبير من اهتمام وعناية السلطات الإشرافية والرقابية والمنظمات الدولية وأيضا قطاع المصارف سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي¹⁹. وتنعكس أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في جملة من النقاط نوردتها كما يلي:

- إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين إدارة الشركات وتجنب التعثر والإفلاس، ويضمن تطوير الأداء و يساهم في إتخاذ نظام قانوني مبني على قرارات سياسية وتشريعات وتنظيمات وإتفاقيات بأسس سليمة.
- ان درجة التزام الهيئات العمومية والجماعات المحلية والشركات والمنظمات بتطبيق مبادئ الحوكمة أحد المعايير التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في ظل النظام الإقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم بإشتداد المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، و من ثم فإن الحكومات التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجلب الاستثمار واقتحام الأسواق.
- يعمل تبني إطار مبادئ الحوكمة في الدول والحكومات إلى ربط المكافآت ونظام الحوافز بالأداء مما يساعد على تحسين كفاءة أداء الشركات والمؤسسات العمومية الاقتصادية والتجارية بشكل عام.
- تبني معايير الإفصاح الشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الأزمات المصرفية.

- تؤكد العديد من الدراسات الدولية أن هناك ارتباطا وثيقا - على مستوى الأسواق الناشئة - بين أداء الشركات و مدى الإلزام بتطبيق المعايير و المبادئ المتعلقة بمفهوم الحوكمة¹⁹.

ثانيا: تعزيز الامن والاستقرار في الحكم والنظام القانوني للدول الافريقية

إن المشكلة التي تواجه دول العالم الثالث من حيث أداء الحكومات ترتبط بالكيفية التي يمكن أن تحافظ بها هذه الدول على السلطة لها أثر مباشر على أداء الحكومات فعدم الاستقرار السياسي يعتبر المعوق الأساسي في مسيرة أداء الحكومات وهنا تجدر الإشارة إلى ما تشهده كثير من دول العالم من تصاعد لحدة المواجهات في ظل تراجع ملحوظ لروح التسامح وقبول الرأي الآخر يعكس في مجمله أحد أزمات التنمية السياسية في هذه البلدان.

ترجع النظرية الاقتصادية الفساد إلى البحث عن الربع، و أما علماء السياسة فقد تباينت وجهات نظرهم، فمنهم من يرى أن الفساد دالة لنقص المؤسسات السياسية الدائمة وضعف وتخلف المجتمع المدني. وهناك فئة من السياسيين ترى أن الفساد وسيلة للمحافظة على هياكل القوى القائمة الفاسدة ونظم السيطرة السياسية. وللفساد آثار وخيمة على المجتمع بكامله لهذا أصبح القضاء على الفساد الإداري والسياسي و الإقتصادي إحدى دعائم الأمن والاستقرار لدى الحكومات والهيئات والشركات الاقتصادية.

1/ مفهوم الامن والاستقرار في الحكم والنظام القانوني في الدولة: سنقوم بمعالجة هذه الآلية الحساسة ضمن بعدين وهما:

البعد الأول : يهتم بالاستقرار الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، ويدخل ضمنها استقرار الدساتير والقواعد والقوانين المتعلقة بالنظام السائد في الدولة ، كما يدخل ضمنها القوانين والتنظيمات المتعلقة بدخول وجذب الاستثمارات الأجنبية، وحركة رؤس الأموال وحرية التجارة وتسهيل حركة الأشخاص، والتي تؤكد جدية الحكومات في ترقية التكامل الافريقي، كما ترسخ الاستقرار الحقيقي في النظام القانوني، فهي تمثل المعايير المطبقة للتعامل مع فروع الشركات الأجنبية، وسياسات العمل وهيكल السوق (لاسيما المنافسة و سياسات الدمج و التملك)، الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، سياسة وبرامج الخصخصة، السياسات التجارية (التعريفية الجمركية، سياسة الحماية الوطنية)، ترابط الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات التجارية، الأنظمة و السياسات الضريبية.

أما البعد الثاني: فيتعلق بحوافز الاستثمار بدعم وتعزيز الانتاج والتجارة المحلية والخارجية، كما تتضمن تحسين المناخ الاستثماري و سمعة الدولة و توفير الخدمات التمويلية اللازمة بفتح فروع البنوك والمصارف، والإعانات المقدمة للاستثمار، تكلفة النشاط (المرتبطة بالفساد، عدم فعالية الجهاز الإداري)، الراحة الاجتماعية كتوافر المدارس ثنائية اللغة و نوعية الحياة و غيرها و خدمات ما بعد الاستثمار.

هاذين الجانبين لمحددات الامن والاستقرار تتعلق بجلب الاستثمارات الأجنبية ويحيلان إلى الحكم الجيد بأبعاده الثلاثة: السياسية، الاقتصادية والإدارية، مما يظهر بطريقة واضحة العلاقة الايجابية الموجودة ما بين الحكم الجيد المستقر ببعده الأمني والسياسي ، وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر .

2/ أهمية آلية الأمن والاستقرار ضمن آليات التكامل الاقتصادي الافريقي

قد كان لعدم إستقرار واهتزاز نظام الحكم والأنظمة القانونية في مجالات الاستثمار والصيرفة وتنقل الأشخاص والأموال أثرا خطيرا على التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الدول النامية، و ما صاحبها من قصور في بعض السياسات الزراعية والاقتصادية، وانحسار الموارد المالية وانكماش الجهود في مجال تطوير إنتاج الغذاء، وفي انخفاض معدلات الأداء بالقطاع الزراعي و زيادة الفجوة الغذائية للعديد من السلع الزراعية مما انعكس على زيادة اعتماد هذه الدول على الأسواق العالمية في تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية، و الذي أدى إلى تدهور أوضاع الأمن الغذائي لهذه الدول¹⁹.

و في هذا الإطار تحتاج الدول النامية إلى استثمارات كبيرة و تمويل من طرف بنوك التنمية الزراعية، و منها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي يعتبر من أهم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي تعمل على مساعدة البلدان النامية مما تحتاج إليه من المواد الغذائية¹⁹، مما جعلها عرضة للتدخلات الأجنبية في نظام حكمها وتنظيمها وحركة أموالها.

لقد سلم مؤتمر الأغذية العالمي لسنة 1974، أن المشكلات التي تواجه بلدان العجز الغذائي كل على حدة لا يمكن في العادة معالجتها كل بمعزل عن الأخرى. فاجتثاث الجوع والفقر وسوء التغذية من جذورها يقتضي إتباع نهج شامل يتميز بالتكامل على المستويين النظري والتنفيذي. وقد دفعت هذه الاعتبارات مؤتمر الأغذية العالمي إلى اعتماد قرار بإنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية سنة 1977¹⁹ و هو مؤسسة تقوم على أساس التسليم بأن للتخفيف من حدة الفقر وتنمية الإنتاج الغذائي آثار تدعم بعضها بعضا. و حددت أهداف الصندوق، كمؤسسة تعنى بتمويل مشروعات التنمية الزراعية في البلدان النامية، بأنها زيادة الإنتاج الغذائي و إقامة المشروعات التي تهتم باحتياجات الزراع الفقراء و أبناء الريف المعدمين آخذة في الاعتبار خصائص قاعدة الموارد في المنطقة المعنية و ضرورة التشجيع على زراعة المحاصيل التقليدية. و تحظى النساء، باعتبارهن مجموعة مستهدفة ضعيفة بوجه خاص، بمعاملة تفضيلية في كثير من المشروعات الممولة من الصندوق و أكثر من 40 % من المشروعات تحدد النساء كمستفيدات، يفوق ما توليه لها مؤسسات التمويل الإنمائية الأخرى¹⁹.

و هناك سمة أخرى تميز الصندوق وهي مساندته لبرامج البحوث الزراعية التي تضطلع بها المراكز الدولية و الإقليمية و الواقع أن الوثائق الأساسية لإنشاء الصندوق (اتفاقية الإنشاء ووثيقة سياسات الاقراض و معاييرها) تنص على أنه ينبغي توجيه نسبة كبيرة من المساعدة التقنية إلى استنباط التكنولوجيا التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية كبيرة في المستقبل بما يناسب احتياجات المجموعات المستهدفة من الصندوق، و في هذا السياق يعتبر تقديم المساندة إلى البحوث الزراعية عنصرا حيويا في أي إستراتيجية ترمي إلى تحسين الأحوال المعيشية لفقراء الريف¹⁹.

و ركز البرنامج اهتمامه في البداية على مناطق معينة في شرق إفريقيا، و لاسيما الصومال، كينيا، أوغندا و إثيوبيا. و في عام 1984 بدأ تنفيذ المشروع الأول و هو " مشروع دعم مجموعات الزراع" في كينيا و في سنة 1995، بغرب ووسط إفريقيا ثم اعتماد عناصر للبحوث في 76 قرضا للمشروعات و نفذت هذه العناصر جميعا (بلغت قيمة القروض 178 مليون دولار) و توفر الاتفاقية التكميلية للمرحلة الثانية المعقودة بين الحكومة البلجيكية و

الصندوق عام 1995، مبلغا يتراوح بين 50 و 60 مليون دولار أمريكي لتغطية هذه الفترة 1995 و حتى عام 2000. و بالنظر إلى التركيز على تفادي النزاعات في أعقاب ما شب من حروب، أن يتوسع نطاق البرنامج المشترك خلال المرحلة الثانية و يصل إلى إقليم البحيرات الكبرى و بلدان الساحل الأوسط و انغولا .

ثالثا: تفعيل الحكومة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات الإدارية في الدول الإفريقية

نظرا لحدثة مصطلح الإدارة الإلكترونية، فقد تعددت تعريفاته لكونه لا يقتصر فقط على وجود حواسيب وبرمجيات وانترنت، وإنما يتعداه إلى التواصل مع الجمهور الكترونيا، وتجدر الإشارة إلى الاشكال والخلاف الفقهي في استعمال العديد من التسميات الدالة على استخدام تكنولوجيا المعلومات، وإن كانت في أغلبها تتناول تعريف الحكومة الإلكترونية نظرا لوجود تداخل مفاهيمي بين مصطلحي الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية. ويرى الدكتور حمدي القبيلات، والدكتور داود عبد الرازق الباز بأن المصطلح الأدق هو الإدارة العامة الإلكترونية، وليس الحكومة الإلكترونية على الرغم من إطلاق المصطلحين على ذات المسمى وبذات المعنى¹⁹ على أساس أن المراد ليس ممارسة سلطة الحكم بطريقة الكترونية، وإنما المقصود إدارة الأمور بطريقة إلكترونية.

1/ تعريف الحكومة الإلكترونية:

يرتبط تعريف الإدارة الإلكترونية بالدور المتنامي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل تيسير وفاعلية العمل الإداري، وتقديم الخدمات الحكومية الكترونيا تفاديا للعوائق الناجمة عن استخدام الأوراق في التعامل الإداري، وما ينشأ عنها من بيروقراطية، وروتين أثرا سلبا على أداء الخدمات للجمهور¹⁹ وتعددت هذه التعريفات نظرا لعدم وجود تعريف جامع مانع لها، حيث تعرف:

أ- من حيث ربطها بجودة وعقلنة الخدمة العمومية: بأنها: "استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية المتنوعة والمعلومات في تيسير سبل أداء الإدارة الحكومية لخدماتها العامة الإلكترونية ذات القيمة، والتواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرافق العامة بمزيد من الديمقراطية، من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية عبر بوابة واحدة"¹⁹.

ب - من حيث الوسائل المستخدمة فيها: بأنها: "وظيفة إنجاز الأعمال باستخدام النظم والوسائل الإلكترونية"¹⁹.

ج - تعريف البنك الدولي: بأنها: "استخدام تقنية المعلومات من شبكات محلية، وانترنت من قبل الأجندة الحكومية لتقديم الخدمات المناطة بتلك الأجندة للمستفيدين بأسلوب أسرع وأدق بعيدا عن البيروقراطية"¹⁹.

2/ أهمية الحكومة الإلكترونية

بدأ العديد من الدول الافريقية في وضع وتنفيذ سياسات متقدمة بشأن الحكومة الإلكترونية، ويتعلق نجاح الحكومة الإلكترونية بالإطار العام للإدارة، ويتطلب أن تجري عملية الإصلاح ليس على مستوى تكنولوجيا المعلومات فحسب وإنما أيضا على مستوى كل البيئة التي تحدد ثقافة الإدارة المحلية .

وتزيد هذه الدول أيضاً من جهودها لتحقيق التبسيط الإداري. ومن أكثر الشكاوى الشائعة التي يشكو منها رجال الأعمال والمواطنون، سواء في الدول العربية أو دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كثرة وتعقد الإجراءات الشككية والأعمال المكتبية الحكومية. ويؤدي ذلك إلى تحميل الاقتصاد ككل تكاليف باهظة، ولذا يوصف الروتين الإداري بأنه عائق كبير في طريق التنمية الاقتصادية. وفي مواجهة هذه التحديات، تركز الحكومات بشكل متزايد على مراجعة وتبسيط الأعباء البيروقراطية، بيد أن هناك حاجة لتحسين فعالية السياسات التي تم البدء فيها . وتتضح أهميتها فيما يلي:

-التغلب على العوائق التي تعوق استخدام أسلوب موحد في التعامل مع الصعوبات التقنية أو التنظيمية المتعلقة بالتداخل المركزي أو المحلي بين الوزارات والجماعات المحلية من جهة، والمستثمرين المحليين والأجانب من جهة ثانية، دون التخوف من أن تتسبب الحكومة الإلكترونية في حدوث طوفان من التغيرات التنظيمية سيما المتعلقة منها بالخصوصية الوطنية وكذلك المتعلقة بالأمن القومي.

-التأكد من أن الحكومة الإلكترونية لن تصبح عملية منعزلة عن عملية تحديث استراتيجية تجربها الحكومة في كل القطاعات بتوفير معلومات عامة واضحة، بالتغلب على العقبات الإدارية والبيروقراطية التي تتغلغل بعمق في العديد من المصالح الحكومية والهيئات الوطنية والمحلية، وذلك بتعزيز وتوفير استراتيجية قابلة للتطبيق ذات أهداف واضحة وخطط تنفيذية في ضوء الانفصال الاجتماعي في المدن والقرى وفي التبعات المالية الثقيلة للاستثمار.

-تحديد المسؤوليات السياسية على أرفع مستوى والقيادات الواضحة لمشروعات الحكومة الإلكترونية بإقناع الحكومات والمستثمرين بجدوى التجارية للحكومة الإلكترونية كأداة لإجراء إصلاح على نطاق أوسع، من خلال توفير الإطار التنظيمي الملائم، والموارد البشرية من خلال التدريب والتكوين الدوري في إستعمال وسائل الحكومة الإلكترونية وإدارة التعاون بين القطاعين العام والخاص، مع إنشاء وإقامة نظام رقابي لتنفيذ ووضع أدوات لتقييم وقياس التطبيق السليم لها.

المحور الثاني: استراتيجيات ترقية التنمية الوطنية لتجسيد التكامل الاقتصادي الافريقي

لقد بات واضحا أن الاهتمام الكبير والمتنامي على الساحة العالمية، يعود إلى الارتباط الوثيق بين تفعيل إشراف السلطات الرقابية على المؤسسات المصرفية والمالية لديها، وبين وجود إدارة عليا وتنفيذية جيدة على رأس الحكومات والهيئات والمؤسسات المحلية، بحيث تحكم وتدير أداؤها وتعمل في إطار هيكل تنظيمي ملائم وفي إطار مجموعة من الأهداف والسياسات والإجراءات التنفيذية والرقابية التي تحكم وتقوم أداء المؤسسات وتنظيم المسؤوليات والصلاحيات المتداخلة بين جميع الأطراف داخل وخارج هذه المؤسسات، وهذا يساعد السلطات الإشرافية والرقابية على أداء مهامها على النحو المنشود بحيث يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق أهداف المؤسسات المالية و المصرفية من جهة، و أهداف السلطات الإشرافية و الرقابية من جهة أخرى، و ضمان النمو و التطور السريع للقطاع المصرفي والمالي ومناخ الاستثمار المحلي بحماية ذوي المصالح و العلاقة بهذا سواء في القطاع العام أو الخاص. وسنقوم من خلال هذا المحور بتحديد أهم الاستراتيجيات الملائمة لمواجهة التحديات الراهنة والتي تنطبق على واقعنا الوطني والأفريقي لترقية التنمية الوطنية لتجسيد التكامل الاقتصادي الافريقي.

أولا- تعزيز وتطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي

إن تعزيز مبادئ الممارسات السليمة بالحوكمة الادارية ولدى الجهاز المصرفي يجب أن يمر عبر طريقتين: الأولى يقودها البنك المركزي باعتباره المسئول عن تنظيم و رقابة الجهاز المصرفي الوطني والثاني هو من خلال البنوك الوطنية والمصارف التابعة للقطاع الخاص ذاتها، لأن غياب الحوكمة يعني الفوضى و الانهيار.

1/ مفهوم الحوكمة في الجهاز المصرفي

يرى الخبراء أن الحوكمة من المنظور المصرفي تعني تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء و تطوير مستوى الإدارة بالإضافة الى وجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الإشراف و الرقابة على الجهاز المصرفي.

و وفقا للجنة بازل فإنها ترى أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها، والإدارة العليا والتي تؤثر في كيفية قيام البنك بما يلي:- إدارة الأنشطة و التعاملات بطريقة آمنة و سليمة و وفقا للقوانين السارية بما يحمي مصالح المودعين أولا، - مراعاة حقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع البنك بما فيهم الموظفين و العملاء و المساهمين و غيرهم ثانيا¹⁹.

كذلك فإن الحوكمة من المنظور المصرفي تعني النظام الذي على أساسه تكون العلاقات التي تحكم الأطراف الأساسية، بما يؤدي إلى تحسين الأداء و النجاح¹⁹.

2/ أهمية الحوكمة في الجهاز المصرفي:

نظرا للدور الحيوي الذي تقوم به البنوك في أي اقتصاد، فإن تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي يعد أمرا في غاية الأهمية لضمان سلامة الجهاز المصرفي وتحقيق الكفاءة في الأداء و لدعم دوره في خدمة الإقتصاد الوطني¹⁹.

و من متطلبات و مقتضيات ضمان التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في البنوك مايلي¹⁹:

- الرقابة من خلال مجلس الإدارة و هيئات الإشراف و الرقابة الداخلية.
- الرقابة من خلال أشخاص ليس لهم صلة بالعمل اليومي في مجالات العمل المختلفة لضمان حياد و سلامة الرقابة.
- رقابة مباشرة على مجالات العمل المختلفة في البنك.
- ضرورة وجود وظائف مستقلة لإدارة المخاطر و المراجعة.

3/ العناصر الأساسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي:

يتطلب التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي توفر مجموعة من العناصر الأساسية نستعرضها فيما يلي:

- وضع أهداف إستراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ تكون معلومة لجميع العاملين في البنك،
- وضع و تنفيذ سياسات محددة و واضحة في البنك،
- ضمان توافر مراقبة ملائمة الأنشطة البنك،
- مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة،
- دور سلطة الإشراف و الرقابية¹⁹.

ثانيا : استراتيجية تطوير النشاط الزراعي والتوجه نحو الاستثمارات الأجنبية

مازال للقطاع الزراعي أهميته القصوى كأحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي لمعظم الدول، ومازال مؤهلا لأداء دوره كقطاع رائد للتنمية الاقتصادية، إذ تعد الزراعة مصدر لرزق الغالبية العظمى من السكان، هذا فضلا عما يساهم به القطاع الزراعي في دعم الدخل القومي والصادرات، و ما ينتجه من غذاء ومواد خام، وما يوفره من فوائد لازمة لنمو وازدهار القطاعات الاقتصادية الأخرى¹⁹.

كما إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في الدولة المستقبلية للاستثمار، حيث يسمى "بمناخ الاستثمار"، يعد رافدا وداعما أساسيا لنهوض الاقتصاد. إن استراتيجية تطوير النشاط الزراعي والتوجه نحو الاستثمارات الأجنبية عادة ما تكون عناصره متداخلة و مترابطة، بعضها ثابت أو شبه ثابت. كما أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة، و من ثم فهي تؤثر و تتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرة و بالتداعي مرة أخرى، أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو عوامل طرد لرأس المال. كما انه من جانب آخر، يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية والفلاحية التجميعية والتحويلية الموجهة للاستهلاك اليومي أو التصدير و ذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي.

و نشير إلى أن تعبير مناخ الاستثمار أو مناخ الأعمال هو تعبير واسع – و أحيانا غير منضبط – و لكنه يشمل كل العناصر التي يمكن أن تؤثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة لجمهور المستثمرين في مكان ما بالمقارنة بغيرها من الأماكن.

و عندما يتم الحديث عن مناخ الاستثمار فان الأمر يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر البنية الأساسية، و البعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات و الرابع بالسياسات. و هكذا نجد أنفسنا أمام " مفهوم " مركب ومتطور. فقد تكون عناصر هذا المناخ مناسبة في فترة معينة، و إذ بها ليست كذلك في فترة أخرى نتيجة للتطورات التي لحقت الدول و المناطق المنافسة. فمفهوم "المناخ الاستثماري" هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية و الادبولوجية وكذلك التكنولوجيا والتنظيمية. وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم " المناخ الاستثماري" المناسب تحت عنوانين كبيرين، احدهما متعلق بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي و يرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين Uncertainty، و الثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة و العائد و يرتبط بفكرة المخاطر.

1/ مفهوم استقطاب الاستثمارات الأجنبية

لقد أصبح اليوم شبه اتفاق على الدور الايجابي الذي تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى التنمية في مجال النشاط الزراعي والصناعي والتجاري بتخفيض نسبة الفقر ومحاربة البطالة و تحسين مستويات الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية في العديد من الدول. وعندما نطلع على مختلف الأدبيات نجدها تربط بين الاستثمارات وعدة عناصر كدورها في تحقيق النمو الاقتصادي، توسع حجم التجارة، نقل التكنولوجيا، خلق مناصب العمل، تطوير رأس المال البشري...الخ.

إن القدرة المحلية للدول النامية على تمويل التنمية محدودة جدا مقارنة بالدول المتطورة والتي في طريق التطور. و تشير الاونكتاد في هذا المجال أن الموارد الداخلية المتوافرة لتمويل الاستثمارات و الخدمات العمومية في الدول الأقل نموا تقدر في المتوسط بنسبة 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لا تتجاوز نسبة 35 في المائة في الدول النامية. هذا المستوى الضعيف من الاستثمار المحلي يفسر بضعف المداخيل و الادخارات المحلية (حوالي 4.8 في المائة من الناتج المحلي للفترة 1998-2002). و على هذا الأساس تحاول هذه الدول البحث عن مصادر بديلة لتمويل التنمية وضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي. بحيث يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر احد المصادر الخاصة الخارجية الأكثر استقرارا و الأكثر أهمية. و لكي تستطيع هذه الدول أن تجذب و تستفيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، يجب عليها أن توفر محيط سياسي و اجتماعي و اقتصادي ملائم أو بمعنى آخر " الحكم الرشيد و مؤسسات جيدة و ذات كفاءة عالية".

2- مزايا إستراتيجية التوجه نحو الاستثمارات الأجنبية

- التغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلي، مما يمكن الدولة النامية من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير وهذا العامل هام جدا بالنسبة للدول النامية صغيرة الحجم أو الفقيرة¹⁹،
- زيادة متحصل الدول من العملات الأجنبية، من خلال التجارة الخارجية، وما تولده من مواد ذاتية من الصرف الأجنبي يخفض من مديونية هذه الدول،
- تساهم هذه الإستراتيجية في توليد الإحتكاك بالأسواق الدولية، وهو ما يساعد هذه الدول على التقدم في صناعات التصدير، والحصول على المزيد من المعلومات والتطورات التكنولوجية السائدة في الأسواق العالمية،

وبالتالي تولد الرغبة لديها لبذل المزيد من الجهود و السياسات لتطوير جودة المنتجات التصديرية والتحكم في أسعارها¹⁹.

ثالثا: استراتيجية الاسواق الحرة والتبادل التجاري عبر المعابر الحدودية الجزائرية الافريقية

منذ أن ظهرت أنظمة الحكم المختلفة في الحقبات التاريخية المختلفة إلى أن برزت الحكومات بصورها الحالية على اختلاف أنماطها و تشكيلاتها بالرغم من الاختلافات في شكل الحكومات، إلا أنها مازالت تبحث عن أسلوب و طريقة الحكم و القيادة للوصول إلى طريقة مثلى للأداء المتميز ولقد ساهمت ثورة المعلومات التي ظهرت خلال القرن العشرين بصورة فاعلة في تطوير أداء الحكومات .
- أهمية المعابر الحدودية في ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي الافريقي

للمعابر الحدودية الكثير من الفوائد الايجابية وخاصة على المناطق الحدودية من النواحي الأمنية والاقتصادية وحتى الاجتماعية وهي كالآتي:

- دعم الخزينة العامة بإيرادات ناتجة عن رفع التحصيل الجمركي والضريبي الناتجة عن العمليات التجارية لنشاط تجارة الحدود.

-زيادة الإيرادات المالية بالولايات الحدودية نتيجة للممارسة تجارة الحدود، مما يجعلها إحدى الموارد المالية الهامة التي تساهم في دعم مشاريع التنمية.

-دخول وخروج البضائع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغط على الموانئ الرئيسية ويقلل تكلفة النقل ويرفع من الإيرادات.

-إقامة محطات جمركية وفتح فروع للبنوك التجارية بالمناطق الحدودية لتسهيل عمليات تجارة الحدود بين البلدان الجوار وبالتالي خدمة مواطني المنطقة.

-اهتمام الولايات الحدودية بزيادة إنتاجها من السلع وترقية وتحسين جودتها، مثل زيادة النشاط الفلاحي وحجم الأراضي المزروعة، والاسواق لتصريف المنتجات الحرفية والصناعية محلية الصنع.

-تساعد على الاستقرار والحد من الهجرة من الريف إلى المدن أو إلى الخارج من خلال إيجاد فرص عمل ومهن جديدة لم تكن موجودة بتلك الولايات مثل (التخليص الجمركي، إنشاء المطاعم والمقاهي والفنادق والخدمات المصرفية والمتاجر الصغيرة، الزراعة، الأنشطة الحرفية ..).

-تسهيل محاربة التطرف والجريمة المنظمة والإرهاب، وتجفيف مصادر تمويله، والمتمثلة أساسا في التهريب.

-تعمل تجارة الحدود على تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدولتين، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول.

الخاتمة

كل الباحثين في المجال السياسي و الاقتصادي يجمعون على أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية التكامل الاقتصادي الافريقي، فشلت فشلا ذريعا في دول العالم الثالث، باستثناء بعض الدول، والدول العربية على وجه الخصوص و الجزائر على وجه التحديد بالرغم من أنها كرست مجهودات جبارة من أجل إحداث تنمية مستقلة مبنية على العدالة الاجتماعية و لبلوغ هذا الهدف تبنت استراتيجيات و نماذج تنمية مختلفة، و رغم كل الإصلاحات الاقتصادية المتتالية التي قامت بها معظم هذه الدول إلا أن النتائج جاءت مغايرة لطموحات شعوبها ولم يتم التوصل إلى أداء اقتصادي يحدث تنمية حقيقية، وبقيت قطاعات عديدة مهملة حيث تأكد أن التطور الاجتماعي أبطأ بكثير من التغير الاقتصادي. لهذا أصبح من الأهمية بمكان دراسة ومعرفة أسباب الفشل، إلا أنه لا يجب البحث عن هذه الأسباب في تقنيات تحضير مخططات التنمية أو في عجزها وإنما يتطلب الأمر البحث عنها في طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي والسياسي وكيفية عمله.

النتائج

لقد تعددت وتباينت الأبعاد التي ينظر من خلالها إلى تجسيد آليات التكامل الاقتصادي بين دول افريقيا، حسب تصريحات الهيئات السياسية وتقارير المنظمات الاقليمية، والبحوث الاكاديمية التي ناقشت واهتمت بهذا الموضوع ، ومما سبق شرحه من خلال المحورين توصلنا الى النتائج التالية:

-لا يجوز إغفال أهمية البعد الاقتصادي، حيث يمثل هذا البعد أحد أهم محاور و آليات حسم الحكم كخطوة على طريق التحول الديمقراطي، حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الاقتصادي و إنما امتد ليشمل وجوب تحسين مستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات و ذلك عبر إصلاحات هيكلية.

-عدم مواءمة الهياكل الاجتماعية والسياسية للتغيرات الاقتصادية، بما يجنب النظام التعرض لمزيد من الضغوط وعدم الاستقرار، الذي يمكن أن يمثل عائقا لعملية التحول الديمقراطي.

- السماح بدور المنظمات المستقلة في مواجهة الدولة خاصة فيما يتعلق بممارسة القوة السياسية و صياغة وتطبيق السياسات إلى جانب عمليات التجنيد السياسي، حيث يمثل هذا الشرط أساسا سياسيا للتنمية يعكس تفاعلا متوازنا بين كل من الدولة والمجتمع في ظل علاقة تعاونية تسمح للدولة بتنفيذ برامجها التنموية والقيام بالتوزيع العادل للموارد والحفاظ على النظام دون اللجوء إلى الوسائل القهرية.

التوصيات : ومن خلال النتائج السابقة طرحنا العديد من التوصيات التي تصب في ترقية وتطوير آليات التكامل الاقتصادي الافريقي

-يجب التركيز على الجانب الاقتصادي من خلال تحديد شفافية الحسابات الحكومية، وفعالية إدارة الجمارك واستقرار البيئة التنظيمية للقطاع الخاص ودعمه لمساهمته، من خلال خلق الثروة.

-يجب تجسيد شرعية الحكومات ومدى توفر الديمقراطية وتوفير الحريات السياسية وآليات المساءلة وإدارة شؤون الدولة بشفافية مع احترام حقوق الإنسان ، وتمكين الأحزاب السياسية من لعب دورها ووجود آليات التداول السلمي على السلطة، وتوفير حرية الصحافة والإعلام. و هو ما تفتقر إليه كثير من دول العالم الثالث، بما يمكن أن يعكس مظهرا سياسيا من مظاهر سوء الحكم.

-تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وجمعيات الإدماج الاجتماعي و النقابات المهنية والمنظمات الشبابية، إضافة إلى نشر ثقافة المواطنة والتسامح داخل المجتمع.

-حرية التجارة الخاصة بالتصدير أي لا توجد أي قيود على التصدير في أي شكل كانت، وحرية الصناعات التصديرية في اختيار عناصر الإنتاج إما من الداخل أو من الخارج حسب ما يترامى لها.

-إعفاء صناعات التصدير من الضرائب غير مباشرة على الإنتاج الذي تقوم بتصديره و كذلك إعفاء المدخلات التي تستخدمها في الصناعة من هذه الضرائب

-عدم فرض ضرائب جمركية على المواد المختلفة التي تستودها صناعات التصدير. و تطبق نفس الامتيازات على المنتجين المحليين للمواد التي تدخل صناعات التصدير.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب والمؤلفات

- 1/جمال الدين لعويصات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة، الجزائر. 2000.
- 2/حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الالكترونية. دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان(الأرن)، 2014.
- 3/داود عبد الرازق الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه. منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 4/محمد محروسي إسماعيل، "اقتصاديات الصناعة و التضييع" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992.
- 5/فؤاد شاكر، " الحكم الجيد أداة أساسية لتقوية إدارة المصارف"، مجلة اتحاد المصارف العربية، مارس 2004.
- 6/فؤاد شاكر، اتحاد المصارف العربية، الحكم المؤسساتي السليم في المصارف و المؤسسات المالية، بيروت، 2002.
- 7/طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم –المبادئ – التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2005،.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- 8/عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في استراتيجية التنمية عرض حالة الجزائر خلال الفترة: 1989 – 1999، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2002.

ثالثا: المجلات

1/ ماجد راغب الحلو، "الحكومة الالكترونية والمرافق العامة"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات المصرفية، أكاديمية الشرطة، يومي 26 و 27 أفريل، دبي، 2003.

رابعاً: المواقع الالكترونية والمنتديات

1/ بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، "الحكومة الطريق إلى الإدارة الرشيدة"، العدد 35، سنة 2003.

2/ منتدى تطوير الحكم الجيد في المصارف العربية وفق المعايير و الممارسات الدولية، من الموقع:

www.uabonline.org/UABweb/Conference/2004/jordan, consulté le : 10/03/2005.

3/ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، التقرير السنوي لعام 1984 ، مطابع كراستنغراف، روما 1985.

4/ منتدى تطوير الحكم الجيد في المصارف العربية وفق المعايير و الممارسات الدولية، من الموقع:

www.uabonline.org/UABweb/Conference/2004/jordan, consulté le : 10/03/2005.

¹⁹ - Basel committee on banking supervision, En drincing corporate governance for banking organisation, 1999.

² - Gerard Charreaux, Le Gouvernement des Entreprises –Corporate Govrnance- Theorie et faites, Edition Economica,1997, p331.

أبرز التكتلات الاقتصادية الفرعية في القارة الإفريقية.

د. صوالحي ليلي.

soualhi@univ-ghardaia.dz

جامعة غرداية، الجزائر.

الملخص :

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية العديد من التطورات الاقتصادية التي فرضت على الدول التوجه نحو التكتلات الاقتصادية والتي أصبحت واقعا ملموسا ومتغيرا هاما من متغيرات النظام العالمي الجديد، فإزداد عدد الدول التي أخذت بسياسة التكتلات الاقتصادية إذ تتعاون فيما بينها في إطار اتفاقيات اقتصادية مختلفة ثم تتوسع إلى إزالة كافة القيود التي تُعيق عملية الاندماج الاقتصادي، والدول الإفريقية بالنظر لهشاشة اقتصادياتها وعدم استقرارها فهي من أكثر الدول حاجة للتكتلات الاقتصادية من أجل التغلب على مشاكلها الاقتصادية الداخلية ومن ثم تحقيق تنمية دول أعضائها في مختلف المجالات. وتسعى هذه الورقة البحثية إلى توضيح مفهوم التكتلات الاقتصادية وإبراز أشكالها وكذا أبرز التكتلات الاقتصادية الفرعية الإفريقية وأهدافها والأسباب الداعية لقيامها.

الكلمات المفتاحية: مفهوم، التكتل الاقتصادي، إفريقيا، الأهداف، الأسباب.

مقدمة:

يعتبر التكتل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث اتسعت الدعوة للتكامل وازدادت أهميتها تعبيرا عن الاستيعاب السليم لمتطلبات التنمية بمختلف مجالاتها، فإزداد عدد الدول التي أخذت بسياسة التكتلات الاقتصادية، وقد ظهر الاهتمام بالتكتلات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية من طرف العديد من دول العالم، وهذه النزعة العالمية نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية جعلت بعض الاقتصاديين يُطلقون على هذا العصر عصر التكتلات الاقتصادية، والدول الإفريقية بالنظر لهشاشة اقتصادياتها وعدم استقرارها فهي من أكثر الدول حاجة للتكتلات الاقتصادية، وذلك من أجل تقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وكذا التغلب على المشاكل الاقتصادية الداخلية بصورة جماعية من خلال توحيد إمكانياتها المشتركة.

ومن هذا المنطلق تمت صياغة إشكالية هذه الورقة البحثية كالتالي: كيف تساهم التكتلات الاقتصادية

الفرعية في تعزيز اقتصاديات الدول الإفريقية؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما يتمثل مفهوم التكتل الاقتصادي؟

- ماهي الأسباب الداعية لقيام التكتلات الاقتصادية الإفريقية؟

- ما هي أبرز التكتلات الاقتصادية الفرعية الإفريقية؟

وللإجابة عن الإشكالية السابقة والتساؤلات المندرجة تحتها تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور، يناقش المحور الأول مفهوم التكتل الاقتصادي، أما المحور الثاني فسيتطرق للأسباب الداعية لنشأة التكتلات الاقتصادية الإفريقية، في حين سيتناول المحور الثالث التكتلات الاقتصادية الفرعية في إفريقيا وأهدافها.

المحور الأول: مفهوم التكتل الاقتصادي:

ظهر الاهتمام بالتكتلات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية من طرف العديد من دول العالم، حتى أصبح منتصف القرن العشرين يسمى بعصر التكتلات الاقتصادية ثم انتشر هذا الاهتمام ليشمل مناطق أخرى من العالم.

أولاً: تعريف التكتل الاقتصادي:

اهتم الكثير من الباحثين بمفهوم التكتلات الاقتصادية التي أصبحت سمة من سمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، وقد تباينت التعاريف التي تناولت مفهوم التكتل الاقتصادي نظراً لاختلاف وجهات نظر الباحثين الاقتصاديين، ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي:

يُعرف التكتل الاقتصادي على أنه عبارة عن مجموعة واسعة من العلاقات الاقتصادية الدولية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً، تاريخياً، جغرافياً، اجتماعياً وحضرياً والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول¹.

كما يُعرف التكتل الاقتصادي كذلك على أنه: تجمع عدد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك، هذا التجمع يكون في إطار معين فقد يكون اتحاداً جمركياً أو منطقة تجارة حرة أو سوق مشتركة².

وهناك من يعرف التكتل الاقتصادي بأنه: اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع ورؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول بُغية تحقيق نمو في كافة هذه البلدان³.

والتكتل الاقتصادي هو درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً، والتي تجمعها جملة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية، من أجل تحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول⁴.

وهناك من يرى أن التكتل الاقتصادي هو الحالة التطبيقية لمفاهيم التكامل، أي أن كل مجموعة من الدول تقوم بالدخول في مرحلة من مراحل التكامل فهي تمارس تكتلاً اقتصادياً⁵.

ولتعريف التكتل الاقتصادي هناك ثلاث اتجاهات رئيسية وهي كالآتي:⁶

- الاتجاه الأول يرى أن التكتل الاقتصادي يتمثل في أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منها.
 - الاتجاه الثاني يرى أن التكتل يأخذ صورة منطقة التجارة الحرة فقط، فيجمع بين دول غير متجانسة اقتصاديا، كأن يجمع بين دول متقدمة ودول نامية مثل التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية والذي جمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.
 - الاتجاه الثالث والذي يرى أن التكتل الاقتصادي هو عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.
- فالتكتل الاقتصادي إذن هو درجة معينة من التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي تكون متجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا وحضاريا، والتي تجمعها جملة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.
- ثانيا: نشأة التكتلات الاقتصادية
- ظهرت التكتلات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية بهدف مواجهة مختلف التحولات التي شهدتها العالم في تلك الفترة، فقد كان ظهور تلك التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاوله جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشاريع فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط مثل مشروع مارشال والذي كان يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية. الأمر الذي جعل من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فأخذت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج للعولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن ثم أصبحت هذه التكتلات الاقتصادية تشكل خريطة للعالم ومن بين تلك التكتلات نذكر ما يلي:⁷
- في نصف الكرة الغربي: تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) سنة 1992م، والتمهيد لقيام تكتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، وتم كذلك إنشاء العديد من الترتيبات الإقليمية بين عدة دول من أمريكا اللاتينية.
 - في أوروبا: تم فيها قيام الاتحاد الأوروبي إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) سنة 1999م، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.
 - في شرق آسيا: وفيها وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا)، كما تم إنشاء منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيك APEC).
 - في المنطقة العربية: وفيها بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964م، ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.

- في إفريقيا: وفيما قامت تكتلات إقليمية أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) الساعية لتنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية.

ثالثا: شروط نجاح التجارب التكاملية:

تتطلب التجارب التكاملية جملة من الشروط لنجاحها، وقد جمعها الباحث فيليب جاكوب Philip Jacob في عشرة مؤشرات والتي وصفها بأنها عوامل التكامل وتتمثل في الآتي:⁸

- التقارب: حيث أن الشعوب المتقاربة جغرافيا مؤهلة للتكامل أو الوحدة فيما بينها.
- التجانس: فالشعوب المتشابهة في العديد من الجوانب مؤهلة أكثر للتكامل من غيرها.
- التعامل المتبادل: فصلاية التكامل تقاس بمدى وحجم التعاملات بين الأطراف.
- المعرفة المشتركة أو التقارب الذهني: فكلما زاد التقارب الذهني كلما تدعم التكامل.
- المصالح: بحيث أنه كلما كانت المصالح تشمل أطرافا أكثر كلما كان التكامل أكثر قوة.
- الروح الجماعية: فكلما تمتع الأطراف بالرغبة في المشاركة كان ذلك أفضل للتكامل بينها.
- الإطار البنوي: فكلما كانت المشاركة في اتخاذ القرار أكبر كلما كان التماسك بينهم أقوى.
- السيادة: بحيث أنه كلما كانت الدولة أكثر تشبها بسيادتها كلما عطل ذلك التوجه نحو التكامل.
- الفعالية الحكومية: فالحكومة الأكثر قدرة على تلبية مطالب مواطنيها تكون أكثر تكاملا.
- التجربة التكاملية السابقة: إن النجاح السابق يؤدي إلى تعميم النجاح في مجالات أخرى.

وهناك من يضيف عوامل أخرى تساعد على نجاح عمليات التكتلات الاقتصادية تتمثل في الآتي:⁹

- وجود إطار قانوني: فهو الذي يحدد بصورة واضحة حقوق وواجبات الدول الأعضاء، كما أنه يبين كيفية معالجة المستجدات التي قد تطرأ في المستقبل.
- وجود إطار مؤسسي: إن وجود الإطار المؤسسي يُكمل وجود الإطار القانوني بين الدول الأعضاء بهدف تجنب الخلافات التي قد تنشأ مستقبلا بينها، وعليه لا بد من وجود مؤسسات واتحادات قومية مُهمتها الإشراف على الاتفاقيات وتطبيقها وسن التشريعات الجديدة وحل الخلافات البينية.
- وجود تعاون اقتصادي: إن من أهم مرتكزات التعاون الاقتصادي وجود استثمارات مشتركة داخل دول التكتل الاقتصادي، وجود تجارة بينية بين الدول الأعضاء مما يعكس درجة اعتماد دول التكتل مع بعضها البعض في توفير ما تحتاجه من سلع وخدمات.

إذن فنجاح عمليات التكتلات الاقتصادية يتطلب جملة من العوامل كالتقارب الجغرافي والتجانس في بعض الجوانب والتعامل المتبادل والمصالح المشتركة بين أطراف التكتل، وكذا التجارب التكاملية الناجحة سابقا التي تحفز على تعميم النجاح في مجالات أخرى، بالإضافة إلى وجود إطار قانوني يوضح حقوق وواجبات الدول

الأعضاء وإطار مؤسسي للإشراف على الاتفاقيات وتطبيقها، وكذا تعاون اقتصادي من خلال إيجاد استثمارات مشتركة وتجارة بينية بين دول التكتل.

رابعاً: أشكال التكتل الاقتصادي

تختلف أشكال التكتل الاقتصادي تبعاً لاختلاف الدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول الأعضاء للتكتل الاقتصادي، ويأخذ التكتل الاقتصادي عدة أشكال تمثل صوراً لدرجة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وهي كما يلي:¹⁰

1. الاتفاقية التفضيلية: وتعني أن تقوم كل دولة بإعطاء الدولة الأخرى المشتركة المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية المفروضة على حركة التجارة الخارجية بين الدول، كما تقوم كل دولة بتحديد الرسوم الجمركية على حركة التجارة الخارجية فيما بينها، ومن بين الدول خارج التكتل بمحض إرادتها.
2. منطقة التجارة الحرة: وفيها تقوم كل الدول الأعضاء بإلغاء التعريفات الجمركية على منتجات بعضهم البعض، ولكن تحتفظ كل دولة باستقلالها في وضع السياسات التجارية مع دول العالم الخارجي غير الأعضاء في هذا التكتل.¹¹
3. الاتحاد الجمركي: يعني إلغاء الحقوق والرسوم الجمركية على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في هذا الاتحاد، بالإضافة إلى توحيد السياسة التجارية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي.
4. السوق المشتركة: إن حرية انتقال السلع والخدمات تبدو غير كافية لغرض الوصول إلى تحقيق مجال اقتصادي متماثل يتطلب تحقيق المبدأ المجسد للحريات الأربعة: حرية انتقال السلع، الخدمات، الأموال، الأشخاص.
5. الاتحاد الاقتصادي: يعني إلغاء القيود على حركة السلع والخدمات والأموال والأشخاص وعوامل الإنتاج مع إيجاد درجة من درجات التجانس في السياسة النقدية.
6. الوحدة الاقتصادية: ويقصد بها الاندماج الاقتصادي التام، وهو الحد الأقصى للتكامل الاقتصادي، ففيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية للدول الأعضاء، حيث تندمج كل اقتصاديات الدول الأعضاء وتكون اقتصاداً واحداً يتم في إطاره إنشاء العديد من المؤسسات لتسيير هذا التكتل مثل البنك المركزي لهذا التكتل الاقتصادي وبرلمان وأنظمة تحكم وتصويت وغيرها.¹²

المحور الثاني: الأسباب الداعية لنشأة التكتلات الاقتصادية الإفريقية

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى نشوء التكتلات الاقتصادية في إفريقيا منها ما قد يكون مرتبطاً بالبيئة الداخلية الخاصة بقارة إفريقيا ومنها ما هو مرتبط بالبيئة الخارجية، ويمكن تصنيف الأسباب الداعية لنشأة التكتلات الاقتصادية في إفريقيا كما يلي:

أولاً: الأسباب الاقتصادية

تمثل التكتلات الاقتصادية صمام الأمان الذي يُكسب الدول درجات عالية من المناعة الاقتصادية، مما يمنحها قدرة كبيرة على مواجهة مختلف الآثار الناجمة عن أزمات السوق العالمية (اضطراب الأسواق، الإعسار التمويلي،

- انخفاض الطلب الكلي وغيرها)، أو التقليل من إرهاباتها بأقل تقدير، حيث تزداد إمكانية الدول المتكتلة لممارسة حزم أكبر من الضغوط المناسبة على أعضائها لانتهاج سياسات اقتصادية سليمة تخدم التكتل.¹³
- ومن بين الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في نشوء التكتلات الاقتصادية الإفريقية نذكر ما يلي:¹⁴
- اعتبار التكتل على أنه أداة أساسية لمجابهة التهميش في ظل تعدد التكتلات خارج القارة الإفريقية، فما يُميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو التوجه نحو تشكيل التكتلات الكبيرة بين عدة دول التي تتمتع بجملة من المقومات الاقتصادية والتاريخية والحضارية والثقافية المتجانسة.
 - إن التكتل الاقتصادي يسمح للدول الأعضاء من اكتساب القدرة على المساومة والتفاوض بشأن شروط التبادل الاقتصادي، إذ تستدعي هذه العملية توفر خبرات تتجاوز إمكانيات الدول بصفة فردية.
 - يساهم التكتل الاقتصادي في تحسين وتطوير الكفاءة الإنتاجية للمشاريع الاقتصادية، الأمر الذي يحقق الاستغلال الأمثل للموارد، بالإضافة إلى توسيع الأسواق مما يؤدي إلى مضاعفة الإنتاج.
 - تعتبر التكتلات الاقتصادية الإفريقية خطوة مسبقة لتحقيق الخطوط الأساسية للجماعة الاقتصادية الإفريقية، والتي تعمل على تطوير اقتصاديات الدول الإفريقية من خلال الأهداف المسطرة لها والتي تتمثل في إنشاء منطقة التجارة الحرة واتحاد جمركي وسوق مشتركة ومصرف مركزي وعملة إفريقية موحدة، الأمر الذي يساهم في تحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي.

ثانيا: الأسباب السياسية والأمنية:

لقد فرضت الأوضاع السياسية التي واجهتها الدول الإفريقية ضرورة التكامل بينها، بوصفه مدخلا أساسيا للتعامل مع مشكلات القارة نظرا لضعف الدول الإفريقية وهشاشتها خاصة مع ما أسفرت عنه التطورات الدولية من تأثيرات على اقتصاديات دول إفريقيا، والتي أصبحت أكثر هشاشة نتيجة لفشلها في الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية وتراجع دورها في تقديم الخدمات العامة، كما أن الدول الإفريقية باتت تُدرك عجزها عن مواجهة مشكلة الاندماج الوطني بمفردها، وأن التحصن بالسيادة المطلقة لن يحقق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن تراجع دور الدولة الوطنية أدى إلى إعلاء قيمة العمل الجماعي لحل مشكلة الاندماج الوطني من خلال التعاون مع دول الجوار.¹⁵

ويمكن تلخيص العلاقة بين التنمية والاستقرار الأمني في مقولة للباحث بول كولير Paul Collier والذي قال "إن الحرب تؤخر التنمية، والعكس، فإن التنمية تؤخر الحرب"، وبالتالي يمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية كآلية لتجنب الحروب ولحل النزاعات، فقد قامت العديد من التكتلات الاقتصادية الإفريقية بحل الكثير من النزاعات مثل (الايكواس ECOWAS) التي قامت بمواجهة الانقلاب في النيجر والأزمة في ساحل العاج سنة 2011م والانقلاب في مالي سنة 2012م. ومما يؤكد على البعد السياسي والأمني للتكتلات الاقتصادية الإفريقية نذكر ما قامت به (السادك SADC) حيث عملت على إنشاء مجموعة من الآليات التي تكفل أمن المنطقة كتكريس سياسة دفاعية مشتركة وآلية الإنذار المبكر.¹⁶

ثالثا: الأسباب الاجتماعية

يتمثل الغرض من نشوء التكتلات الاقتصادية الإفريقية في ضمان التنمية للمجتمعات الإفريقية، للخروج من مختلف صور الفقر، فالتنمية الحقيقية هي التي ينجر عنها مجتمع متوازن، والذي لا يمكن تحقيقه بالجهود الفردية للدول الإفريقية والتي تعرف تقريبا نفس الوضع الاجتماعي المتأزم، إذ تعرف الشعوب الإفريقية ظاهرة الأمية بنسب كبيرة تصل إلى 50 و 60% في العديد من الدول الإفريقية، الأمر الذي يهدد سلامة البنيان الاجتماعي، فقد وضحت اليونيسكو في سبتمبر سنة 2017م أن 27% من الأميين في العالم يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأن 17 دولة إفريقية لا تزال بها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة 50% وما دون ذلك. ولم تقتصر المشاكل على الأمية فقط بل عرفت الدول الإفريقية مشاكل أخرى كتندي مستوى المعيشة والمستوى الصحي وانتشار الأوبئة والأمراض، وقد تدهور الوضع الاجتماعي أكثر جراء انتشار الهجرة غير الشرعية واستفحال الجريمة المنظمة.¹⁷

رابعاً: الأسباب التاريخية

وتتمثل الأسباب التاريخية في وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب الدول الأعضاء، بالإضافة إلى القرب الجغرافي والتشابه أو التقارب الحضاري، الأمر الذي يولد خلفية مشتركة من شأنها تحقيق درجة من الاستعداد للتفاهم المشترك والعمل معاً.¹⁸

إذن تتنوع الأسباب الداعية لنشأة التكتلات الاقتصادية في إفريقيا بين أسباب اقتصادية كإنشاء منطقة للتجارة الحرة واتحاد جمركي وسوق مشتركة، وأسباب سياسية وأمنية كاعتبار التكتلات الاقتصادية آلية لتجنب الحروب والنزاعات وكذا حل مشكلة الاندماج الوطني في إفريقيا، وأسباب اجتماعية لضمان تحقيق التنمية للمجتمعات الإفريقية، أما الأسباب التاريخية المتمثلة في الروابط التاريخية القوية بين شعوبها مما يُولد استعداداً للتفاهم والتعاون المشترك بينها.

المحور الثالث: التكتلات الاقتصادية الفرعية في إفريقيا وأهدافها

تعتبر الدول الإفريقية بالنظر إلى هشاشة اقتصادياتها وعدم استقرارها من أكثر الدول حاجة للتكتلات الاقتصادية، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق التكامل التجاري وزيادة درجة النفاذية التجارية بين الدول الأعضاء. وقد انخرطت العديد من الدول الإفريقية في تلك التكتلات الاقتصادية وذلك وفق صيغ مختلفة نذكر منها ما يلي:

أولاً: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)

تعتبر المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (اكواس) أول المنظمات الإقليمية الفرعية في القارة الإفريقية، وهي واحدة من ثماني المجموعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية المعترف بها من قبل الاتحاد الإفريقي. وتعود فكرة تأسيس إطار للتعاون الاقتصادي بين دول غرب إفريقيا للرئيس الليبيري "وليام تومبا" سنة 1964م، وتم تجسيد هذه الفكرة في فيفري 1965م من خلال توقيع اتفاق للتعاون بين ليبيريا وساحل العاج وسيراليون، إلا أن هذا الاتفاق باء بالفشل، وفي سنة 1972م قام كل من الرئيس النيجيري "يعقوب كون" والرئيس التوغولي "نيا سينغي اياداما" ببعث هذا المشروع من جديد، حيث قام الرئيسين بزيارة اثني عشرة دولة في المنطقة من أجل إقناع قادتها بالانخراط لإنجاح هذا المشروع، وقد نجح الرئيسان في ذلك حيث تم تعيين الخبراء القانونيين

واللجان الخاصة من أجل وضع النصوص التأسيسية له، وفي تاريخ 28 ماي 1975م قام زعماء خمسة عشرة دولة لغرب إفريقيا بالتوقيع على المعاهدة المنشئة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (اكواس)، والتي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز المبادلات التجارية بين دول الإقليم، وتضم هذه المجموعة حوالي 28% من سكان القارة الإفريقية، وتبلغ مساحتها حوالي 17% من إجمالي مساحة القارة الإفريقية.¹⁹

وقد سعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لتحقيق جملة من الأهداف تلخصت في تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء، والتنسيق بين الدول في مجال السياسات الزراعية والمشاريع ذات العائد المشترك، وفي مجال البحوث الزراعية والمائية والنقل والمواصلات والطاقة.²⁰ بالإضافة إلى تحقيق التنسيق بين سياسات التصنيع وخطط التنمية الصناعية وتبادل الأفراد المهرة من الفنيين والإداريين، وفتح مؤسسات التدريب الوطنية أمام مواطني الدول الأخرى الأعضاء، والتعاون في تنمية المشروعات المشتركة والاستغلال المشترك للموارد المتوفرة في الغابات والاهتمام بتربية الحيوان وتنمية مصايد الأسماك.²¹

اتخذت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا جملة من الإجراءات لتحقيق أهدافها نذكر منها ما

يلي:²²

- إلغاء كل القيود والعراقيل أمام الاستيراد والتصدير بين الدول الأعضاء.
- إلغاء كل القيود والصعوبات الإدارية المتعلقة بالتجارة بين الدول.
- صياغة سياسة تجارية وتعريفات موحدة اتجاه الدول غير الأعضاء.
- إلغاء كل القيود أمام حركة الأفراد والأموال والخدمات بين الدول الأعضاء.
- ترقية المشاريع المشتركة بين الدول خاصة المتعلقة ببحوث التسويق والمشاريع الصناعية.
- تنسيق وإنشاء بنية تحتية مشتركة خاصة النقل والاتصالات والطاقة.
- تقليص الفوارق والفجوات بين اقتصاديات الدول، وتنسيق السياسات الاقتصادية والصناعية.
- تأسيس صندوق خاص من أجل التعاون والتنمية.

ثانيا: التجمع الاقتصادي لدول وسط إفريقيا (ECCAS)

تم إنشاء التجمع الاقتصادي لدول وسط إفريقيا سنة 1983م ودخل حيز التنفيذ في أوائل سنة 1985م، حيث جاء على أنقاض الاتحاد الجمركي والاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه سنة 1964م بين كل من الدول التالية: (جمهورية إفريقيا الوسطى، التشاد، الكونغو، الكاميرون، الغابون)، الذي فشل بعد عامين من إنشائه بسبب أزمات بينية، ثم أعيد تحسينه سنة 1994م. ويضم التجمع الاقتصادي لدول وسط إفريقيا الدول التالية: بورندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، التشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية، الغابون، ساوتومي، برنسي، الزائير. ومن أهداف التجمع الاقتصادي لدول وسط إفريقيا: تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد، تطبيق ضرائب إقليمية موحدة وتنسيق التعريفات الجمركية ونظم الضرائب، النهوض بالسياسات الصناعية والنقل.²³

- يهدف التجمع الاقتصادي لدول وسط إفريقيا إلى النهوض بالاقتصاد بوصفه الأداة الفعالة لدفع عجلة التنمية والضامن الأساسي لرفاه الشعوب، ومن بين الأهداف الأخرى التي يسعى إليها نذكر ما يلي:²⁴
- التكامل الاقتصادي والمالي من خلال إنشاء سوق مشتركة، وتحرير حركة السلع ورؤوس الأموال في المنطقة.
 - التكامل الاجتماعي والتنمية البشرية بهدف القضاء على الفقر والوصول للعيش الكريم.
 - العمل على المحافظة على البيئة، ودعم التنمية الريفية من أجل توفير الأمن الغذائي.

ثالثا: جماعة تنمية الجنوب الإفريقي (SADC)

تأسست جماعة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك) في 17 أوت 1992م، وهي ثاني أكبر التجمعات الاقتصادية والسياسية في القارة الإفريقية، حيث قام رؤساء اثنتي عشرة دولة في وندوهوك (ناميبيا) بالتوقيع على معاهدة إنشائها وهي دول مؤتمر تنسيق التنمية وسيشل وموريشيوس، ثم انضمت إليها جنوب إفريقيا في 29 أوت 1994م بعد زوال حكمها العنصري، وفي سنة 1996م انضمت الكونغو الديمقراطية، وقد حلت منظمة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك) محل مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الإفريقي الذي أنشأ في أفريل 1980م. تضم منظمة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك) خمسة عشرة دولة وتبلغ مساحتها الإجمالية 26% من إجمالي مساحة القارة الإفريقية.²⁵

اتسعت أهداف جماعة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك) للتعاون في مجال التعدين والثروات المعدنية والتعليم والتدريب، وتدعيم الاستقرار والأمن في منطقة البحيرات العظمى، بالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية بالاعتماد على النفس وتعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، ومكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة ونوعية الحياة لشعوب إفريقيا الجنوبية، وكذا دعم الفئات المتضررة اجتماعيا من خلال التكامل الإقليمي، وتسعى جماعة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك) كذلك إلى بناء قيم ونظم ومؤسسات سياسية مشتركة، وإلى دعم السلام والأمن وتعظيم الاستخدام المُجدي لموارد الإقليم الطبيعية وحماية البيئة وتقوية الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية بين شعوب الإقليم.²⁶

كما تهدف جماعة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك) إلى تنشيط حرية التجارة، بالإضافة إلى أنها تسعى لإقامة منطقة للتجارة الحرة وتمتد أهدافها إلى محاولة التوافق السياسي والاجتماعي بين أعضائها استنادا لقيم الديمقراطية واقتصاد السوق واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون في وجود دولة محورية هامة وهي جنوب إفريقيا نظرا لتمتعها بنفوذ اقتصادي لدى معظم دول الجنوب الإفريقي التي تستفيد من تقديم السلع الغذائية والمنتجات الأخرى من جنوب إفريقيا بأسعار أقل من استيرادها من خارج قارة إفريقيا.²⁷

رابعا: السوق المشتركة لشرق إفريقيا (EAC)

وقع رؤساء كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا في كمبالا بأوغندا في 06 جوان 1967م معاهدة للتعاون الشرق الإفريقي والتي بمقتضاها تم إنشاء جماعة شرق إفريقيا (EAC) والتي أُرست المبادئ التي أخذت بها منظمة الخدمات المشتركة لشرق إفريقيا ومقرها في أروشا بتنزانيا ودخلت حيز التنفيذ في 01 ديسمبر 1967م.²⁸

ومن بين الأهداف التي تسعى السوق المشتركة لشرق إفريقيا لتحقيقها: تدعيم التجارة بين الدول الأعضاء من خلال فرض ضريبة تحويلية تفرضها الدول ذات العجز في الميزان التجاري على المنتجات الصناعية الواردة إليها من الدول ذات الفائض في الميزان التجاري، على أن يتم إلغاء الضريبة عند بلوغ التوازن في الميزان التجاري، وظهرت بوادر التفكك لهذه السوق خلال سنوات الستينات، حيث وجدت الدول الأعضاء بعد استقلالها تعارضا في السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تتناسب مع أهدافها الاقتصادية الأساسية، وقد تفككت وانهارت تماما سنة 1978م²⁹.

خامسا: التجمع الاقتصادي لدول الساحل والصحراء (CEN-SAD)

تأسس التجمع الاقتصادي لدول الساحل والصحراء المعروف باختصار (س. ص) في 04 فيفري 1998م في طرابلس بليبيا، وكان ذلك استجابة للمبادرة التي طرحها الرئيس الليبي معمر القذافي في نهاية سنة 1997م، وفي البداية تأسس التجمع الاقتصادي لدول الساحل والصحراء من ستة دول وهي: ليبيا، مالي، النيجر، السودان، تشاد، بوركينا فاسو، ثم توسع ليصل إلى ثمانية وعشرون دولة إفريقية.³⁰ ويضم تجمع دول الساحل والصحراء كل من الدول التالية: ليبيا، السودان، مالي، تشاد، النيجر، بوركينا فاسو، غانا، ليبيريا، المغرب، نيجيريا، سيراليون، الصومال، توجو، تونس، بنين، إفريقيا الوسطى، ساحل العاج، جيبوتي، إريتريا، جامبيا، غينيا بيساو، جزر القمر، كينيا، موريتانيا، ساوتومي وبرنسيب، غينيا، السنغال.³¹

تم الاعتراف بتجمع دول الساحل والصحراء كتجمع إقليمي اقتصادي خلال الدورة العادية لمؤتمر قادة ورؤساء حكومات منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) في جويلية سنة 2000م بمدينة لومي بتوجو، وفي القمة الاستثنائية المنعقدة في فيفري 2013م قام الدول الأعضاء بتعديلات على المعاهدة المؤسسة للتجمع لكي تتماشى مع التطورات والتحديات التي تمر بها دول الساحل والصحراء، كما أنهم ناقشوا على هامش القمة الإفريقية المنعقدة في أديس أبابا سنة 2016م سبل تفعيل تلك الآليات.³²

وتؤكد الديباجة الخاصة بمعاهدة إنشاء التجمع الاقتصادي لدول الساحل والصحراء على البُعدين الإفريقي والإسلامي في النشأة والنشاط، إذ تؤكد على أهمية الروابط الجغرافية والتاريخية والعرقية لشعوب الموقعة على المعاهدة، وقد انقسمت أهداف التجمع إلى أهداف اقتصادية وأهداف سياسية وأمنية، فالمادة الأولى من المعاهدة توضح أن التجمع ذو طبيعة اقتصادية بالأساس إذ يهدف إلى إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء عن طريق تسهيل حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية الإقامة والعمل والتملك ونقل البضائع والسلع ذات المنشأ الوطني وتشجيع التجارة الخارجية وغيرها.³³

ويمتاز التجمع الاقتصادي لدول الساحل والصحراء بموقعه المتميز الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بغرب القارة وشرقها ووسطها، بالإضافة إلى التجانس الثقافي والاجتماعي الذي يربط شعوب دول التجمع. وتتضمن معاهدة إنشاء التجمع الاقتصادي لدول الساحل والصحراء خلق اتحاد اقتصادي بين الدول الأعضاء ودفع العمل الوحدوي بين هذه الدول من كافة المجالات. كما يستهدف التجمع إنشاء كتلة اقتصادية إفريقية متكاملة لها إستراتيجية تحقق مفهوم الاعتماد على الذات من خلال تكامل اقتصاديات دول التجمع، حيث بدأ التجمع

بمجموعة أهداف اقتصادية تتعلق بتسهيل حركة عوامل الإنتاج الوطنية والسلع والبضائع ذات المنشأ الوطني عبر حدود دول أعضاء التجمع، وذلك من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي كهدف طويل المدى³⁴.

سادسا: السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)

يمكن تعريف الكوميسا حسب الاتفاقية الرسمية على أنها: "تكتل اقتصادي لتكامل إقليمي بين دول إفريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق، ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والإنسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها ودولها"³⁵.

تُعد السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا إحدى الدعامات الرئيسية للجماعة الاقتصادية الإفريقية التي تم إقرارها في قمة أبوجا سنة 1991م، وهي من أكبر التجمعات الاقتصادية الإفريقية الفرعية حيث تُغطي ما يعادل 21% من مساحة القارة الإفريقية.³⁶

تأسست السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا في 08 ديسمبر 1994م وضمن ثلاثة وعشرون دولة مؤسسة هي أعضاء منطقة التجارة التفضيلية والكونغو الديمقراطية، مع إمكان ضم بوتسوانا وجنوب إفريقيا وهما غير مؤسستين، وأجيز سنة 1998م ضم دولة إفريقية إذا كانت مجاورة لإحدى الدول الأعضاء حيث انضمت مصر في نفس السنة وتأجل انضمام مدغشقر إلى سنة 1995م وسيشل سنة 1998م وانسحبت ثلاث دول هي: ليسوتو سنة 1996م و موزمبيق سنة 1997م وتنزانيا سنة 2000م. وتضم السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا 19 دولة وهي: بوروندي، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، سيشيل، السودان، سوازيلاند، جزر القمر، زامبيا، زيمبابوي.³⁷

ويصل إجمالي عدد سكان السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا حوالي 513 مليون نسمة، الأمر الذي يعكس سوقا كبرى تتعدى بها أنماط الاستهلاك والأذواق. وقد بلغت قيمة صادراتها 3066 مليون دولار عام 2021م مقابل 2341.5 مليون دولار سنة 2020م بنسبة زيادة قدرها 30.9%.³⁸

وتتمثل الأهداف الرئيسية للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا في الآتي:³⁹

- التوصل إلى نمو متواصل وتنمية مستدامة في الدول الأعضاء من خلال تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.
- دفع عجلة التنمية المشتركة في النشاطات الاقتصادية من أجل رفع مستويات المعيشة للأفراد وتشجيع العلاقات بين الدول الأعضاء.
- التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعابر للحدود.
- التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.
- التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء.

وقد سعت السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) لتحقيق اندماج اقتصادي من خلال خفض التعريفات الجمركية إلى نسبة بلغت 90%، كما أنها تهدف كذلك إلى إقامة اتحاد نقدي بحلول سنة 2025م.

أما المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا فتتمثل في الآتي:⁴⁰

- المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء.
- التضامن والاعتماد الجماعي على النفس بين الدول الأعضاء، وتنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء.
- عدم الاعتداء بين الدول بما يكفل تحقيق السلام والأمن والاستقرار.
- الاعتراف بحقوق الإنسان والشعوب وحمايتها طبقاً لأحكام الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء سلمياً والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة وتشجيع الحفاظ على بيئة سليمة كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية.
- وبالنسبة لأهم الإجراءات التي تلتزم بها الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا فهي تتمثل في الآتي:⁴¹
- استمرار تطبيق جداول التخفيضات الجمركية والتي سبق وإن اعتمدتها وأقرتها دول التكتل في اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية.
- إزالة كافة الحواجز غير الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء خلال عام من تاريخ الانضمام.
- التوصل إلى تعريف جمركية مشتركة (إتحاد جمركي).

سابعاً: الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)

جاءت الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) كاستخلاف للهيئة الحكومية للجفاف والتنمية التي أنشأت سنة 1986م من طرف ستة دول من منطقة القرن الإفريقي: (الصومال، السودان، جيبوتي، أوغندا، كينيا، إثيوبيا)، ثم انضمت إليها إريتريا سنة 1993، وفي سنة 1995م قامت الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) بتجديد أهدافها حيث أصبحت تسعى للتصدي لمخاطر الجفاف وتحقيق الأمن الغذائي وتكثيف العلاقات الاقتصادية بين أعضائها، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية والمساهمة في إدارة النزاعات في المنطقة وحلها.⁴²

كان الغرض من إنشاء الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) في البداية منصبا على مكافحة التصحر وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، وتنسيق الجهود بين أعضائها لتجنب آثار الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية وإيجاد الحلول لها، إلا أنها وجدت صعوبات كثيرة في تحقيق تلك الأهداف، بسبب النزاعات البينية والاضطرابات والحروب الأهلية التي شهدتها العديد من الدول الأعضاء، الأمر الذي دفع بأعضائها لتوسيع تفويض المنظمة ليشمل الجانب الأمني والسياسي، حيث اجتمع قادتها في نيروبي سنة 1996م وقاموا بإجراء العديد من التعديلات في ميثاقها وهيكلها لتتوافق مع التفويض الجديد الممنوح لها.⁴³

تهدف الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) إلى العمل من أجل التنمية والنهوض بالاقتصاد والخروج من كوارث الحروب والنزاعات وآفات الفقر والأمراض، وقد حددت المادة (07) من ميثاق التأسيس مجموعة من الأهداف والتي قامت من أجل تحقيقها نذكر منها ما يلي:⁴⁴

- العمل على تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية.
- تشجيع ومساعدة الدول الأعضاء في جهود مكافحة الجفاف والكوارث.
- تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة وإنشاء آليات لمنع وتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء.
- توحيد السياسات المتعلقة بالتجارة والجمارك والنقل والاتصالات والعمل على حرية حركة السلع ومرور الأشخاص داخل حدود منطقة الهيئة.
- تعزيز إستراتيجيات التنمية المشتركة ومواءمة سياسات وبرامج الاقتصاد الكلي.

ثامنا: اتحاد المغرب العربي (AMU)

تم إبرام معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989م بمدينة مراكش المغربية، من طرف قادة دول المغرب العربي الخمسة الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا، وعلى إثر ذلك تم توقيع معاهدتين بين بلدان المغرب العربي، حيث تخص المعاهدة الأولى تبادل المنتجات الزراعية والتي أبرمت في 23 جويلية 1990م وقد نصت على الآتي:⁴⁵

- البناء التدريجي لاتحاد جمركي من أجل تحقيق السوق المشتركة الزراعية المغربية.
- إعفاء المنتجات الزراعية المتداولة محلية المنشأ من الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات، مع استثناء الضرائب والرسوم على الإنتاج المحلي في كل دول الاتحاد.
- إنشاء لجنة مكلفة بالأمن الغذائي مسؤولة عن إعداد لائحة المنتجات الزراعية المعفاة من إجراء تعريفي.
- أما المعاهدة الثانية والتي أبرمت يوم 10 مارس 1991م فقد اهتمت بالقضايا التجارية والتعريفية، ونصت على الآتي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل والمفروضة عند الاستيراد على المنتجات المتبادلة ذات المصدر المحلي.
- إعفاء المنتجات المتبادلة ذات المصدر المحلي والمحددة في قوائم من كل الإجراءات غير التعريفية، ويتم توسيع تلك القوائم تدريجيا مع مراعاة القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة النباتية والحيوانية والصحة والسلامة السارية لدى البلد المستورد.

تمثل الهدف الأساسي لاتحاد المغرب العربي في تشكيل وحدة اقتصادية بين البلدان الأعضاء على أن يتم الوصول إلى هذه الوحدة عبر ثلاث مراحل وهي:⁴⁶

- المرحلة الأولى (1992-1995): والتي تهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، من خلال اتخاذ التدابير القانونية والإدارية والمالية التي تشجع على إقامة مناخ للتعامل المغربي، بالإضافة إلى وضع الاتفاقيات الضرورية لإنشاء منطقة تبادل حر عبر الإعفاء من الحقوق الجمركية والإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية.
- المرحلة الثانية (1996-1999): تهدف إلى إنشاء اتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفية خارجية مشتركة تسمح بحماية الإنتاج المحلي بالنسبة للسوق الخارجية.
- المرحلة الثالثة ابتداء من سنة 2000: تهدف إلى تأسيس اتحاد اقتصادي مغربي والذي يعتبر المرحلة النهائية لنسق التكامل يتجسد باتحاد وتنسيق السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية في الدول الأعضاء. ومن بين الأهداف التي يسعى اتحاد المغرب العربي تحقيقها نذكر ما يلي:⁴⁷
 - توثيق أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبهم ببعضهم ببعض.
 - تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقهم.
 - المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
 - انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
 - العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.
 - التنسيق في السياسة الخارجية وشؤون الأمن والدفاع.
 - التركيز على المشاريع المشتركة لتحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء.
- إلا أن الملاحظ أن التجارة فيما بين بلدان المغرب العربي تتكون من تدفقات أساسية قليلة، بحيث أنه في سنة 2016م شكل عدد قليل من التدفقات السلعية الجزء الأكبر من التجارة الإقليمية: صادرات الغاز والنفط من الجزائر إلى المغرب وتونس، وصادرات الحديد والصلب والملاص من المغرب إلى الجزائر، وصادرات الحديد والصلب من تونس إلى الجزائر، وصادرات الزيوت الحيوانية والنباتية من تونس إلى ليبيا، أما باقي التدفقات التجارية الأخرى فقد كانت محدودة.⁴⁸
- إذن اتجهت بعض الدول الإفريقية نحو التكتلات الاقتصادية من أجل العمل على تنسيق السياسات والأهداف الاقتصادية حتى تتغلب على مشاكلها الداخلية ومن ثم ترفع من مستوى معيشة شعوبها، وكذا مواجهة التحديات الخارجية التي لا يمكنها مواجهتها منفردة.

الخاتمة

ظهرت العديد من التطورات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية التي فرضت على الدول التوجه نحو التكتلات الاقتصادية، والتكتل الاقتصادي هو درجة معينة من التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي تكون متجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا وحضاريا، والتي تجمعها جملة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول. ويأخذ التكتل

الاقتصادي عدة أشكال تمثل صورا لدرجة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء مثل: الاتفاقية التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، الوحدة الاقتصادية. والدول الإفريقية كغيرها من الدول فهي بحاجة لمثل هذه التكتلات الاقتصادية والتي تسعى من خلالها إلى توحيد الإمكانيات المشتركة وإزالة كافة القيود التي تحول دون عملية الاندماج الاقتصادي من أجل التغلب على مجمل المشاكل الاقتصادية الداخلية. وقد ساهمت العديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والتاريخية في نشوء التكتلات الاقتصادية الإفريقية على غرار كل من: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، التجمع الاقتصادي لدول وسط إفريقيا (ECCAS)، جماعة تنمية الجنوب الإفريقي (SADC)، السوق المشتركة لشرق إفريقيا (EAC)، التجمع الاقتصادي لدول الساحل والصحراء (CEN-SAD)، السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)، الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)، اتحاد المغرب العربي (AMU) والتي تسعى في الأساس إلى توحيد الجهود الداخلية للدول الإفريقية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي وزيادة الحركة التجارية بين الدول الأعضاء وباقي دول العالم.

الهوامش

- 1 حمزة فطيمة، "التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية"، في مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 02، السنة 2022، ص. 424.
- 2 مقروس كمال، "دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 2013/2014، ص. 17.
- 3 حمزة فطيمة، المرجع السابق، ص. 424.
- 4 بن ناصر محمد، "المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع: النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008، ص. 05.
- 5 حنيش الحاج، "التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: التخطيط الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص. 07.
- 6 بن ناصر محمد، المرجع السابق، ص. 05.
- 7 حمزة فطيمة، المرجع السابق، ص. ص (425-426).
- 8 عبد الوهاب عميري، "مقاربة الاقتصاد السياسي لتفعيل التكتلات الإفريقية الفرعية"، في مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 03، السنة 2021، ص. 428.
- 9 محمد محمد إبراهيم محمد عبد اللطيف، "آفاق التكامل الاقتصادي الإفريقي في ظل تفعيل اتفاقية منظمة التجارة الحرة القارية الإفريقية (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري)"، في مجلة روح القوانين، العدد 102، أبريل 2023، ص. ص (387-388).
- 10 حمزة فطيمة، المرجع السابق، ص. 428.
- 11 زرزاز العياشي، "فعالية التكتلات الاقتصادية في مواجهة أثر الأزمات المالية والاقتصادية العالمية (أزمة الديون السيادية الأوروبية نموذجا)"، في المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، 31 ديسمبر 2014، ص. ص (186-187).
- 12 حمزة فطيمة، المرجع السابق، ص. 429.
- 13 عقبة عبد اللاوي وأمر عزوي، "ظاهرة التكتلات الاقتصادية وإشكالية الأزمات الرأسمالية دراسة تحليلية لأثر التكتلات كقوة ممانعة وكمعبر للتدويل"، في مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 02، 31/12/2013، ص. 81.
- 14 حميدة بعوني، "التكتلات الاقتصادية الإفريقية الثمانية الواقع والتحديات"، في مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022، ص. ص (747-749).

أعمال الملتقى الدولي الـ 24 : رهانات التكامل الاقتصادي في أفريقيا وتداعياتها على الأمن والتنمية في الجزائر يومي 16-17 ديسمبر 2024

- ¹⁵ سعيد علي أحمد طه، "خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين-صاد)"، في أفاق إفريقية، المجلد 13، العدد 44، السنة 2016، ص. 16.
- ¹⁶ حميدة يعوني، المرجع السابق، ص. 749.
- ¹⁷ نفس المرجع، نفس الصفحة.
- ¹⁸ محمد محمد إبراهيم محمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص. 386.
- ¹⁹ قويدر مرزوقي وحسان خديجة، "دور المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية في حل النزاعات الإفريقية"، في المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 02، السنة 2023، ص. 1699.
- ²⁰ بن ناصر محمد، المرجع السابق، ص. 46.
- ²¹ أحمد مرزوق داود سالمان التركي وياسر عبد الحميد دياب وحسين حسن علي آدم، "التكتلات الإقليمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في إفريقيا"، في مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، المجلد 06، العدد 01، أكتوبر 2023، ص. 112.
- ²² يوسف سائي وعبد الهادي خمقاني، "سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية"، في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 04، السنة 2020، ص. 127.
- ²³ بن ناصر محمد، المرجع السابق، ص. 46.
- ²⁴ الموسوعة: "المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا"، بتاريخ: 2023/09/16، على الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/9/16/>، تم تصفح الموقع يوم: 2024/12/09، الساعة: 14:49.
- ²⁵ قويدر مرزوقي وحسان خديجة، المرجع السابق، ص. 1701.
- ²⁶ عصموني خليفة، "التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015/2014، ص. 91.
- ²⁷ أحمد مرزوق داود سالمان التركي وياسر عبد الحميد دياب وحسين حسن علي آدم، المرجع السابق، ص. 113.
- ²⁸ عصموني خليفة، المرجع السابق، ص. 77.
- ²⁹ أحمد مرزوق داود سالمان التركي وياسر عبد الحميد دياب وحسين حسن علي آدم، المرجع السابق، ص. 112.
- ³⁰ قويدر مرزوقي وحسان خديجة، المرجع السابق، ص. 1707.
- ³¹ محمد محمد إبراهيم محمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص. 396.
- ³² قويدر مرزوقي وحسان خديجة، المرجع السابق، ص. 1707.
- ³³ سعيد علي أحمد طه، المرجع السابق، ص. 21.
- ³⁴ الطاهر الواعر علي، "التكامل السياسي والاقتصادي العربي الإفريقي لمواجهة تحديات العولمة"، في مجلة كلية الآداب، العدد 24، الجزء 02، ديسمبر 2017، ص. 120.
- ³⁵ محمد محمود ولد محمد عيسى، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية (دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي براهيم، الجزائر، 2010/2009، ص. 40.
- ³⁶ محمد محمد إبراهيم محمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص. 397.
- ³⁷ محمد محمود ولد محمد عيسى، المرجع السابق، ص. 40.
- ³⁸ محمد محمد إبراهيم محمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص. 397-398.
- ³⁹ محمد محمود ولد محمد عيسى، المرجع السابق، ص. 40-41.
- ⁴⁰ نفس المرجع، ص. 41.
- ⁴¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.
- ⁴² محمد جعوب، "التكامل الإقليمي في إفريقيا: النظرية والواقع"، في مجلة أكاديميا، العدد 06، جوان 2017، ص. 45.
- ⁴³ قويدر مرزوقي وحسان خديجة، المرجع السابق، ص. 1704.
- ⁴⁴ الموسوعة: منظمة "إيفاد" ... نشأت لمكافحة الجفاف وانتهت وسيطا للنزاعات بإفريقيا"، آخر تحديث: 2024/02/19، تم تصفح الموقع يوم: 2024/12/09، الساعة: 14:32، على الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/1/27/>

- ⁴⁵ مغبر فاطمة الزهراء ولعرج مجاهد نسيم، "واقع وأفاق الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقتصادي الإقليمي المغربي"، في مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 02، 01 سبتمبر 2015، ص. 190.
- ⁴⁶ مقروس كمال، المرجع السابق، ص. 131.
- ⁴⁷ حنيش الحاج، المرجع السابق، ص. 104.
- ⁴⁸ تقرير صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، "الإندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد"، الرقم 19/01، ص. 10.

قائمة المراجع

أولا: الرسائل الجامعية

- أطروحات الدكتوراه

1. حنيش الحاج، "التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع: التخطيط الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.
2. عصموني خليفة، "التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015/2014.
3. محمد محمود ولد محمد عيسى، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية (دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي براهيم، الجزائر، 2010/2009.

- مذكرات الماجستير

1. بن ناصر محمد، "المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع: النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.
2. مقروس كمال، "دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 2014/2013.

ثانيا: المقالات العلمية

1. الواعر علي الطاهر، "التكامل السياسي والاقتصادي العربي الإفريقي لمواجهة تحديات العولمة"، في مجلة كلية الآداب، العدد 24، الجزء 02، ديسمبر 2017.
2. بعوني حميدة، "التكتلات الاقتصادية الإفريقية الثمانية الواقع والتحديات"، في مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022.
3. جعبوب محمد، "التكامل الإقليمي في إفريقيا: النظرية والواقع"، في مجلة أكاديميا، العدد 06، جوان 2017.
4. حمزة فطيمة، "التكتلات الاقتصادية كأداة مؤثرة في تعزيز التجارة الدولية دراسة حالة بعض التكتلات الاقتصادية"، في مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 02، السنة 2022.
5. زرزاز العياشي، "فعالية التكتلات الاقتصادية في مواجهة أثر الأزمات المالية والاقتصادية العالمية (أزمة الديون السيادية الأوروبية نموذجا)"، في المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، 31 ديسمبر 2014.
6. سائحي يوسف و خمقاني عبد الهادي، "سُبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية"، في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 04، السنة 2020.
7. سعيد علي أحمد طه، "خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين-صاد)"، في أفاق إفريقية، المجلد 13، العدد 44، السنة 2016.
8. عبد اللاوي عتبة وعزاوي عمر، "ظاهرة التكتلات الاقتصادية وإشكالية الأزمات الرأسمالية دراسة تحليلية لأثر التكتلات كقوة ممانعة وكمعبر للتدويل"، في مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 02، 31/12/2013.
9. عميري عبد الوهاب، "مقاربة الاقتصاد السياسي لتفعيل التكتلات الإفريقية الفرعية"، في مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 03، السنة 2021.

أعمال الملتقى الدولي الـ 24 : رهانات التكامل الاقتصادي في أفريقيا وتداعياتها على الأمن والتنمية في الجزائر يومي 16-17 ديسمبر 2024

10. محمد محمد إبراهيم محمد عبد اللطيف، "آفاق التكامل الاقتصادي الإفريقي في ظل تفعيل اتفاقية منظمة التجارة الحرة القارية الإفريقية (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري)"، في مجلة روح القوانين، العدد 102، أبريل 2023.
11. مرزوق أحمد داود سلمان التركي وياسر عبد الحميد دياب وحسين حسن علي آدم، "التكتلات الإقليمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في إفريقيا"، في مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، المجلد 06، العدد 01، أكتوبر 2023.
12. مرزوقي قويدر وحسان خديجة، "دور المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية في حل النزاعات الإفريقية"، في المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 02، السنة 2023.
13. مغبر فاطمة الزهراء ولعرج مجاهد نسيم، "واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقتصادي الإقليمي المغربي"، في مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 02، 01 سبتمبر 2015.

ثالثا: التقارير

- تقرير صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، "الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد"، الرقم 19/01.

رابعا: المواقع الإلكترونية

1. الموسوعة: منظمة "ايغاد" ... نشأت لمكافحة الجفاف وانتهت وسيطا للنزاعات بإفريقيا"، آخر تحديث: 2024/02/19، تم تصفح الموقع يوم: 2024/12/09، الساعة: 14.32، على الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/1/27>
2. الموسوعة: "المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا"، بتاريخ: 2023/09/16، على الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/9/16/>، تم تصفح الموقع يوم: 2024/12/09، الساعة: 14.49.



تجسيد التعاون الأمني والاقتصادي الإفريقي :
-الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وجنوب إفريقيا نموذجا-

د. مومن بكوش أحمد

moumenahmed616@gmail.com

مقدمة:

شهدت القارة الأفريقية منذ القرن الواحد والعشرون صعود عدد من التهديدات الجديدة التي تأتي في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم، هذه الحالة غير المسبوقة من التطورات الأمنية، انعكست على ما تعانيه دول القارة من تحديات أمنية متعددة ومتشابكة على مستوى الفرد والجماعة صعودًا نحو الدولة والتأثير على أمنها، ليس هذا فحسب بل تمتد هذه الانعكاسات لتشمل أمن الدول الإقليمية المحيطة،

الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي وجواريتها لمنطقة الساحل الإفريقي التي تعيش أوضاعا مضطربة، بدافع المعضلات الأمنية القائمة بها المتعددة والمتجددة والتي أدت الى وضع المنطقة في خانة الإنذار للأمن الجزائري ومصالح الجزائر الاستراتيجية.

وفي مواجهة تلك التحديات اتبعت بعض الدول الأفريقية استراتيجية تعتمد على التعاون الأمني والتكامل الاقتصادي وتسعي من خلال التعاون العسكري فيما بينها إلى منع أية قوة خارجية من التدخل في ذلك الإقليم، بحيث تعتمد على تفعيل الأمن الداخلي والأمن الاقتصادي والأمن العسكري والأمن القومي، بالإضافة إلى قيام الدول الأفريقية بتأمين حدودها داخليًا ودفع التهديدات الخارجية عن طريق صياغة تدابير محددة، تراعي التكامل مع دول الجوار، لتحقيق الأمن الإقليمي، ومن ثم تعزيز أمن القارة الأفريقية.

على ضوء هذه المقدمة ، فإن الإشكالية الرئيسية التي يعالجها بحثنا يمكن صياغتها على النحو التالي :

فيم تتمثل المقاربة الأمنية والاقتصادية الجزائرية وجنوب افريقيا تجاه القضايا الافريقية ؟

وتبرز أهمية الموضوع في تسليط الضوء لأهم التهديدات الأمنية المتشابكة مع الامن القومي الجزائري ودولة جنوب افريقيا خاصة أن المنطقة تشكل عمقا استراتيجيا للأمن القومي الجزائري وبؤرة مفتوحة أمام تنافس القوى الكبرى وتنافس القوى الفاعلة تاريخيا وجيو ستراتيجيا التي تعرف تنافسا كبيرا مع دول أخرى وانفتاحها على تزامم دولي محموم بين القوى التقليدية (فرنسا) والقوى الوافدة وهي (الولايات المتحدة الامريكية¹ والصين) وكذا التنافس الاقتصادي و الطاقوي على الموارد ودخول منافسون آخرين كاليابان وتركيا وايران

بالإضافة إلى الرغبة في دراسة فكرة محورة الدولة الجزائرية في مجالها الاقليمي من ناحية تحريك دبلوماسيتها نحو منطقة الساحل واحتواء هذه التحديات واثبات وجودها في الساحة الافريقية.

في هذا السياق سنتطرق في هذه الورقة البحثية الى أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وجنوب إفريقيا في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية للدول الافريقية ، تتمحور الدراسة كما يلي:

المبحث الأول : التعاون الأمني بين الجزائر وجنوب إفريقيا تجاه القضايا الافريقية

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية وجنوب إفريقيا في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة

المطلب الثاني: التنسيق الأمني المشترك وتقوية القدرات الأمنية الوطنية

المبحث الثاني : العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي والثنائي

المطلب الأول: تجسيد التعاون الاقتصادي الاقليمي

المطلب الثاني: التعاون الثنائي بين الجزائر وجنوب إفريقيا نحو شراكة اقتصادية متينة ومستدامة

المبحث الأول : التعاون الأمني بين الجزائر وجنوب إفريقيا تجاه القضايا الاقليمية والافريقية

من أهم المعضلات الأمنية المتفاقمة في منطقة الساحل والمتمثلة في الفشل الدولاتي ونقص التحكم في دوايب السلطة لدى دول الساحل، بالإضافة إلى التفكك الاجتماعي والتناحر القبلي في ظل وضع اقتصادي متردي رغم وجود الثروات الباطنية التي تنهب من طرف الدول الأجنبية مع الإضطراب الأمني نتيجة النشاط الإرهابي المكثف وتزايد الجرم المنظم بأشكاله. كل هذا الوضع أنتج مهددات للأنظمة المحلية وتفاعل التهديد على تخومها من عكر الأمن الإقليمي وتباينت التهديدات على دول الجوار منها الجزائر.

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية وجنوب إفريقيا في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة

لقد كان الاهتمام الجزائري بتعزيز التعاون الأمني في مواجهة التهديدات الأمنية على المستوى الافريقي محورا رئيسيا على قائمة الاهتمامات السياسة الامنية في الجزائر نظرا لارتباط واقع إفريقيا وما تعانيه من فقر ومجاعة وتدهور لأوضاعها الأمنية أساسا بغياب الأمن، فبات من الواضح أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون وجود الأمن كشرط أولي لها ، لذا تعمل الأمم المتحدة على توطيد السلم عن طريق تمويل المشاريع التنموية في الدول التي تعاني الحروب الأهلية لتفادي حالة اللاأمن، على أساس أن القضاء على النزاعات مرهون ببناء التنمية، لكن هذه الأخيرة لا يمكنها النجاح في بيئة غير آمنة.

وخلال التطور الذي شهدته المنطقة عبر الامتداد التاريخي، فإنها تعرضت للعديد من التهديدات نتيجة انعكاسات الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي، وتوافر الإمكانيات الاقتصادية، إضافة إلى تأثيرات النزاعات الإثنية وهشاشة الأنظمة السياسية، وكذا التحديات الأمنية، هذه الأخيرة التي فرضت التأسيس لمرحلة جديدة من العمل الجهوي المشترك وفق مقاربة براغماتية قائمة على مواجهة التهديدات الأمنية ، وبخاصة في منطقة الساحل وجنوب الصحراء، وهو ما يفسر التوجهات الجزائرية لاحتواء هذه التهديدات بتفضيل الحلول السلمية للأزمات.

الفرع الأول: تطابق وجهات النظر بين الجزائريين وأوروبا تجاه القضايا الإقليمية

إن المنظور الأمني الجزائري لم يعد محصورا بحماية الحدود بل تعداها إلى تخومه من حيث البحث في مسببات تدهور الأوضاع في الدول المحيطة وتداعياتها على الجزائر بعد انكشاف دول الساحل، حيث أصبحت حدودها مسامية قابلة للاختراق.

ويرتبط الأمن الوطني الجزائري بأبعاده المختلفة بأمن مالي ودول الجوار الساحلية حيث كشفت الأزمة في مالي جملة من التهديدات الإرهابية في الحدود الجزائرية وهو ما يفسر التوجهات الجزائرية لاحتواء هذه التهديدات الآتية من الجنوب بتوظيف المقاربة العسكرية البحتة رغم عدم كفايتها، ناهيك عن تصاعد المطالب الانفصالية لطوارق مالي وهو ما يستلزم ضرورة تبني الجزائر استراتيجية شاملة قائمة على القراءة الجديدة لطبيعة البنية الأمنية في مالي ودول الساحل الأفريقي².

وفي هذا السياق أكد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، تطابق وجهات النظر بين الجزائر وجنوب إفريقيا الشقيقة تجاه القضايا الإقليمية والدولية والتوافق بين البلدين على تفضيل الحلول السياسية التفاوضية لحل الأزمات بعيدا عن التدخلات الخارجية، وقال رئيس الجمهورية في تصريح صحفي مشترك مع رئيس جمهورية جنوب إفريقيا، سيريل رامافوزا: "كان لنا حديث معمق حول الوضع الإقليمي والدولي الراهن، خاصة العدوان الصهيوني على قطاع غزة ولبنان، وأغتنم هذه الفرصة لأحيي مرة أخرى الدعوى التي رفعتها جمهورية جنوب إفريقيا لدى محكمة العدل الدولية ونحن نساندها مساندة كاملة"، وأضاف قائلاً: "في حديثنا عن الأوضاع في المنطقة، تناولنا مسألة الصحراء الغربية التي أكدنا بشأنها على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وتمكينه من حقوقه المشروعة وفق ما تنص عليه الشرعية الدولية".

وفي تصريح صحفي مشترك مع رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، عقب المحادثات التي جمعتهما بمقر رئاسة الجمهورية، قال الرئيس جنوب إفريقيا السيد سيريل رامافوزا: "لدينا إيمان عميق بأن التعاون بين جنوب إفريقيا والجزائر سيعزز التعاون الإفريقي".

وبشأن القضية الصحراوية، أكد الرئيس رامافوزا أن الجزائر وجنوب إفريقيا تواصلان الالتزام بدعم حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، مشيدا بدعم الجزائر الدائم لنضال الشعب الصحراوي، مذكرا المجتمع الدولي بمسؤوليته تجاه الشعب الصحراوي، مطالبا إياه بـ "احترام القانون الدولي وقيم ميثاق الأمم المتحدة"، مشددا على "ضرورة بناء نظام عالمي جديد قائم على أساس العدل والعدالة".

في هذا السياق صرح الخبير الاقتصادي فريد بن يحيى في حديثه لجريدة "الاتحاد" أن العلاقات الجزائرية الجنوب إفريقية علاقات متميزة، حيث وقفت الجزائر ضد الاضطهاد الأبرتايدي الذي عاشته جنوب إفريقيا منذ سنوات، ناهيك عن العلاقات الطيبة التي جمعتها بكل القيادات الجنوب إفريقية سواء الرئيس الراحل نيلسون منديلا أو غيرهم، والآن مع رئيس جنوب إفريقيا الحالي يمكن للجزائر أن تبني شراكات إستراتيجية جديدة، كما نوه بن يحيى بالشق السياسي و الدبلوماسي و الأمني الذي يعتبر - حسب - من الأولويات رغم الضغوطات الأمريكية إلا أن حرية القرار السياسي الإفريقي تؤكد أن هناك فرق مابين

الاقتصاد والمواقف السياسية وحقوق الإنسان وغيرها، هذه المواقف تعتبر مواقف ثورية، ونفس الشيء بالنسبة للجزائر التي تعتبر رائدة في هذا الميدان وهي بلد ثوري و قاطرة أساسية للتعاون في إفريقيا³.

الفرع الثاني: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتفضيل الحلول السلمية للأزمات

تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها.

لذلك فإن الجزائر تدرس الأوضاع الأمنية جيداً في منطقة الساحل خاصة، وأفريقيا عامة وتتمسك

بالمبادئ التالية:

- 1 - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
 - 2 - تغليب لغة الحوار والعقل على لغة السلاح
 - 3 - انتهاز المقاربة الاقتصادية لبناء السلام في المنطقة
 - 4 - حل النزاعات بالطرق السلمية
 - 5 - التنسيق والتعاون المشترك بين الدول لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل باعتبار أن أمن الجزائر هو أمن الجار وأن التهديدات أصبحت زاحفة .
 - 6 - التعامل مع المجتمع الدولي بتوجه يرفض دفع الفدية للإرهابيين ومكافحة الإرهاب ومنع انتشاره.
 - 7- رفض التدخل الأجنبي ومحاولة حل المشاكل الإفريقية بأيادي إفريقية كما يقول المثل "أهل مكة أدرى بشعابها" لأنها إفريقيا تدرك وتفهم عناصر مسببات مشاكلها أفضل من الغرب وهذا لا يعني العزلة بل تقديم الدعم الغربي لاسيما المادي للإفريقيين لمواجهة التهديدات⁴.
- إن الجزائر حرصت على التأكيد على أن عدم التدخل في شؤون الغير لا يعني اللامبالاة، أو التخلي عن واجب مساعدة الدول في حال تعرضها لخطر أو تحديات أمنية كبرى⁵، وعليه رفضت الجزائر التدخل في ليبيا وسوريا واليمن ومالي، ورفضت المشاركة في القوة العربية المشتركة، والتي أُرُجى إنشاؤها إلى أجل غير مسمى، رفضت الانضمام إلى "التحالف الإسلامي ضد الإرهاب" (ائتلاف يضم 34 دولة بقيادة السعودية).
- تمسك الجزائر بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتفضيل الحلول السلمية للأزمات، وقد أثبتت الدبلوماسية الجزائرية نجاعتها في المفاوضات لحل النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، وبين الطوارق والحكومة المالية. وأدت جهود الجزائر الرامية إلى تقريب مواقف مختلف أطراف النزاع في مالي إلى توقيع اتفاق سلام تم التوصل إليه في الجزائر العاصمة في 15 ماي وفي باماكو في 20 جوان 2015، وبغية تفعيل التدابير المتخذة في الجزائر العاصمة أثناء المفاوضات بين أطراف الصراع في مالي، أنشئت لجنة دولية للرصد والمصالحة في باماكو في 21 جوان برئاسة الجزائر.

كما أن النظرة الأمنية البعيدة قديمة في الخطاب السياسي الجزائري حيث ذكر الرئيس السابق الراحل هواري بومدين: المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وأنه

لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر⁶، إن التدقيق فيما يميز منطقة الساحل الإفريقي والبحث في تأثيراته على الجزائر يدخل في دائرة الاستشراف لأمن الجزائر بحكم أن منطقة الساحل امتداد جيوسراتيجي.

المطلب الثاني: التنسيق الأمني المشترك وتقوية القدرات الأمنية الوطنية

تعد الجغرافيا بدورها عاملا محددًا لهذا الأمن فموقع الجزائر في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة يتوسطها لعدة دول مغربية و كذلك توسطها لكيانين ضخمين الأول في الشمال يمثل الاتحاد الأوروبي و الثاني في الجنوب و يتمثل في العمق الإفريقي واتضح أن سبب عدم الاستقرار في المنطقة مرده إلى غياب التنمية وهشاشة رقابة الأجهزة الحكومية، فانصرفت الإستراتيجية الجزائرية نحو دعم الأجهزة الأمنية وتقوية القدرات المؤسسية المؤهلة لمواجهة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية شملت ما يلي:

الفرع الأول: التعديلات القانونية المرتبطة بالعقيدة الأمنية الجزائرية

لتجسيد العقيدة الأمنية في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة تم إدراج في الدستور الجزائري المعدل في 2020 مادة تسمح للجيش الوطني الشعبي بالتدخل في إطار متابعة افول الإرهاب وتقديم يد العون للدول في القضاء على التهديدات الإرهابية بعد امر من رئيس الجمهورية وموافقة ثلثي البرلمان بغرفتيه.

أي شمل الدستور الجديد 2020 تعديلات جديدة في السماح للجيش الوطني الشعبي التدخل خارج حدود الجزائر في إطار مشروط حددته المواد 31 و 90 تتضمن مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات السلام الدولي أو ملاحقة الإرهابيين بالإتفاق مع الدولة صاحبة الأرض.

بالنظر إلى التطور الحاصل في الدستور الجزائري 2020 ضمن مواد المرتبطة بالعقيدة الأمنية الجزائرية بعض الدول أصبحت مصدر تهديد للأمن القومي الجزائري مثل ليبيا، حيث كانت نقطة انطلاق لهجمات إرهابية في التراب الجزائري كما حدث مع الهجوم في جانفي 2013 على المركز الغازي في تيغنتورين، ليس بعيداً عن الحدود الليبية بالنظر لطبيعة هذه التهديدات، يمكن القول: إن أمن الجزائر القومي يُصان أيضاً بعيداً عن حدودها الجغرافية⁷.

كما شددت الجزائر تعديلات في قوانينها المتعلقة بمحاربة ظاهرة الاتجار بالبشر إذ نصت المادة 303 مكرر 30 و 31 من قانون العقوبات الجزائري "يعد تهريباً للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع عبر الحدود الوطنية لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى، يعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة من 300.000 إلى 500.000 دج. كما يعاقب بالحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 500.000 إلى 1.000.000 دج كل من ارتكب فعل تهريب المهاجرين المنصوص عليه بالمادة 303 مكرر 30 مع توافر أحد الظروف الآتية:

- إذا كان من بين الأشخاص المهربين قاصر، تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له، معاملة المهاجرين المهربين معاملة لا إنسانية أو مهينة.
- إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة.

وتنص المادة 303 مكرر 36 يعفى من العقوبة المقررة كل من يبلغ السلطات الإدارية أو القضائية عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها أو الشروع فيها.

الفرع الثاني: تقوية القدرات الأمنية الوطنية

لمواجهة الأزمات التي تشهدها القارة الأفريقية وخاصة منطقة الساحل الأفريقي، الجزائر مدعوة إلى اعتماد استراتيجية واضحة المعالم ودقيقة وبعيدة المدى للتعامل مع أي تهديد مباشرة وغير مباشر لأمنها، وعليه تم التنسيق بين الجزائر من جهة ودول الجوار بإنشاء ما يلي:

أولاً/ لجنة الأركان العملياتية المشتركة CEMOC : تضم الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر المعروفة بدول الميدان، التي أصبحت مدينة تامنغست مقر لها في 21 أبريل 2010 القيادة الإقليمية للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب ومقرها تامنغست، تضم كل من مالي النيجر وموريتانيا، ووضعت هذه الاستراتيجية كهدف لها التنسيق فيما بين هذه الدول الأربعة لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة خاصة الإرهاب عبر الوطني، مع ربطها بالتنمية كشرط مسبق للأمن في هذا الفضاء⁸، تهدف إلى التنسيق في السياسة الأمنية للدول الأعضاء لوضع استراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب وتتكون لجنة الأركان العملياتية، المشتركة من أربعة خلايا (خلية العمليات، خلية الاتصالات، خلية اللوجستيك خلية الاستعلامات) كما تعمل ميدانيا في فضاء مشترك بين الدول الأربعة يتراوح من 1956 كلم طولا على 933 كلم عرضاً⁹.

ثالثاً/ وحدة الدمج والتنسيق UFL: تأسست عام 2010 وهي تضم كل من الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو، ليبيا، التشاد تعمل على التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بشأن تحرك ونشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة، لوضع خطط مشتركة والتحرك جماعيا في مواجهة الإرهاب¹⁰. بالإضافة إلى تعزيز الاجراءات الأمنية الداخلية خاصة فيما يتعلق بجنوب البلاد بهدف مراقبة الحدود وضمان أمن حقول البترول والغاز وذلك من خلال إنشاء المنطقة العسكرية السابعة في مدينة إليزي، كما قامت بنشر 30000 جندي على الحدود الغربية والجنوبية، وإقامة 30 قاعدة عسكرية على الحدود مع مالي والنيجر وليبيا، فضلا عن إبرام اتفاقيات ثنائية لتعزيز التعاون العسكري من خلال تبادل المعلومات حول الجماعات المسلحة وتوحيد العمليات الأمنية على الحدود¹¹.

بالإضافة إلى انخراط الجزائر في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى مكافحة الإرهاب لمواجهة قضايا منطقة الساحل الأفريقي فظلت حاضرت باستمرار في نقاشات جداول الأعمال القمم المنظمات الأفريقية خاصة منظمة الاتحاد الأفريقي، وساهمت في إنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي سنة 2003، كآلية لمنع النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية واستجابة للتحويلات الجديدة في البيئة الامنية الافريقية والمغاربية¹².

رابعاً/ دعامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات عبر الحدودية: أصبحت إدارة أمن الحدود اليوم المستندة إلى التكنولوجيا أمراً حتمياً، لما تقدمه التكنولوجيات الحديثة و الرقمنة الإلكترونية و كذا المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية، كالا اعتماد على أنظمة تحديد المواقع (نظام "الج بي اس GPS " وغيره)، تحديد الخطوط والمساحات الجوية، متابعة التمرکز السكاني والعمراني على الحدود الأمر الذي يسهل التعامل مع المسائل الأمنية على الحدود ومواجهة

التحديات الأمنية العابرة لها والحد منها بشكل مرن و أكثر احترافية، و كل هذا يتم بناء على يسمى بالحدود الذكية وأنظمة لطائرات من دون طيار، وأجهزة التصوير الحراري، وأنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد، التي تشكل سندا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة وأمن الحدود البرية الجزائرية و مواجهة مختلف أنواع الجريمة المنظمة خصوص التهريب منها¹³.

المبحث الثاني : العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي والثنائي

لقد ربطت منظمة الأمم المتحدة في ميثاقها بين مهمتها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وبين تعزيز التعاون الدولي في المجالات التنموية، أي بين الأمن والتنمية كبعدين لا يمكن الفصل بينهما أو تحقيق أحدهما في غياب الآخر وهو ما يعرف بالمفهوم التنموي للأمن، وتعددت الإسهامات التي ربطت بين الأمن والمفاهيم التنموية من قبيل الحاجات الأساسية، نوعية الحياة والتنمية الإنسانية.

لم تتضمن مصادر التهديد التقليدية للأمن مهددات كالفقر وتدهور البيئة والمناخ كمفاهيم مفتاحية للتنمية، لكن الواقع أثبت أن تحقيق أهداف الأمن مرتبطة بتحقيق أهداف التنمية عن طريق محو الفقر والمحافظة على البيئة. فصحة الأمة الاقتصادية، ومدى استغلالها للموارد ودرجة الفقر قد تؤدي إلى اندلاع النزاع المسلح في أية لحظة ويهدد الاستقرار ، فالأمن لا يعني مجرد غياب الحرب ولكن التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار. فقد نشب النزاعات ليس بسبب التهديدات السياسية والعسكرية على السيادة وانما بسبب تدهور البيئة وانغلاق خيارات التنمية . فضعف التنمية وهشاشة البنية الاقتصادية للدول قد يؤدي لقيام حرب داخلية لأجل السيطرة على مصادر الثروة خاصة في المجتمعات ذات الطابع الإثني¹⁴.

كون الجزائر مرتبطة جغرافيا واجتماعيا وسياسيا وأمنيا بمنطقة الساحل الأفريقي ومستقبل الجزائر مرتبط باستقرار هذه المنطقة، سعت الجزائر في مقاربتها الشاملة على توفير شروط استقرار المنطقة وفق مبدأ التعاون مع الدول الأفريقية وفي مقدمتها جنوب افريقيا وفي حدود احترام سيادة الغير وارتكزت مقاربتها على تشجيع التعاون الاقتصادي الاقليمي والثنائي مثل التعاون بين الجزائر وجنوب افريقيا.

المطلب الأول: تجسيد التعاون الاقتصادي الاقليمي

على الرغم من أن الحدود التي لم تأخذ بالحسبان الخصائص البشرية الإفريقية (تاريخياً وأثنية)، و لم تتوافق في كثير من المناطق الساحلية و الصحراوية مع المعايير الطبيعية المعتمدة في إقامة الحدود بين الدول، إلا أنه يمكن تحويل هذه الحدود إلى مناطق للتعاون والتنمية الإقليمية،

الفرع الأول: إنشاء مشاريع اقتصادية عابرة للصحراء الافريقية

يمثل مشروع الطريق السيار الجزائر وجنوب إفريقيا بالإضافة إلى أنبوب النفط الذي سينقل النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر العابر للصحراء مشاريع التكامل الإقليمي، وسيكون الطريق وسيلة لعبور كابل الألياف البصرية.

أولاً: مشروع الطريق العابر لصحراء إفريقيا: من الناحية التاريخية، يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع إفريقي من نوعه، يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرق على مستوى القارة و

الذي يغطي تسعة طرق رئيسية من شأنه ربط جميع عواصم الدول الإفريقية بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة و يربط بين ستة بلدان هي الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا ، ويساهم في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هاته البلدان وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، بكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة ، التي تمثل الأهداف المحورية لتحقيق هذا المشروع الكبير والهيكل الإفريقي الذي من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن و التنمية ، حيث أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار أورو، ما يعادل 212 مليار دج لإنجاز المشروع، حيث نجحت إلى غاية الآن في إنجاز 95 % منه، على مستوى الجزائر، تونس، النيجر، مالي، نيجيريا وتشاد، حيث تكفلت الجزائر بإنجاز نصيبها المتمثل في 3400 كلم، وأنجزت المقطعين المتعلقين بالنيجر وتونس على امتداد 2400 كلم و 39 كلم على التوالي، فيما يبقى الجزء الخاص بمالي متعطلا للإنفلات الأمني بعدما أنجزت نسبة 50 % منه، على مسافة بلغت 200 كلم التي تربط بين تمنراست، تيمياوين وتيزاواتين¹⁵.

في هذا السياق ربطت الشراكة الجديدة لأجل تنمية إفريقيا بين الدواعي الأمنية والحاجات الاقتصادية، فلا يمكن القضاء على ظاهرة النزاعات والحروب الداخلية بانتهاج سياسة أمنية وعسكرية فقط، كما لا يمكن القضاء على الفقر والتخلف دون العمل في نفس الوقت على الدفع بالتنمية الإنسانية المستدامة، واعتبر القادة الأفارقة أن السلم والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان مقدمات للتنمية المستدامة.

وتشير النيباد (الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا) لوجود مجموعة شروط أساسية يجب تحقيقها للوصول إلى تنمية مستدامة والتي بدونها يستحيل تحقيق النتائج المنتظرة منها توفر الأمن والسلم في القارة. إذ تفيد التقديرات بأن الصراعات تكلف دول إفريقيا ما نسبته 2,2 % من نموها الاقتصادي كل سنة ، فتساهم النزاعات والحروب بصورة كبيرة في إضعاف محاولات التقدم والنمو التي تقوم بها القارة، فهي بالإضافة للخسائر البشرية تشكل قاعدة تهديم الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، لذا تقترح النيباد العديد من السبل وعلى عدة مستويات لتوطيد السلم في المنطقة، كالتنبؤ بالنزاعات، تقوية المؤسسات الإقليمية ومكافحة انتشار السلاح¹⁶.

وفي مارس 2013 أقدمت الجزائر على إلغاء مديونية تقدر ب 902 مليون دولار ل 14 بلد عضو في الاتحاد الإفريقي، فيما وصفها عمار بلاني الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية آنذاك في بيان له بأنها: "هذه الالتفاتة الملموسة تدخل ضمن إطار التعاون الإفريقي، وهي تعبر عن الإرادة السياسية للحكومة الجزائرية في الاضطلاع كلياً بالتزامها لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة" فضلا عن تقديم مساعدات لدولة مالي تجاوزت 100 مليون دولار، ومساعدات عسكرية تدريبية ومعدات لتشاد و النيجر و ليبيا و موريتانيا، ومساعدات مالية أخرى لدول الجوار¹⁷.

ثانيا/ مشاريع نقل كابل الألياف البصرية و أنابيب البترول والغاز: حيث تربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي استنادا إلى طرق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، حيث تفرض عليها رسوم و أتوات توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية.

بالإضافة إلى المشروع الاستراتيجي الآخر المتمثل في الربط بالألياف البصرية بين الجزائر وأبوجا (نيجيريا) العابر للصحراء، من أجل ربط المناطق المعزولة بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية. والذي تم الجزء الأخير منه الرابط بين (الجزائر العاصمة وعين قزام) ، وكذا التصديق على اتفاقية التجارة القارية الإفريقية¹⁸. وكذلك تفعيل المشروع الاستراتيجي المتمثل في إنشاء أنبوب الغاز بين الجزائر ونيجيريا بعد 14 عاما من الاتفاق عليه حيث يبلغ طوله 4,128 كلم يجمع بين نيجيريا والنيجر والجزائر ويهدف إلى تصدير الغاز إلى السوق الأوروبية

بالإضافة إلى مباشرة الجزائر ومنذ فترة تمويل عمليات حفر آبار المياه وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد.

إن المتمعن والمتفحص للخريطة الجيوسياسية للدول الساحلية و المغربية من المشكلات و قضايا الأمنية يجدها تعاني نزاعات وحروب التي تلازم هاته النزاعات داخلية وبينية ودول منهار وأخرى عاجزة ونظرا لخاصية الانتشار والمخاطر والتي تشكل تحديا رئيسيا لأمن الساحل الإفريقي إدراكا من الجزائر ومن خلال خبراتها في الحرب على الإرهاب بأن (الفقر والجهل والأمية) من الأسباب الرئيسية المنتجة للإرهاب أو الداعمة له، فقد أكدت في الكثير من المرات على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تضامنية لمحاربة الإرهاب العابر للأوطان، وذلك من خلال مراعاة الجانب المتعلق بالعنصر البشري أي إقامة مشاريع تنموية يمكن بواسطتها امتصاص البطالة وضمان استقرار السكان.

وهو ما تفضل الجزائر وتلج عليه بأن يلتفت إليه الجميع من خلال تفعيل التنمية في الساحل لأنه البديل الفعال الذي يسمح بتجاوز كل المصاعب في هذا الجزء الحساس من القارة، كما اتجهت الجزائر بالدرجة الأولى نحو ثلاث دول بعينها هي : النيجر ، ومالي، وموريتانيا حيث سمتهم بدول قلب الساحل ، هذا و تنصرف إستراتيجية من أجل الساحل في عناصر أساسية هي:

أ- ترقية التنمية، الحكم الراشد وحل النزاعات الداخلية، حيث الهدف حل المشكلات السوسيو اقتصادية من خلال تحسين ظروف معيشة السكان في الساحل ومنحهم فرصا اقتصادية تضمن تحجيم التيارات المتطرفة والإجرام الذي يستثمر في تلك المتغيرات في تعزيز الكيانات المؤسساتية، وبلورة الحوار الوطني لامتناس التوترات الاجتماعية، والسياسية، والإثنية.

حيث تفتنت الجزائر إلى أن محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل تتطلب تنمية المنطقة اقتصاديا حيث ذكر السيد رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" للإذاعة الوطنية أنه لإعادة السلم يجب إدماج سكان شمال مالي في مؤسسات البلد. "كما أكد أن المقلق في الساحل، ليس الإرهاب الذي يمكن التغلب عليه، بالقدر من انتشار الفقر في المنطقة¹⁹.

ب - ترقية التعاون الإقليمي من خلال دمج دول المنطقة في حوار إقليمي فعال يتيح لها إدارة التهديدات والتحديات التي تواجهها.

فالجزائر بالنظر لوزنها الجيوستراتيجي في القارة ينتظر منها أن تكون دولة مبادرة، مؤثرة وضابطة للتحويلات في عمقها الإفريقي ليس فقط أمنيا، ولكن سياسيا واقتصاديا أيضا²⁰.

ج- تحسين الوضع الاقتصادي ومنع التطرف، والعنف، والراديكالية، حيث يعيش الشريط الساحلي على وقع المشكلات السوسيو اقتصادية التي عززت التهميش، وتردي الانسجام، والتوازن المجتمعي، ومن شأن العمل على هذا المحور محاربة الفقر وعوامل العنف والتطرف. وقد خصص الاتحاد لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلافًا ماليًا يقدر بحوالي 650 مليون أورو؛ منها 450 خصصت للدول الثلاث التي تمثل قلب الإستراتيجية، أما 200 مليون أورو فوجهت لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي، إضافة إلى 150 مليون أورو من الصندوق الأوربي للتنمية²¹.

بالنظر للأوضاع في منطقة الساحل وليبيا والسودان ومنطقتي إفريقيا الوسطى والجنوبية ومواضيع أخرى متعلقة بعمل الاتحاد الإفريقي، وعليه تتطابق وجهات النظر بين الجزائر وجنوب إفريقيا في تفضيل الحلول السياسية التفاوضية لحل الأزمات بعيدا عن التدخلات الخارجية، و تكثيف الجهود على مستوى الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي من أجل تعزيز دور قارتنا والعمل على تحقيق المطلب الإفريقي لإصلاح منظومة مجلس الأمن من خلال تصحيح الظلم التاريخي تجاه إفريقيا.

الفرع الثاني: التعاون الثنائي بين الجزائر وجنوب إفريقيا نحو شراكة اقتصادية متينة ومستدامة

إن مجابهة تلك التحديات الأمنية والاستقرار والتنمية داخل القارة الأفريقية وبالأخص في دول الساحل كالجزائر، وجنوب إفريقيا يستوجب تضافر الجهود الأممية والأفريقية، وعليه أكدت الجزائر وجنوب إفريقيا إرادتهما في العمل من أجل ترجمة العلاقات المتميزة والصداقة المتينة التي تجمعهما إلى شراكة اقتصادية متينة ومستدامة، حسب ما تضمنه بيان مشترك توج زيارة الدولة لرئيس جمهورية جنوب إفريقيا، السيد سيريل رامافوزا، إلى الجزائر، والدورة السابعة للجنة الثنائية السامية للتعاون بين الجزائر وجنوب إفريقيا²².

كما أشار رئيسا البلدين إلى التقدم الكبير المحرز في مجالات التعاون الثنائي منذ انعقاد الدورة السادسة للجنة الثنائية السامية للتعاون التي انعقدت في سنة 2015، واتفقا على ضرورة تطوير خطة عمل ذات آجال زمنية محددة لتحقيق أهداف التعاون المسطرة، تحسبا للدورة المقبلة للجنة السامية.

وفي هذا السياق شدد الرئيسان على التعاون الاقتصادي كركن أساسي في العلاقات الثنائية، لاسيما فيما يتعلق بترقية الاستثمار وتعزيز التجارة البينية من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وأهمية إنشاء مجلس أعمال مشترك، الذي سيكون منصة لتبادل المعلومات والخبرات حول أسواق البلدين ومرافقة المؤسسات في النشاطات المنظمة في كلا البلدين مما سيسمح بتعزيز التفاعل الاقتصادي بينهما، وتوطيد العلاقات التجارية.

وإدراكا للأهمية الاستراتيجية للعلاقة التي تربط الجزائر وجنوب إفريقيا، قرر رئيسا البلدين رفع مستوى علاقاتهما إلى شراكة استراتيجية من خلال التوقيع على إعلان شراكة استراتيجي، والتوقيع على مذكرات

تفاهم وبروتوكول تعاون في مجالات التعاون القانوني والقضائي والتعاون الاقتصادي والمقاولاتية والابتكار وعلوم وتقنيات الفضاء، بالإضافة إلى البحوث الزراعية.

كما يذكر أن البلدين "يطمحان لتقوية علاقات التجارة والاستثمار بينهما"، مشيرا إلى أن انعقاد الدورة السابعة للجنة الثنائية العليا للتعاون بين البلدين ومنتدى رجال الأعمال "أمر مشجع وسيتم استغلاله لتطوير علاقات التعاون في مجالات الهيدروجين الأخضر والطاقات المتجددة والطيران والبنى التحتية". وشدد أيضا على ضرورة "استغلال الدول الإفريقية لمواردها الطبيعية وعدم ترك مجال استغلالها للقوى الاستعمارية" وذلك بهدف "تمكين المؤسسات الإفريقية من التطور والازدهار وخلق فرص عمل جديدة".

وفي هذا السياق يؤكد الخبير "فريد بن يحيى" أن التبادلات التجارية بين الجزائر و جنوب إفريقيا تنبئ ببناء بآفاق واعدة، فالجزائر يمكن أن توفر الغاز والبتترول والمشتقات البترولية إلى جنوب إفريقيا التي تحتاج إلى هذه المواد، كما يمكن أن تصدر الجزائر بعض المواد مثل الفوسفات، المواد الزراعية و غيرها من المواد كما يمكن لجنوب إفريقيا أن تصدر بعض المواد إلى الجزائر، مع إمكانية عقد شراكات أخرى في قطاع الصيد البحري، البيئة، المناجم بحيث تكون هناك شراكات بفضل وجود مكاتب هندسية بمستوى عالمي في جوهانسبورغ و غيرها من المدن الجنوب إفريقية كذلك بالنسبة لميدان الطيران و النقل بالسفن البحرية فجنوب إفريقيا تملك الخبرة الواسعة في هذا الميدان ولم لا تكون هناك لجنة مشتركة لرسم المعالم الأساسية لتوطيد هذه العلاقات الاقتصادية و السياسية و تطويرها نحو آفاق اقتصادية واعدة²³.

خاتمة:

نخلص إلى أن هناك علاقة متداخلة ومتراصة بين الأوضاع السياسية والاقتصادية والتنمية وحتى البيئة، وبين ظاهرة عدم الاستقرار في معظم دول القارة الإفريقية، خاصة تهديد التنظيمات الإرهابية في المنطقة والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والصراعات الاثنية، أنتجت تهديدات أمنية مسّت الجوانب السياسية والاقتصادية والمجتمعية والأمنية على حد سواء.

وعليه تسعى الجزائر في إطار مقاربتها الأمنية والاقتصادية في منطقة الساحل الأفريقي ودول إفريقيا لتغليب الآليات السياسية والدبلوماسية والتنمية على الآليات العسكرية في التغلب على التهديدات الأمنية في هذا الفضاء وإدراكا للأهمية الاستراتيجية للعلاقة التي تربط الجزائر وجنوب إفريقيا، قرر رئيسا البلدين رفع مستوى علاقاتهما إلى شراكة استراتيجية من خلال التوقيع على إعلان شراكة استراتيجي يشمل عدة مجالات. فمن خلال هذه الشراكة ستمتلك الأداة والاستراتيجية لمواجهة كل التهديدات الأمنية والاقتصادية المعاصرة، ما يوصلها إلى تحقيق أمن إنساني لمواطنيها وأمن للدولة وأمن للمنطقة ككل.

وعليه تبقى الجزائر قوة اقليمية وواحدة من أهم الفواعل تجاه ما يحدث في عمقها الإفريقي جنوبا ولزيادة فعالية دبلوماسيتها تجاه القضايا الامنية الإفريقية عليها قيادة تكتل اقليمي وتنسيق أمني يضم بلدان وسط وغرب وشمال إفريقيا قادرة على مكافحة التحديات الامنية في منطقة الساحل الإفريقي مع التركيز على تبادل المعلومات الاستخباراتية وأمن الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة للتكيف مع هذه التهديدات، وهي تتمثل

أساساً بمجموعة من الآليات السياسية والدبلوماسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية، من دون استبعاد الآليات العسكرية.

وكذا تبني مقاربة اقتصادية وتنموية وتعزيز التجارة البينية من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية قائمة على نقل الاستثمارات و رؤوس الأموال الجزائرية إلى دول الساحل الإفريقي والعمق الإفريقي، وهو ما سينفع الاقتصاد الجزائري واقتصاد تلك الدول ويجعلها قوة تنافسية قادرة على فرض مقاربتها وتوجهاتها تجاه الترتيبات الأمنية التي يشهدها الساحل الإفريقي، واستبعاد أي تدخل خارجي من شأنه تعقيد الأمور وإبقاء المبادرات الإقليمية في إطار الاتحاد الإفريقي قائمة وفعالة، فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي مع الشركاء في هذه المنطقة.

المراجع:

- ¹ - شركة أكسون موبيل بتروناس، شيفرون الأمريكية تستحوذ على نحو 95 % من استثمارات النفط التشادي، وفي نيجيريا فإن 58 % من نفطها يذهب إلى الولايات المتحدة، أي حوالي 8% من الواردات النفطية الأمريكية، بالإضافة إلى أن خليج غينيا الذي يحتوي على 7% من الاحتياطي العالمي للنفط.
- ² - عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري – مالي نموذجاً، رسالة دكتوراه علوم 2018/2017، ص 255.
- ³ ديسمبر 2024 - 8 الخبير الاقتصادي فريد بن يحيى في حديثه لجريدة "الاتحاد" أن العلاقات الجزائرية الجنوب إفريقية.. عهد جديد وشراكات واعدة، <https://www.elitihadcom.dz/> متاح على الرابط الإلكتروني.
- ⁴ - براج حمزة، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس جوان 2017، تاريخ قبول المقال للنشر : 22 / 04 / 2017، ص 270.
- ⁵ ديسمبر 2013، الرابط الإلكتروني: 26 بتاريخ كونا الكويتية الأنباء وكالة عن الخارجية الجزائرية السابق الشؤون وزير لعمامرة - رمضان <http://www.kuna.net.kw>
- ⁶ - عبد النور بن عنتر (2005) البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر المكتبة العصرية ص 43.
- ⁷ - Benantar, "The State and the Dilemma of Security Policy", op.cit, p. 103-104. "A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy", Council of the European Union, Brussels, 12 December 2013
<http://www.consilium.europa.eu/media/30823/qc7809568enc.pdf>
- ⁸ - بن يطو بن زيان، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر، مرجع سابق، ص 218.
- ⁹ - Beloutar M.CH. Le fruit d'une vision commune, les dossiers d'El Djeich, lumière sur les grandes questions 2000-2012, Alger. Numéro spécial, établissement des publications militaires, janvier 2013, p147
- ¹⁰ - Beloutar M.CH. Ibid.p147.
- ¹¹ - بن يطو بن زيان، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر، مرجع سابق، ص 223.
- ¹² - سليم بلحاج، واقع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، المجلد 10، العدد الثاني، جوان 2024، ص 570.
- ¹³ - بن يطو بن زيان، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر، مرجع سابق، ص 240، 241.
- ¹⁴ - أمين خلفون، الإستراتيجيات الإقليمية والدولية في احتواء التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي، مرجع سابق، ص 57، 56.
- ¹⁵ - براج حمزة، مرجع سابق، ص 267.
- ¹⁶ - أمين خلفون، الإستراتيجيات الإقليمية والدولية في احتواء التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي، مرجع سابق، ص 62، 61.
- ¹⁷ - Abdelkader Abderrahmane, "Understanding Algeria's Foreign Policy in the Sahel," in The Politics of Algeria: Domestic Issues and International Relations, ed. Yahia Zoubir, (New York : Routledge, 2020): 196-209.
- ¹⁸ - بن يطو بن زيان، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر، مرجع سابق، ص 212، 211.

- موقع الاذاعة الجزائرية، حوار خص به لفيغاروو...، الرئيس تبون يجب التعامل مع الجزائر على أنها قوة افريقية.¹⁹

- رابح زغوني، ضوروات التكيف في عالم متغير، 27 جانفي 2022، جامعة 08 ماي 1945، قالمة²⁰

- جميلة علاق ، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل “ ، نقلا من الموقع الالكتروني:²¹

<http://dspace.univsetif2.dz/xmlui/bitstream/handle/setif2/350/alague.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

²² <https://www.mfa.gov.dz/ar>، متاح على الرابط الالكتروني : MFA - Algeria - منشور صادر من وزارة الشؤون الخارجية - الجزائر /

²³ - فريد بن يحيى ، العلاقات الجزائرية الجنوب إفريقية.. عهدٌ جديد وشراكات واعدة، مرجع سابق.



توصيات الملتقى الرابع والعشرين

بدعوة كريمة من كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ،تمت فعاليات الملتقى العلمي الدولي الرابع والعشرون والموسوم ب: " رهانات التكامل الاقتصادي في إفريقيا وتداعياتها على التنمية والأمن في الجزائر " وذلك يومي 16 و17 ديسمبر 2024 بمشاركة نخبة من أساتذة وخبراء من داخل وخارج الوطن

تم تقديم خلال هذه الأيام العلمية الأكاديمية في الجلسات الافتتاحية 09 مداخلات علمية وأكثر من 31 مداخلة تم توزيعها على مستوى الورشات .

بعد الإصغاء والمناقشات المستفيضة والتداول حول مخرجاتها من طرف لجنة الصياغة المشكلة من :

- أ.د سعيد مقدم : الأمين العام لمجلس الشورى المغربي
- أ.د مكي دراجي : عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية
- أ.د سليمان أعراج : عميد كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر
- أ.د مصطفى بلعور : أستاذ بجامعة ورقلة
- أ.د عصام بن حسن : أستاذ بجامعة صفاقس –تونس
- أ.د الصادق جراية : أستاذ بجامعة الوادي
- د.يمن مطيع القلال : أستاذة بجامعة صفاقس –تونس
- د.خالد بقاص : أستاذ بجامعة الوادي

فإن اللجنة تثمن عاليا حسن الانتقاء الأمثل لموضوع الملتقى العلمي لأهميته السياسية والاقتصادية والاجتماعية كتكتل قاري واعد لاسيما في مجال تداعياته التنموية والأمنية على شعوب القارة

وعليه توصي اللجنة بما يلي :

- 1/ تسجل باعتزاز عودة الوعي في عديد البلدان الإفريقية للتخلص من وطأة التبعية الاقتصادية ،النقدية والمديونية ومواجهة المنافسة الشرسة التي تقودها عديد القوى الدولية واللوبيات التي تتجاوز البعد الاقتصادي وتتحكم فيها توازنات متضاربة.
 - 2/ دعوة البلدان الإفريقية لمزيد تكثيف الجهود لمواجهة التحديات السياسية ،الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الراهنة في كنف التعاون والشراكات المتوازنة ثنائيا وجهويا وقاريا .
 - 3/ تعزيز البنى التحتية ولاسيما إحداث شبكة النقل بكل أنواعه ومجالاته باعتباره شرطا لاستدامة التنمية والتكامل والاندماج وشريان حيوي لكل المشاريع التنموية في إفريقيا .
 - 4/ تعزيز سبل التعاون التكنولوجي والبحث العلمي واعتماد دعائم الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات الحيوية .
 - 5/ توظيف الديبلوماسية الإنسانية كرافد من روافد الأمن الشامل والتنمية المتوازنة .
 - 6/ الاهتمام بالبعد البيئي كمقتضى للتنمية المستدامة .
 - 7/ تفعيل الاتفاقيات المبرمة والمتعلقة برفع الحواجز والرسوم الجمركية ، وكذا إشراك القطاع الخاص والفاعلين الأساسيين في المسار التنموي القاري .
- وفي الأخير رفع المشاركون في الملتقى رسالة شكر وتقدير لمدير الجامعة وكذا لعميد كلية الحقوق والعلوم السياسية واللجنة العلمية والتنظيمية للملتقى ولكافة مستخدمي وإطارات الكلية على ما بذلوه من جهود مضيئة لإنجاح فعاليات هذا الملتقى .

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	برنامج الملتقى كلمة رئيس الملتقى عميد الكلية كلمة مدير الملتقى
01	"استراتيجية التنمية العابر للحدود" رافعة لسيرورة التكامل الإفريقي: حالة البلدان المغاربية " أ.د. قاسم حجاج ، جامعة ورقلة ، أ.د. حسان بن كادي، جامعة ورقلة.
22	Algiers's efforts in promoting African economic integration Dr .Khaled Beggas ، University of Eloued. Dr. Miloud Hamidatou
32	الجزائر- افريقيا وفقا لأجندة 2063 : دراسة في المضامين الاقتصادية والأمنية. د. مكي حفيظة. جامعة الوادي. د. عبد الفتاح حلواجي . جامعة الوادي.
40	المرافق العامة والتنمية د . يُمن المطبيع القلال ، جامعة صفاقس ، تونس.
62	التنافس الأمريكي الصيني وتدايعته على التنمية في إفريقيا د. محمد بوضياف ، جامعة المسيلة.
69	البنك الإفريقي للتنمية و دوره في التمويل الاقليمي للتنمية بأفريقيا د. علي شتيوي . د. يحي مجيدي ، جامعة الوادي.
82	آليات ترقية التكامل الاقتصادي في دول افريقيا : التحديات والرهانات. أ.د. جمال غريسي، جامعة الوادي د. العيد غريسي.
96	أبرز التكتلات الاقتصادية الفرعية في القارة الإفريقية. د. صوالحي ليلي. جامعة غرداية .
114	تجسيد التعاون الأمني والاقتصادي الافريقي : -الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وجنوب إفريقيا نموذجاً- د. مومن بكوش أحمد.
127	توصيات الملتقى